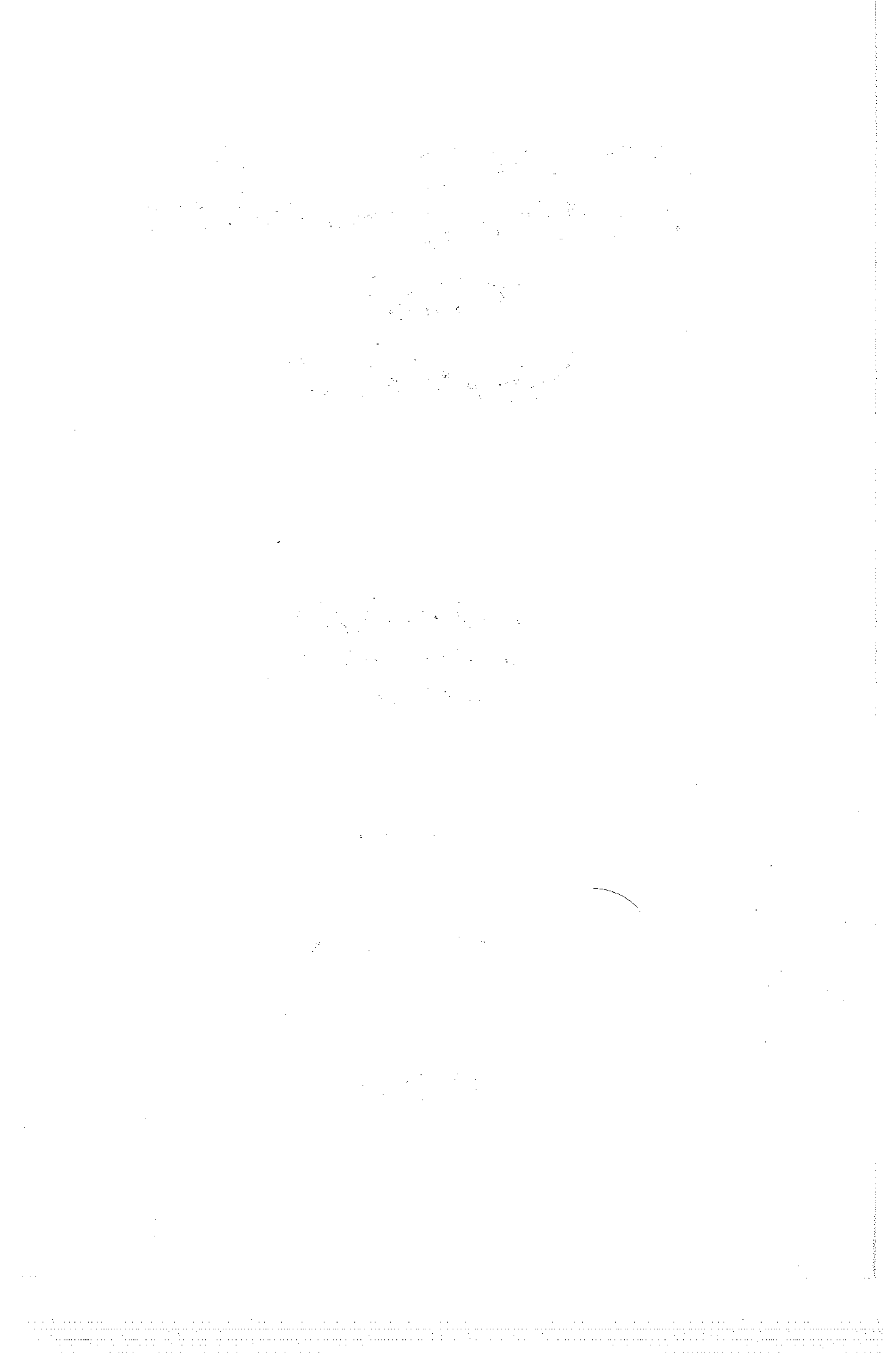
مَعَاجِمُ الأَبْنِيَةِ في اللغة العربيَّة

الدكتور أحمد مختار عمر
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

الطبعة الأولي

١٩٩٥ م - ١٤١٥ هـ

عالم الكتب
٣٨ ش عبد الخالق ثروت



بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

الباب الثالث

مرحلة الفارابى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـــة

ظهرت اتجاهات كـثيرة فى ترتيب المعجم العـربى منذ ألف الخليل بن أحمد معـجمه «العين» حتى اليوم.

وعلى الرغم من كثرة ما كـتب حول المعجمات العربية وتاريخهـا (انظر مثلاً: المعاجم العـربية للدكـتـور عبـدالله درويش، والمعـجم العربى لكل من الـدكـتـور حسين نصـار، ورياض قاسم، والمعـاجم اللغوية للدكتور مـحمد أبو الفرج، ومـقدمة الصحـاح للأستاذ أحمد عبدالـغفور العطار، بالإضافة إلى ما كتب بغيـر العربية مثل Arabic Lexicogra-phy لمؤلفه Chaywood) فقد ظل نوع منهـا يشكو من قلة ما كتب عنه، وهو ذلك النوع الذى رتبت كلماته بحسب الأبنية أو الأوزان، سواء ما كان منها مـعجماً نوعياً أو معجماً شاملاً.

وقد بدأ التفكير فى دراسة أبنية اللغة العـربية فى وقت مبكر، وتمثل حينئذ فى محاولة حصر أشكالها والتمثيل لكل منها، وتم ذلك على أيدى النحاة.

ثم تلا ذلك تخصيص بحوث للأبنية فى الكتب اللغوية، وهذه لم تتسم بطابع خاص. فمنهـا ما اهتم بذكر ألفاظ البناء المشـتبه فيـها، ومنها ما تـعلق بالأبنية التى يتعدد ضـبطها، ومنها ما اختص بالأبنية النادرة.

وقد صاحب هذه البحوث أو تلاها اتجاه معجمى أخذ شكلين:

أحدهما وجه عنايته لأبنيـة الأفعال والأسماء، سواء اهتم ببناء أو أبنية مـعينة منها أو اهتم بها جميعاً، وهو ما أطلقنا عليه اسم «المعاجم النوعية».

أما الآخر فقـد لبس ثوب المعجم الكامل الذى يهـتم بذكر أبنيـة الأسماء والأفـعال جميعاً، ويحاول حصر الكلمات المتعلقة بكل بناء، وهو ما أسميناه «المعاجم الشاملة» وقد رأينا من الضرورى أن نتناول هذا الاتجاه تحت مرحلتين اثنتين هما:

١ـ مرحلة الريـادة التى تمثلت فى معـجم ديوان الأدب للفارابى الذى ظهـر فى القرن الرابع الهجرى.

٢ـ مرحلة التبـعية التى تمثلت فى عدد من المعاجم التى ظهرت فى الـقرن الخامس وما

بعده والتى تأثرت بمنهج الفارابى قليلاً أو كثيراً.

وهكذا استقر البحث فى أربعة أبواب على النحو التالى:

الباب الأول: مرحلة التأليف المبكر.

الباب الثانى: مرحلة تأليف المعاجم النوعية.

الباب الثالث: مرحلة الفارابى صاحب أول معجم شامل للأبنية.

الباب الرابع: مرحلة ما بعد الفارابى.

وقد بدأ اهتمامى بمعاجم الأبنية منذ عام ١٩٦٠ حينما سجلت موضوعاً للحصول على الماجستير من كلية دار العلوم، عنوانه «الفارابى اللغوى ودراسة معجمه ديوان الأدب»، ثم تابعت نشر مقالات متصلة بموضوع معاجم الأبنية فى سلسلة مقالات نشرت بمجلة اللسان العربى التى يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط (الأعداد ٨/ ٢ عام ١٩٧١، ٨/ ٣ عام ١٩٧١، ٩/ ١ عام ١٩٧٢)

وواصلت متابعة البحث فى الموضوع دراسة وتحقيقاً حتى استوى على سوقه، فكان هذا الكتاب الذى أضعه بين يدى القارىء، وأستطيع أن أزعم أنه أول عمل خصص لمثل هذا الموضوع.

الباب الأول

مرحلة التأليف المبكر



الفصل الأول

جهود النحويين

بدأ التأليف فى هذه المرحلة على أيدى النحاة فى وقت مبكر جداً لم يتجاوز منتصف القرن الثانى الهجرى. وكان سيبويه أول من عالج الأبنية «وأوفى من سطرها»[1] ولذلك أفرد لها فى كتابه أبواباً جمع فيها ما عرفه من أبنية اللغة العربية وقسمها تقسيماً كمياً مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال ومثل لكل نوع منها. وقد ذكر للأسماء ٣٠٨ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد ورباعي مجرد ومزيد وخماسى مجرد ومزيد، وذكر للأفعال ٣٤ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد ورباعى مجرد ومزيد.

ومهد سيبوبه لكلامه عن الأبنية بمقدمة تحدث فيها عن أقل ما تكون عليه الكلمة (سواء فى الأسماء أو الأفعال أو الحروف) وأكثر ما تصل إليه، وحروفها أصلية أو مزيد فيها، ثم تحدث عن حروف الزوائد حرفا حرفا وذكر مواضع زيادة كل منها.

وبدأ سيبويه حديثه عن الأبنية بالثلاثى المجرد من الأسماء فذكر له: ١٠ أبنية[2].

ثم تحدث عن المزيد فيه من بنات الثلاثة:

وبدأه بالمزيد بالهمزة فذكر له:	٢٧	بناء
ثم المزيد بالألف فذكر له:	٩٥	بناء
ثم المزيد بالياء فذكر له:	٢٧	بناء
ثم المزيد بالنون فذكر له:	١١	بناء
ثم المزيد بالتاء فذكر له:	١٨	بناء
ثم المزيد بالميم فذكر له:	١٣	بناء
ثم المزيد بالواو فذكر له:	٢٠	بناء
ثم المزيد بالتضعيف فذكر له:	١٥	بناء
ثم المزيد بتكرير العين واللام فذكر له:	٢	بناءين اثنين
المجموع	٢٣٨	بناء

(١) أبنية الأسماء لابن القطاع.

(٢) استبعد سيبويه بناءى فُعِل وفِعُل قائلاً «ليس فى الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلا فى الفعل، وليس الكلام فِعُل (الكتاب ٢/ ٣١٥)

وكانت طريقته أن يبدأ بما وقع فيه الحرف الزائد أولا ثم ما وقع فيه الحرف الزائد ثانياً ثم ثالثاً.. إلخ، ففى المزيد من الأسماء بالياء بدأ بـ«يفعَل» ثم «يفعول»... وبعد أن استوعب الأبنية التى وقعت فيها الياء أول الكلمة شرع فيما وقعت فيه ثانية مثل «فَيْعل» و«فيعول»، ثم ما وقعت فيه ثالثة مثل «فعْيَل» و«فَعَيْلَل» ثم رابعة مثل «فعْلية» و«فعيِّل».. ثم خامسة مثل «فعَلْنية» و«فَنْعَليل»... ويلاحظ أنه جمع بين مازيدت فيه الياء وحدها فصار على أربعة أحرف ومازيد فيه مع الياء حرف آخر أو أكثر، ولتلافى التكرار كان لا يذكر فى الباب مازيد مع الحرف المعقود باسمه الباب حرف آخر سبق ذكره، فباب المزيد بالياء لا يذكر فيه مازيد بالهمزة مع الياء مثل «إفعيل» لأنه سبق فى باب المزيد بالهمزة، كما لا يذكر ما زيد بالألف مع الياء مثل «فعيال» لأنه سبق فى باب المزيد بالألف.

وهكذا كان يفعل فى سائر الأبواب.

وبعد أن فرغ من مزيد الثلاثى شرع فى بقية الأبنية، وهذا إحصاء تفصيلى بها:

الأسماء:

سبق منها: الثلاثى المجرد والمزيد وعدد أبنيتهما ٢٣٨ بناء

الرباعى المجرد:	٥	أبنيـــــة
الرباعى المزيد بالواو	١٣	بنـــــاء
الرباعى المزيد بالياء	٨	أبنيـــــة
الرباعى المزيد بالألف	٢١	بنـــــاء
الرباعى المزيد بالنون	٥	أبنيـــــة
الرباعى المزيد بالتضعيف	٩	أبنيـــــة
الخماسى المجرد	٤	أبنيـــــة
الخماسى المزيد	٥	أبنيـــــة
المجموع الكلى	٣٠٨	بناء فى الأسماء

الأفعال:

الثلاثى المجرد	٣	أبنيـــــــة
الثلاثى المزيد غير الملحق بالرباعى[١]	١٢	بنـــــــاء
الثلاثى المزيد الملحق بالرباعى	١٥	بنـــــــاء
الرباعى المجرد	١	بنـــــــاء
الرباعى المزيد[٢]	٣	أبنيـــــــة
المجموع الكلى	٣٤	بنـــــــاء
ومجموع أبنية الأسماء والأفعال	٣٤٢	بنـــــــاء

(١) وحروف الزيادة فيه هي:

الهمزة، وتكون أولاً	= أَفْعَـــــل
الألف، وتكون ثانية	= فَاعَـــــل
تضعيف العين	= فعّـــــــل
التاء على فاعَل	= تَفَاعَـــــل
التاء على فعَّل	= تفعّـــــــل
النون أولا ساكنة فتلزم ألف الوصل فى الابتداء	= انفعـــــــل
التاء ثانية ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل	= افتعـــــــل
السين أولا والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزم ألف الوصل	= استفعـــــل
الألف ثالثة وتضعف اللام ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعـــــــالّ
تضعيف اللام مع تسكين أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعـــــــلّ
تضعيف العين مع الفصل بواو ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعوعل.
الواو ثالثة مضاعفة ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعـــوّل

(الكتاب ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣٣)

(٢) وحروف الزيادة فيه هي:

التاء	= تفعلل
النون ثالثة ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعنلل
تضعيف اللام مع تسكين الحرف الأول فتلزم ألف الوصل	= افْعَلَلّ

(الكتاب ٢/ ٣٤٠)

ولم يكن من غرض سيبويه فى هذا البحث أن يحصر ألفاظ كل بناء، وإنما كان غرضه يتجه إلى حصر الأبنية والتمثيل - فقط - لكل نوع منها.

وجاء النحاة بعد سيبويه فبهرهم هذا العمل وأثار إعجابهم فلم يقدموا لنا فى الموضوع شيئاً ذا بال وانحصر بحثهم فى ناحيتين:

الأولى: الاستدراك على سيبويه وإضافة بعض الأبنية التى تركها، وقد فعل ذلك ابن السراج الذى ذكر أبنية سيبويه وزاد عليها ٢٢ مثالا، كما زاد أبو عمر الجرمى عليها أمثلة يسيرة، ثم زاد ابن خالويه أمثلة يسيرة(١) وزاد الزبيدى أكثر من ثمانين بناء(٢).

والثانية: يمثلها المبرد الذى حول البحث فى الأبنية إلى عمليات تدريبية وافتراضات عقلية بدلا من أن يحاول القيام بعمل إيجابى. فهو لم يبحث الأبنية بحثا عمليا يقوم على الاستقراء والتتبع، وإنما أطلق لفكره العنان وأكثر من الفروض العقلية، ومن ذلك أنه عقد بابا باسم «هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل..» قال فيه: «فإذا قال لك ابنِ منْ ضرب مثل جعفر فقد قال لك زد على هذه الحروف الثلاثة حرفا، فحق هذا أن تكرر اللام فتقول ضربب... ولو قال لك ابنِ لى منْ ضرب على مثل صمحمح لقلت ضربرب...»(٣).

ومثل هذا تجده في قوله: «ولو قلت افْعَوْعَل من القول لقلت اقوَوَّل ومن البيع ابْيَيَّع وكان أصلها ابْيَوْيَع»(٤).

وإلى جانب هذا نجد حديثه عن الأبنية حديثا مضطربا موزعا فى أماكن كثيرة وتتخلله بحوث تصريفية عدة، ولا تبدو فيه العقلية العلمية المنظمة.

---

(١) أبنية الأسماء لابن القطاع و٢ (٢) الاستدراك ص١

(٣) المقتضب ١/ ٢٠٧ (٤) المقتضب ١/ ٣١٢ وانظر ص٣١٣ وما بعدها.

الفصل الثانى

جهود اللغويين

لم يدع اللغويون النحاة وحدهم فى هذا الميدان يصولون ويجولون، وإنما شاركوهم فيه، وحولوا البحث فى الأبنية - مرة أخرى - إلى بحث استقرائى تتبعى، وإن اتجهوا فى البحث اتجاها آخر. فلم يعد هدفهم حصر الأبنية فقط، فهذا أمر قام به السابقون، وإنما اتجه إلى محاولة حصر الألفاظ تحت كل بناء.

واتخذ ذلك مظهرين اثنين:

فاتجه فريق إلى أن يفردوا في كتبهم اللغوية بحوثاً خاصة بالأبنية، وهذه لم تتسم بطابع خاص وإنما اتخذت أشكالاً متعددة، فمنها ما اهتم بأن يذكر من ألفاظ البناء ما يقع الاشتباه فيه ويدع ماعداها، ومنها ما اهتم بذكر الأبنية التى تعدد ضبطها، ومنها ما تعرض لبعض الأبنية - بدون ضابط - وذكر ألفاظها، ومنها ما اهتم بذكر الأبنية النادرة، ومعظمها وجه أكبر عنايته لصيغتين من صيغ الأفعال هما «فَعَل وأفعل». وقد حظيت هاتان الصيغتان باهتمام اللغويين جميعاً حتى إن الكتب التي ألفت فى الأفعال قبل عصر الفارابى كان معظمها يحمل اسم «فَعَل وأفعل» أو «فعَلْتُ وأفعلت».

وأهم ما ألف فى هذا الاتجاه كتاب «الغريب المصنف» لأبى عبيد (ت ٢٢٤هـ) و«إصلاح المنطق» لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، و«المنتخب» لكراع النمل (ت ٣١٠هـ)، و«الجمهرة» لابن دريد (ت ٣٢١هـ) فى أبوابها الأخيرة.

أما صاحب الغريب المصنف فقد عقد أبواباً لأمثلة الأسماء وأخرى لأمثلة الأفعال، وبدأ من أمثلة الأسماء ببناء فُعالة ثم فُعولة ثم أُفعولة.. إلخ.

ولم يكن له طريقة خاصة فى تقديم بعض الأبنية على بعض بل كان يسوقها اعتباطاً. ولذلك نجد بناء من أبنية الثلاثى المجرد إلى جوار بناء من الثلاثى المزيد إلى جوار بناء رباعى... كما لم يكن له طريقة فى ترتيب الألفاظ تحت كل بناء بل كان يوردها حيثما اتفق، ولذلك جاءت ألفاظ «فُعالة» على هذا الوضع: الحسافة - الجرامة - الكرابة - الحثالة - الحفالة - المراقة - البراية - النحاتة.

كما وجه جزءا من عنايته إلى الكلمات التى تعدد ضبطها فدخلت تحت أكثر من بناء كالكلمات التى جاءت على فِعْل وفَعْل أو على فَعْل وفُعْل أو على فَعْلَى وفُعْلَى.

ولم يزد عدد الأبنية التى ذكرها على سبعين بناء.

وبعد أن فرغ من أمثلة الأسماء عقد بابا بعنوان: أمثلة الأفعال، ولو أنصف لسمى هذا الباب باسم «فَعَل وأفعل» فقد وجهه إلى معالجة الأفعال الثلاثية التى جاءت من أكثر من باب سواء اتحد معناها أو اختلف، وللأفعال الثلاثية التى شركتها صيغة «أفعل» سواء اتفق معناهما أو اختلف، وسواء اتفقا فى التعدى واللزوم أو اختلفا.

ولم يحاول أبو عبيد أن ينظم أبوابه أى نظام أو يسلكها فى نسق معين.

وأما ابن السكيت فقد أراد من كتابه أن يعالج داء استشرى فى اللغة وهو داء اللحن والخطأ فى الكلام، ولذلك كان حديثه فى الأبنية منصباً على نوع خاص منها هو ما تعدد ضبطه مع اتفاق المعنى أو اختلافه، وما يشتبه على العامة فيخطئون فيه، ومن ذلك باب «فَعْل وفِعْل باختلاف المعنى»[1]، وباب «فِعْل وفَعْل باتفاق معنى»[2]، وباب «فُعُلُل وفُعْلَل بمعنى واحد»[3] ومن ذلك حديثه عن ألفاظ تخطئ فى ضبطها العامة فتحولها من بناء إلى بناء كفتح المكسور أو ضمه[4].

وحينما تحدث عن أبنية الأفعال لم يعالج منها إلا صيغتى «فعل وأفعل» باتفاق معنى أو اختلافه.

وليس فى الكتاب كسابقه أى أثر للتنظيم أو الترتيب، ولهذا جاء العكبرى المتوفى سنة ٦١٦هـ فرتبه على الحروف كما ذكر صاحب كشف الظنون.

وأما ابن قتيبة فقد قسم كتابه إلى أقسام أربعة، آخرها قسم الأبنية، وقد شغل من الكتاب حوالى مائتى صفحة من ستمائة وخمسين وهو مقسم على الوجه الآتى:

---

(١) ص٣ ـ ٣٠.

(٢) ص٣٠ ـ ٣٢.

(٣) ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) ص ١٧٣ وانظر مقدمة إصلاح المنطق ص١١، ١٢.

١ـ أبنية الأفعال: ولم يتناول فيه سوى صيغتى فعل وأفعل باتفاق أو اختلاف فى المعنى أو التعدى واللزوم.

٢ـ معاني أبنية الأفعال: تحدث فيه عن معانى بعض الأبنية كفعَّل وأفعل وفاعل وتفاعل وتفعَّل واستفعل وافتعل.. واستطرد من ذلك إلى ما يهمز ولا يهمز من الأفعال ثم إلى الأفعال الثلاثية التى جاءت من أكثر من باب.

٣ـ أبنية الأسماء: وحصر اهتمامه فيما جاء بلغتين فقط، وبدأ بالثلاثى المجرد مثل «فَعْل وفَعَل»، و«فَعْل وفِعْل» و«فَعْل وفُعْل»، ثم ما جاء على فعلة بلغتين مثل «فَعْلة وفِعْلة»، و«فعْلة وفُعْلة».. ثم ما جاء على فعال بلغتين مثل «فَعال وفِعال»، و«فِعال وفُعال»، «فُعَال وفَعيل»،... ثم ما جاء على فعالة بلغتين... ثم ما جاء على مفعل بلغتين.. ثم على مفعلة بلغتين.. ثم ما جاء على فعلل بلغتين.. إلخ.

٤ـ معانى أبنية الأسماء:

٥ـ باب شواذ البناء: ذكر فيه بعض الأبنية الشاذة بأمثلتها مثل فُعِل وفعِل ويُفْعول ومفْعِل.. وقد ذكر فى ذلك ما يقرب من ٥٠ بناء.

٦ـ باب أبنية المصادر: وقد عالجها باعتبار أبواب أفعالها، فكان يذكر الباب ثم يذكر أبنية مصادره ويمثل لكل بناء:

وبدأ بباب	فعَل يفعِل فذكر	١٤ بناء لمصدره.
ثم باب	فعَل يفعُل فذكر	١٣ بناء لمصدره.
ثم باب	فعِل يفعَل فذكر	١٣ بناء لمصدره.
ثم باب	فعَل يفعَل فذكر	٨ أبنية لمصدره.
ثم باب	فعُل يفعُل فذكر	٨ أبنية لمصدره.

وبعد أن فرغ من أبواب الثلاثى المجرد ذكر أبنية المصادر مما زاد على ذلك ومثَّل لكل بناء منها.

وأما كراع[1] فقد رتب كتابه بحسب الموضوعات على نحو ما فعل أبو عبيد فى «الغريب المصنف» ولكنه أفرد بعض أبوابه لأبنية من الأسماء والأفعال جاءت بلغتين أو أكثر،ولذلك اختار لها عنوان «أبواب اللغات فى الأسماء والأفعال»[2] وقد شغلت من المخطوطة حوالى ١٧ ورقة، وقدم أبنية الأسماء، وبدأ منها بما جاء على «فَعِل وفَعُل» مثل عطش وعطش.. ثم ما جاء على «فعَل وفعل» ثم ما جاء على «فُعُل وفُعَل» ثم ما جاء على «فُعْلُل وفُعْلَل» ثم ما جاء على «فعَل وفَعَل»... إلخ. ولم يكن له نظام فى ترتيب الأبنية، فقد يضع بناء الرباعى قبل بناء الثلاثى وما جاء بثلاث لغات قبل ما جاء بلغتين، ثم هو لم يلتزم أى ترتيب داخل كل بناء بل كان يورد الألفاظ حيثما اتفق وكيفما عنَّ له، ثم هو تارة يسلك المعتل مع الصحيح وتارة يفرد له بابا مستقلاً.

وبعد أن فرغ من الأسماء شرع فى «أبنية الأفعال[3]» وذكر منها ما جاء بلغتين فأكثر. وقد خلط فى هذا الباب خلطاً كبيراً، ولم يفصل الأبنية بعضها عن بعض، فإلى جانب «ضننت عليه وضنَنت» و«زهدت فيه وزهَدت» يذكر «تندَّلت بالمنديل وتَمَنْدلت» ثم يذكر بعدها «نفست المرأة ونفَست» (فيعود إلى فعِل وفعَل) ثم يذكر «سمَطت الجدى أسمطه وأسُمطه» (فينتقل إلى ما جاءت اللغات فى مضارعه).. ثم يذكر نهَش ينهش وينهَش «.. ثم مضَغ يمضَغ ويمضُغ».. وهكذا ينتقل من باب إلى باب ويتحول من بناء إلى بناء وقد يعود إليه مرة ثانية.

وبعد باب الأفعال عقد بابا ثالثا بعنوان «باب الأمثلة النوادر» ذكر تحته الأمثلة «التى لانظير لها والقليلة النظائر»[4] سواء فى أبنيتها أو فى نوع حروفها. فمن الأول قوله «ليس فى الكلام اسم على فَعُلان إلا السَّبُعان اسم موضع»[5]، ومن الثانى قوله «وليس فى الكلام اسم وقعت فى أوله باءان إلا قول عمر رضى الله عنه: حتى يكون الناس ببانا واحداً أى شيئاً واحداً وببَّة لقب عبدالله بن الحرث بن نوفل»[6]، وسواء فى الأسماء كما

---

(١) هو على بن الحسن الهنائى النحوى اللغوى المعروف بكراع النمل، كان نحوياً كوفيا (بغية الوعاة) متقدم العصر فى أيام ابن دريد (معجم الأدباء ١٣/ ١٢).

(٢) و٨٩ (٣) و٩٩

(٤) و١٠١ (٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

سبق أو فى الأفعال كقوله: و«ليس فى الكلام على مثال فعل يفعُل إلا فضِل يفضُل ونعِم ينعُم وخضر يحضُر... فأما المعتل فمتّ تموت ودمت تدوم والأصل موت الرجل يَمْوُت ودوم يَدْوُم»[١]، أو فى المصادر كقوله «وليس فى الكلام مصدر على الفَعِل إلا قولهم ضَحك ضَحِكا وكذَب كذِبا وحلف حلِفا..»[٢]، ولم يكن له طريقة خاصة كذلك فى سوق هذه الأمثلة.

فهذه الفصول تعتبر من حيث الترتيب عملا بدائياً وإن أفاد اللاحقون مما اشتملت عليه من مادة لغوية.

وأما ابن دريد فقد جاء فى آخر معجمه الجمهرة وأفرد بعض الأبنية بالذكر ولكنه قصَّر حديثه على أبنية من الرباعى والخماسى والملحق بهما، وأبنية أخرى نادرة دون سائر الأبنية.

وأول ما أفرده بالذكر بناء فعَلّ وفعِلّ وفُعُلّ ثم فَيْعَل وفوْعَل ثم فُعَّل ثم فَعِّل ثم فُعَلِل ثم فعْيَل ثم فَيْعَل ثم فوْعَل ثم فَعْوَل ثم فَعَلَى... ثم تحدث عن بعض ألفاظ رباعية جاءت على «فَعْلَل» ما لم يخلطه بالرباعى بعد أن قسمها تقسيماً موضوعياً، فأولها ما جاء فى صفات الطويل، ثم ما جاء فى الشدة والصلابة، ثم ما جاء فى القصَر، ثم ما جاء فى السرعة، ثم ما جاء فى المضاء، ثم ما جاء فى النهم، ثم ما جاء فى السعة والسهولة، ثم ذكر بناء فُعْلُل ثم فِعْلِل ثم فعْلَل ثم فَعْلِل... وكلها اعتبرها من الرباعى أو الملحق به ولذلك ختم حديثه عنها بقوله:

«انقضت أبواب الرباعى السالمة منها والمعتلة والأبنية والحمد لله أولا وآخرا»[٣].

وحينما انتقل ابن دريد بعد ذلك إلى علاج الخماسى نجده قد تخلى عن منهجه الذى سار عليه فى معجمه واتبع نظام الأبنية، فكلما خطر له بناء عقد له بابا خاصا دون تمييز بين الأصلى منه والملحق أو بين الخماسى الأصول والخماسى بحسب الظاهر فقط.

وأول بناء ذكره من الخماسى هو فعلَّل (وألحق به فَعَنْلَل) ثم فَعَيْلَل ثم فَعَوْلل ثم فَعَوَّل

(١) و١٠٢

(٢) المرجع السابق

(٣) ٣/ ٣٦٩

ثم فعْليل ثم فعِّيل ثم إفعيـل ثم أفعول (وألحق به أُفعولة وأُفـعيلة) ثم فُعْلول ثم يَفْعول ثم فَعْلال وفَنْعال ثم فِعْوال ثم فِعْيال ثم فَيْعـول ثم تِفعال ثم فاعول.. إلخ، وخـتم حديثه عن الخماسى بقوله:

هذا آخر أبنية الخماسى والحمد لله كثيراً...

ثم ذكـر العنوان التالى «هـذه أبواب ألحقت بالخـماسى بـالزوائد التى فيـها، وإن كـان الأصل على غـيـر ذلك» أورد تحـتـه الأبنيـة: مُفْعَنْلـل ومُفْعَلّل وفَعْلَليل وفَنْعليل ومُفْعَللَ وفَيْعَلول وفعلاّل وفعلْعَال وفُعَالية وفَعَاليةَ وفُعُلَّة وفعَلْنَة.

ثم عقب على هذا بقوله:

انقضت أبواب الخماسى والحمد لله.

وبعـد ذلك عـالج بعض الأبنيـة النادرة أو القليلة تحت اسم «أبواب اللفـيف» وقـال: «وإنما سميناه لفيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض».

ومن الأبنية التى عـالجها فى هذا البـاب: فعِّيلَى، فعلَّى، فُعَلّيل، فُعَلْعال، فعْلَلَ وفُنْعَلَ، فَعَلَّلَى، فعلَّى.. فعِل... فاعلاء... فعالان... وتصل إلى حوالى ستين بناء.

وأتبع ذلك بأبواب أخـرى عالج فيـها موضـوعات مـختلفة كـالإتباع، ومـا جاء بلفظ الجـمع ولا واحد له، ومـا جاء مـصغـراً، وما تكلـمت به العرب من كـلام العجم، ومـا وصفـوا به الخيل والنساء، وأسـماء الأيام والشـهور فى الجاهليـة، وأسماء قِداح الميسر.. وغير ذلك مما لا يدخل فى دائرة بحثنا..

ومع ما نلاحظه على ابن دريد من اضطراب وخلط فى ترتـيب الأبنية ومعالجتـها فإننا نعتبر جهده أنضج وأشمل من جهود سابقيه.

● ● ●

الباب الثانى

مرحلة تأليف المعاجم النوعية

الفصل الأول

التأليف فى أبنية الأسماء

لم أجد أحداً من اللغويين قد أفرد أبنية الأسماء بتأليف مستقل يقصد إلى استيعابها، ويعمد إلى تنظيمها، ويجمع ما تفرق منها، ولكننى وجدتهم قد ألفوا فى نوعين منها فقط، ولذا انحصرت جهودهم فيما يأتى:

أ ـ التأليف فى أبنية المصادر: وأول من ألف فى ذلك:

الكسائى (ت سنة ١٨٢ أو ١٨٣) [١].

ثم النضر بن شميل (ت سنة ٢٠٣) [٢].

والفراء (ت سنة ٢٠٧) وخص كتابه بمصادر القرآن [٣].

وأبو عبيدة (ت سنة ٢٠٩) [٤].

والأصمعى (ت سنة ٢١٣) [٥].

وأبو زيد (ت سنة ٢١٥) [٦].

وإبراهيم بن يحيى بن المبارك اليزيدى (ت سنة ٢٢٥) وخص كتابه بمصادر القرآن[٧].

وأحمد بن سهيل البلخى (ت سنة ٣٢٢)[٨].

وإبراهيم بن محمد المعروف بنفطويه (ت سنة ٣٢٣) [٩].

ولم يصلنا شىء من هذه الكتب، ولذا لم نعرف المنهج الذى اتبعته. وأغلب الظن أن

---

(١) الفهرست صـ٩٨، معجم الأدباء ١٣/ ٢٠٢، ٢٠٣

(٢) الفهرست صـ٧٧، معجم الأدباء ١٩/ ٢٤٣، وانظر بغية الوعاة.

(٣) الفهرست ص١٠٠، معجم الأدباء ٢٠/ ١٣، ١٤

(٤) الفهرست صـ٨٠، إيضاح المكنون.

(٥) كشف الظنون

(٦) الفهرست صـ ٨١، معجم الأدباء ١١/ ٢١٦، ٢١٧

(٧) معجم الأدباء ٢/ ٩٨.

(٨) معجم الأدباء ٣/ ٦٦ ـ ٦٨

(٩) الفهرست صـ١٢١ ومعجم الأدباء ١/ ٢٧١، ٢٧٢

هذه الكتب كانت أقرب إلى المؤلفات النحوية منها إلى كتب اللغة، وأنها لم تحصر أبنية المصادر وتوزع تحت كل بناء ما جاء عليه من ألفاظ، وإنما كان غرضها حصر أبنية المصادر من الثلاثي وما زاد عليه والتمثيل لكل بناء على نحو ما نجده في كتب النحو وما نجده في المجاميع اللغوية التي عالجت أبنية المصادر مثل أدب الكاتب.

ب ـ التأليف في أبنية المقصور والممدود:

ممن ألف في ذلك «الفراء» (ت سنة ٢٠٧)، و«الأصمعي» (ت سنة ٢١٦) و«أبو عبيد» (ت سنة ٢٢٤) و«إبراهيم بن يحيى اليزيدي» (ت سنة ٢٢٥)، و«أبو حاتم» (ت سنة ٢٥٥) و«المبرد» (ت سنة ٢٨٥) و«الزجاج» (ت سنة ٣١٠) و«ابن دريد» (ت سنة ٣٢١) و«ابن ولاد» (ت سنة ٣٢٢)، و«أبو علي القالي (ت سنة ٣٥٦)... وغيرهم[١]. ولم يصلنا مما رتب على الأبنية منها سوى:

«المقصود والممدود: للقالي»

ويوجد منه بدار الكتب نسخة قديمة بها خروم وتمزيق برقم ١٨٤ لغة، ونسخة أخرى منقولة عنها ورقمها ٥٦٣ لغة. وقد رجعت في وصف الكتاب إلى النسخة الثانية.

نظامه:

١ـ قسم المؤلف كتابه إلى قسمين: قسم للمقصور، وآخر للممدود، وبدأ بالمقصور.

٢ـ بدأ كل قسم بمقدمة شرح فيها منهجه وبين ترتيب الأبنية فيه.

٣ـ قدم من الأبنية ما كان مفتوح الأول لأن الفتحة في رأيه أخف الحركات، ثم أتبعه بالمكسور الأول، ثم أتبعه بالمضموم الأول[٢].

٤ـ بدأ من الأبنية في كل قسم بالمجرد الثلاثي لأن عليه جمهور الكلام[٣] ولم يرتب الأبنية أي ترتيب سوى ذلك، فكان يخلط مزيد الثلاثي بالرباعي وبالملحق به. ولذلك جاء ترتيب الأبنية في المفتوح الأول من قسم المقصور هكذا: فعل، فعَل.

---

(١) انظر كشف الظنون ٢: ١٤٦١، ١٤٦٢

(٢) المقدمة صـ٧

(٣) المقدمة صـ٧

فعْلى، فعْلَلَى، فـعَلَّلى، فيـعلى، فوعلى، فَعَلُوتَى فَعَنْلَى، أفـعل، أفْعلى، مَفْعَلَّى.. إلخ[1].

٥- رتب الكلمات تحت كل بناء بالنظر إلى أولها دون حشوها وآخرها[2].

٦- بدأ «بأقصى الحروف مخرجا ثم الذى يليه.. فـأقصاها الهمزة ثم الهاء ثم العين ثم الحاء ثم الغين ثم الخاء ثم القاف ثم الكاف ثـم الضاد ثم الجيم ثـم الشين ثم الياء ثم اللام ثم الراء ثم النون ثم الطاء ثم الدال ثم التـاء ثم الصاد ثم الزاى ثم السين ثم الظاء ثم الذال ثم الـثاء ثم الفـاء ثم البـاء ثم الميم ثم الواو». قـال «ولم نذكـر الألف لأنه لا تكون من كلمة أولها ألف»[3].

٧- اكتفى بذكر الأبنية النادرة فى مقدمته ولم يتحدث عنها ثانية فى صلب الكتاب.

٨- تعرض فى كتـابه لبعض المباحث المفيدة، كـعلامة المقصور القـياسى وكيفيـة تثنيته وعلامة الممدود القياسى وكيفية تثنيـته، كما ذكر الكلمات التى تقصر وتهمز، أو التى تقـصـر وتمد، ونص على مـا جاء مـن الأبنية خـاصـا بالأسـمـاء أو خاصـا بالصفات، أو عاماً فيهما.

وهكذا نرى أبا على القالى يأخـذ نفسه بمنهج مـعين، ويرتـب مادته اللغوية ترتيـبا يكاد يكون كاملا، ولم ينقصه إلا شىء قليل من التنظيم ليبلغ الغاية فى ذلك.

---

(١) الأمثلة بالترتيب: هوى، العوَى: أربعة أنجم، جذْوى، قَهْقرى، قَبَعْثَرى: وهو العظيم الخَلْق الكثير الشعر من الناس والإبل، خَيْزلى: مشية فيها تفكك، خوْزلى، رغْبُوتى من الرغبة، قرنْبى: دويبة، ابن آوى، أجْفلى: وهى الدعوة التى تعم، مكْورَى وهى العظيمة الروثة من الدواب.

(٢) فمثلا فى المقصور الذى على مثال فعل جاء فى حرف العين وذكر العمى، العشا، العرا، العفـا، العثا، العصا، العنا. (انظر صـ٢٩ ـ ٤٥)

(٣) المقدمة صـ١١، ١٢

الفصل الثاني
التأليف في أبنية الأفعال

لا نعرف مؤلفاً واحداً منها تعرض للأفعال جملة، فى هذه المرحلة، ولم يبدأ التأليف فى ذلك إلا فى مرحلة الفارابى أو ما بعدها. أما فى هذه المرحلة فقد اقتصر التأليف على صيغتين اثنتين فقط من صيغ الأفعال، وهما صيغتا «فعل وأفعل»، ربما لصلتهما بظاهرة التعدي واللزوم من ناحية، ولأنهما من مظاهر اللهجات العربية من ناحية أخرى[1].

ولهذا نجد كل ما نعرفه من كتب الأفعال فى هذه المرحلة لا يحمل إلا اسم «فعل وأفعل» أو «فعلت وأفعلت». ومن أول من ألف فيهما:

قطرب (ت سنة ٢٠٦) واسم كتابه «فعل وأفعل» [2]

والفراء (ت سنة ٢٠٧) واسم كتابه «فعل وأفعل»[3]

وأبو عبيدة (ت سنة ٢٠٩) واسم كتابه «فعل وأفعل» [4]

وأبو زيد (ت سنة ٢١٥) واسم كتابه «فعلت وأفعلت»[5]

وابن السكيت (ت سنة ٢٤٤) واسم كتابه «فعل وأفعل» [6]

وأبو حاتم السجستانى (ت سنة ٢٥٥) وسيأتى الحديث عنه.

ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول (كان موجوداً سنة ٢٥٠) واسم كتابه فعل وأفعل[7].

والزجاج (ت سنة ٣١١) واسم كتابه «فعلت وأفعلت» وذكره ابن النديم باسم

---

(١) مقدمة التحقيق لكتاب فعلت وأفعلت.

(٢) الفهرست صـ٧٩. معجم الأدباء ١٩/ ٥٣

(٣) الفهرست صـ١٠٠، معجم الأدباء ٢٠/ ١٣، ١٤

(٤) الفهرست صـ٨٠. معجم الأدباء ١٩/ ١٦٠ - ١٦٢

(٥) معجم الأدباء ١١/ ٢١٦.

(٦) الفهرست صـ١٠٨، معجم الأدباء ٢٠/ ٥٢

(٧) الفهرست صـ١١٧، معجم الأدباء ١٨/ ١٢٦.

«فعلت وافتعلت»[1] وسيأتى الحديث عنه.

وابن دريد (ت سنة ٣٢١) واسم كتابه «فعلت وأفعلت» وذكره ابن النديم باسم «فعلت وافتعلت»[2]

والقالى (ت سنة ٣٥٦) واسم كتابه «فعلت وأفعلت»[3]

وابن القوطية (ت سنة ٣٦٧) وسيأتى الحديث عنه.

والحسن بن بدر الآمدى (ت سنة ٣٧٠) وقال عنه ياقوت: غاية لم يصنف مثله[4].

وهذا عرض موجز لما وصلنا من هذه الكتب»

١ـ فعلت وأفعلت: لأبى حاتم

أول كتاب وصلنا من هذه الكتب هو كتاب أبى حاتم، وفيه بعض نقول عن أبى زيد وأبى عبيدة ولكن معظمه مروى عن الأصمعى، ولذلك قال أبو حاتم فى صدر كتابه: «هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبدالملك بن قريب الأصمعى سألته عنه حرفا حرفا». وهذا ما جعل بعض الباحثين ينسبه إلى الأصمعى لا إلى أبى حاتم[5].

ولكن حقق نسبته إلى أبى حاتم الدكتور خليل العطية[6].

وأيًا ما كان الأمر فالكتاب يمثل الحلقة الأولى فى التأليف فى الأفعال إذ لم يصلنا ما هو أقدم منه سواء اعتبرنا مؤلفه الأصمعى أو أبا حاتم. ويوجد منه بدار الكتب المصرية عدة نسخ مخطوطة منها:

١ـ نسخة برقم ٢٦٥ لغة وهى نسخة مضبوطة جيدة خالية من التحريف كتبت سنة ٥٨٥هـ.

٢ـ نسخة برقم ٢٣٤ مجاميع مكتوبة بخط نسخى يندر فيه الضبط، ويخلو من النقط

(١) الفهرست صـ٩١، معجم الأدباء ١/ ١٥١.

(٢) الفهرست صـ٩٢، معجم الأدباء ١٨/ ١٣٦

(٣) معجم الأدباء ٧/ ٢٩

(٤) معجم الأدباء ٨/ ٨٥، ٨٦

(٥) انظر فهرست دار الكتب قسم اللغة، والفهرست لابن النديم صـ٨٢

(٦) فعلت وأفعلت لأبى حاتم صـ٤٧ وما بعدها.

أحياناً، وقد كتبت عام ٩٧٥هـ.

وقد حققه الدكتور خليل إبراهيم العطية كجزء من رسالة حصل بها على الماجستير عام ١٩٦٩، ونشره مع إضافات ذات بال عام ١٩٧٩.

وموضوع الكتاب كما يبدو من عنوانه ومن تقديم السجستاني: معالجة الأفعال التى جاءت بصيغة فعل وأفعل واتحد معناها. ومن ذلك قوله:

«يقول أكثر العرب: كَنَنْتُ الدُّرّة والجارية وكل شيء صنته فأنا أَكُنُّها وأنا كانٌّ وهي مكنونة. قال وكذلك كل شيء في معنى الصون.

«وأكننت الحديث والشيء في نفسي إذا أخفيته وهو مُكَنّ... وفي القرآن قول الله عز وجل: «كأنهم لؤلؤ مكنون»، من كننت. وقال تبارك وتعالى في موضع آخر: «أو أَكْنَنْتُم في أنفسكم»، وقال جل ثناؤه: «وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون».

و«سمعت أبا زيد يقول: أهل نجد يقولون: أكننت اللؤلؤة والجارية فهي مُكَنّة، وكننت الحديث، وكل صواب»[1].

ولو سار الكتاب كله على هذا النهج واقتصر على معالجة هذه الأفعال فقط لكان المنهج سليما، ولكنني لاحظت أنه لم يقتصر على معالجتها وعالج إلى جانبها أنواعا أخرى من الأفعال هي:

١ـ أفعال جاءت على فعل وأفعل والمعنى مختلف كقوله:

أـ أجبرته على الأمر.. ولا يقال جبرته.. وتقول جبرت الفقير[2].

ب ـ أجرم فلان عَمل عَمل المجرمين.. فأما جَرَم فلان فكسب[3].

٢ـ أفعال جاءت على فعل فقط كقوله:

أـ الأصمعي: نضر الله وجهه ولم نسمع أحدا يقول أنضر.. وأنشد لابن الرقيات:

---

(١) صـ٨٧، ٨٨

(٢) صـ١٠٤

(٣) صـ١٠٨

نَضَرَ الله أعظما دفنوها   بسجستانَ طلحةَ الطلحات[1]

ب ـ الأصمعي: طلعْت الجبل ليس غير ولا يقال أطلعته[2].

٣ـ أفعال جاءت على أفعل فقط كقوله:

أـ أخلد إلى الأرض لا يقال غير ذلك فهو مُخْلد[3].

ب ـ أَكْنَبَتْ يده إذا غلظت ولا يقال كَنَبَت[4].

جـ ـ أحشمْتُ الرجل إذا حدثته بحديث فغضب منه ولا يقال حشمته[5].

٤ـ أفعال جاءت على «فعل» لازمة ثم دخلت عليها الهمزة فعدتها كقوله:

أـ الأصمعي: يقال مح الثوب إذا أخلق ولا يقال أمحَّ ولكن يقال... أمح البلى الثوبَ فكأنه مما ينفذ إلى مفعول[6].

ب ـ قال الأصمعي: يقال صَمَت القومُ ولا يقال أصمتوا إلا أن تقول أصمتوا غيرهم[7].

وهناك ملاحظات أخري علي الكتاب هي:

١ـ أنه لم يفصل كل نوع من هذه الأنواع عن الآخر بل عالجها مختلطة.

٢ـ أنه في معالجته لصيغة «فعل» سواء فيما اتفق معناه مع أفعل أو اختلف وفيما لم يجئ على أفعل ـ لم يعتبر حركة العين، ولذلك لم يفصل بين الأمثلة «فعَل، فعُل، فعِل) بل خلطها.

٣ـ أنه لم يرتب أفعاله أي نوع من الترتيب بل كان يسوق الفعل تلو الفعل دون اعتبار لنسق معين؛ ولذلك جاءت أفعاله هكذا:

كن ـ حمى ـ ركب ـ جز ـ مح ـ نهَج ـ خلُق ـ سمَل ـ ينَع سكت ـ صَمت ـ سلك ـ أمخ ـ فكِر ـ حزَن ـ أخلد ـ عصف ـ طلع ـ جلب ـ مَدَّ.. إلخ.

(١) صـ١١١ (٢) صـ٩٥
(٣) صـ٩٤ (٤) صـ١٢٤
(٥) صـ١٢٧ (٦) صـ٨٨
(٧) صـ٩١

ونتيجة لهـذه الفوضى نجده يعالج بعض المواد فى أكثر من موضع ويعيـد ثانيا ما قاله أولا كقوله فى الفعل «مَـدَّ»:

«مددت الدواة زدت فـيها المداد.. وأمـددتها جئتـها بمداد.. وقالوا جـميعـاً: أمددتك بمالى، وقالو: أمددتك بفاكهة ورجال، قال الله جل ثناؤه: «أنى ممدكم بألف». ومد النهر وأمد الجرح إذا صارت فيه مدة»[1].

ثم عاد فى مكان آخر وقال:

«يقال مددت فـلانا بشىء إذا كان عنده بعضُ الشىء فزدت فيـه، ومنه قوله جل ثناؤه: «وجعلت له مالا ممدوداً..» وأما أمـددته بجيش فبعثت إليه بمدد مـستأنف من عندى، قال الله عز وجل: «وأمـددناهم بفاكـهة» وقـال جل ثناؤه: «يمددكم بأموال وبنين» ويقـال: مد النهرُ ومد الله فى عمرك. وأمد الجرحُ فهو مُمدّ. ومددت لك الدواة فجعلت فيها مداداً ولم يكن فيها شىء[2].

(قارن هذا بما سبق فى الدواة)

٤ـ أدخل فى الكتاب بعـض أفعال ليسـت من «فعل وأفعل»، كـإيراده معنى «طارَق» وهو فاعَلَ لا أفعل[3].

وعلى هذا يمكنـنا أن نقـول إن الكتـاب خـال من النظام، ولا يبـدو فـيـه أثـر للتـرتيب والتنسيق، فضلا عن أنه يعالج نوعاً خاصا من الأفعال. فهو يمثل الحلقة الأولى فى التأليف فى الأفعال، ويمكننا أن نعده نموذجاً لهذه المؤلفات التى سبقته دون أن تصلنا.

٢ـ فعلت وأفعلت للزجاج

أما الحلقة الأخيرة فيما وصلنا من كتب الأفعال قبل الفارابى فيمثلها الزجاج فى مؤلفه «كتاب فعلت وأفعلت»[4].

ونلاحظ على هذا الكتاب بوادر النضج فى التـأليف ومحاولة الترتيب والـتنسيق وإن

(١) صـ٩٦، ٩٧ (٢) صـ١٦٢، ١٦٣

(٣) فعلت وأفعلت صـ٥٩

(٤) للكتاب طبـعتان: الطبعة الأولى ضمن مجموعة بتصحيح محـمد بدر الدين النعسانى ١٣٢٦هـ، والثانية ضمن مجموعة بتحقيق محمد عبدالمنعم خفاجى ١٣٦٨هـ. وقد رجعت إلى الطبعة الأولى.

لم يبلغ الغاية فى ذلك.

وموضوع الكتاب: معالجة الأفعال التى جاءت بصيغة فعلت وصيغة أفعلت ويدخل فى ذلك «ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، وما ذُكر فيه فعلت وحده، وما ذكر فيه أفعلت وحده»[1].

وهنا نلمح عند الزجاج محاولة التقسيم والفصل بين الأقسام، ومعالجة كل قسم على حدة. وهذا ما افتقدناه عند السجستانى من قبله.

طريقته:

١ـ قسم كتابه إلى مجموعات أربع هى:

أ ـ فعلت وأفعلت والمعنى واحد.

ب ـ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف.

جـ ـ ماتُكُلّم فيه بأفعلت وما اختير فيه أفعلت دون فعلت.

د ـ ما تُكُلم فيه بفعلت وما اختير فيه فعلت على أفعلت.

٢ـ رتب أفعاله بحسب أوائلها وبدأ بما أوله باء ثم تاء.. وآخر باب فيه ما أوله همزة قال: «وإنما ألفناه هذا التأليف ليسهل التماسه»[2].

ولكنه جاء فى المجموعتين الأوليين وعالجهما على التتابع بادئا بالتقسيم بحسب الحروف الأول، فبدأ الكتاب بباب الباء ووضع تحته هاتين المجموعتين كذلك.. وهكذا إلى باب الهمزة.

أما المجموعتان الأخريان فقد عالج كلا منهما على حدة، فعقد بابا بعنوان «ماتكلم فيه بأفعلت وما اختير فيه أفعلت دون فعلت» ثم قسمه إلى فصول بحسب أوائل الكلمات على عدد حروف الهجاء بادئا بالباء منتهيا بالهمزة.

---

(١) المقدمة ص١٣٠

(٢) صـ ١٣٠

وبعد أن فرغ من أفعال هذا الباب عقد بابا آخر بعنوان «ما تكلم فيه بفعلت دون أفعلت وما اختير فيه فعلت على أفعلت» رتب أفعاله على النظام السابق.

وهكذا امتاز كتاب الزجاج عن سابقه بما يلي:

أ- فصله كل قسم على حدة.

ب - ترتيبه الأفعال بالنظر إلى أوائلها على الترتيب الهجائى المعروف.

ولكنه يشترك معه فى عدم اعتباره لحركة العين فى معالجته لصيغة «فعل» ولذلك لم يفصل بين الأمثلة فعَل، فعُل، فعِل.

وكان ينقصه ليبلغ الغاية فى التنظيم أن يفصل بين هذه الأمثلة وأن ينظر فى ترتيب الأفعال إلى باقى حروفها فيقدم ما ثانيه أسبق فى الترتيب الهجائي ثم ما ثالثه أسبق. ولكنه لم يفعل ذلك[1].

---

(١) ففى باب الباء، قسم فعلت وأفعلت والمعنى واحد ساق أفعاله هكذا:
بشر: بدأ - برق - بان - بر - بنى - باع... إلخ.
وفى قسم فعلت وأفعلت والمعنى مختلف أورد الأفعال هكذا: بهل - بأر - بلخ - بصر - بار - بنّ - بسر - برأ ... إلخ.

٣ - الأفعال الثلاثية والرباعية
باتفاق معانيها وحركاتها واختلافها

ومؤلفه : أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبى المعروف بابن القوطية (ت٣٦٧هـ)

ويعنى المؤلف بالأفعال الثلاثية ما جاء على صيغة « فعل » - بضبط العين بالحركات الثلاث - وبالرباعية ما جاء على صيغة « أفعل » فقط . فموضوع الكتاب إذن يلتقى مع سابقيه ، ويعالج مثلهما صيغتى « فعل وأفعل » .

وهذا الكتاب وإن كان مؤلفه معاصرا للفارابى فإننا لا يمكننا أن نعتبره ممثلاً لآخر مرحلة فى مؤلفات الأبنية التي سبقت ديوان الأدب ، وإنما نعتبره حلقة وسطى بين الكتابين السابقين ، فهو وإن كانت تبدو فيه معالم التنسيق مما يميزه عن كتاب السجستانى يقل نظاما عن كتاب الزجاج . ولعل مقام صاحبه بالأندلس قد عاقه عن متابعة الحركة العلمية فى المشرق أولاً فأولاً فلم يفد من التطور الذى أحرزته فى عصره . وكأنما لم يصل إليه كتاب « الزجاج » ولم يقف على ما حققه لكتب الأفعال من تقدم وما خطاه من خطوات إلى الأمام، وكأنما نظر فى كتاب (السجستانى) - وما أشبهه - فلم يعجبه ما فيه من فوضى واضطراب ، فألف كتابه هذا ، الذى يعتبر خطوة إلى الأمام بالنسبة له، وإن اعتبرناه متخلفاً بالنسبة لكتاب « الزجاج » .

ومن الملاحظ أن الظاهرة التى تظهر فى المشرق كانت تظهر متأخرة فى المغرب والأندلس، فكلما ظهرت طريقة للتأليف فى المشرق اتبعها أهل الأندلس ، ولكن طرق المشرق كانت تظل سائدة فى المغرب إلى زمن متأخر حتى بعد أن يهجرها أهل المشرق. ولذلك نجد ابن سيده (فى القرن الخامس) يؤلف المحكم متبعاً فيه نظام « العين » ، وهو نظام كان سائداً فى المشرق قبل أواخر القرن الرابع وطرح بعد ذلك .

وصفه :

المقدمة : بدأ الكتاب بمقدمة شغلت من المطبوعة تسع صفحات تناول فيها :

١ - أسبقية الفعل على الاسم واشتقاق مبانى أكثر الكلام منه .

٢ - تقسيم الأفعال إلى ضربين : ضرب دخل التضعيف ثانيه فصار ثنائياً مثل رد وكان في الأصل ردد ، وضرب ثلاثى وهو إما صحيح نحو ضرب أو معتل مثل قال وغزا.

٣ - تقسيم المضاعف باعتبار ماضيه إلى ضربين : ما جاء على فعَل وما جاء على فعِل والحديث عن مضارع كل منهما .

٤ - النص على أن مصادر المضاعف والثلاثى مردها إلى السماع .

٥ - تقسيم الثلاثى الصحيح باعتبار ماضية إلى ثلاثة أضرب : فَعَل وفَعُل وفعِل والحديث عن مضارعها .

٦ - الحديث عن أوزان مصادر الثلاثى .

٧ - الحديث عن قياس المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان .

٨ - الحديث عن المشتقات من الفعلين « أفعل » و« فاعل » (دون غيرهما) .

٩ - الحديث عن أسبقية الفعل المضارع للماضى فى الوجود وعن حمل الماضى على المضارع فى الإعلال [١] .

١٠ - تقسيم الأفعال إلى متعد ولازم وطرق تعدية اللازم .

١١ - الحديث عن كيفية كتابة الألف الأخيرة فى المصدر وفى الفعل ، وعن بعض المسائل التصريفية .

١٢ - الحديث عن أقل أبنية الأسماء والأفعال، وعن المشتقات من كل منها باختصار

نظامه :

قسم كتابه إلى ثلاثه أقسام رئيسية هى :

أ - ما جاء على فعل وأفعل (ويشغل معظم الكتاب) .

ب - الرباعى (ويعنى به ما جاء على أفعل فقط) .

جـ - الأفعال الثلاثية خاصة .

---

(١) ونص عبارته « والفعل المستقبل قبل الماضى لأنه لم يكن ماضيا حتى كان مستقبلاً تقول هو يفعل ، فإذا أوعب فعله قلت قد فعل . وأيضاً فإنهم بنوا الماضى من الأفعال المعتلة على المستقبل ، فقالوا أغزيت لما قالوا يُغزى ولو كان الماضى قبل لم تكن ضرورة تحتم قلب الواو ياء (ص ٦ مقدمة) .

القسم الأول : ما جاء علي فعل وأفعل :

اتبع في ترتيبه الخطوات الآتية:

١ - قسمه إلى أبواب بعدد حروف الهجاء، ووضع تحت كل حرف الأفعال التي تبدأ به .

٢ - رتب حروف الهجاء على الترتيب الآتي : -

الهمزة ،الهاء،العين، الغين، الخاء،الحاء،الجيم، القاف،الكاف،السين،الشين، الصاد،الضاد، اللام، الراء،النون، الطاء،الظاء، الذال،الدال،الباء،التاء ، الثاء ، الزاى ، الفاء ، الميم ، الواو، الياء. وهو جار على الترتيب المخرجي ، لكن مع وضع الحروف المتشابهة في الصورة بجوار بعضها ولغرابة هذا الترتيب وضع بعضهم ضابطاً له فقال :

أسير هجر عبيد غمضه خلس   حوى جوى قلبه كتمانه سرف

شجيَ صدّ ضريط للنوى رمض   نشوان طب ظباء ذاهل دنف

بعاده ترح ثواؤه زله   فؤاده مستهام وامق يجف

فالحرف الأول من كل كلمة يقابل بابا من أبواب الكتاب .

٣ - قسم كل حرف الى فصلين :

أولهما : لما جاء على فعل وأفعل والمعنى متفق .

وثانيهما : لما جاء على فعل وأفعل والمعنى مختلف .

٤ - قسم الأفعال إلى مضاعف وصحيح ومهموز ومعتل [1]، بالنظر إلي ما سوى الحرف الأول المعقود باسمه الباب ، ولهذا نجده يقسم باب الواو من « الثلاثي على فعل وأفعل بمعنى واحد» إلى صحيح ومهموز ومعتل،وباب الواو من «الأفعال الثلاثة خاصة » إلى مضاعف وثلاثي صحيح ومهموز ومعتل .

وكان يضع ما يوجد تحت كل فصل على هذا الترتيب .

---

(١) لم يطلق ابن القوطية على ما كان أحد حروفه حرف علة اسم المعتل ، ولم يضع له اصطلاحاً خاصاً به، وإنما كان يقول : " ومن الواو " أو «ومن الياء» وقسم ما كان فيه واو أو ياء إلى قسمين :

(أ) السالم : وهو ما سلمت واوه أو ياؤه ولم تعل مثل هوج وهوى .

٥ - لما كان يعنى بـ « فعل » (فى الأصل الثالث) كل فعل ثلاثى أيًّا كان ضبطه، وسواء ضبط بضبط واحد أو بأكثر من ضبط مما ينتج أنواعاً متعددة فقد حرص على إفراد كل نوع بعنوان ، فتحت حرف الباء قسم « فعل وأفعل والمعنى مختلف » نجد هذه العناوين :

فعَل (أى وأفعل معها)

فعَل وفعِل (أى وأفعل معها)

فعِل وفعُل (أى وأفعل معها)

فعِل (أى وأفعل معها)

فعَل وفعُل وفعِل (أى وأفعل معهما)

فعُل (أى وأفعل معها)

٦ - كان يفصل بين الواوى واليائى،وبين ما كان مكان حرف العلة فيه العين أو اللام، وبين ما أعل حرف علته وما بقى بدون إعلال .

القسم الثاني : الرباعي = (صيغة أفعل)

اتبع فى ترتيبه الخطوات رقم :

١ ، ٢ ، ٤ ، ٦

القسم الثالث : الأفعال الثلاثية خاصة :

أتبع فى ترتيبه الخطوات رقم :

١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ .

عيوبه : يمكننا أن نلخص أهمها فيما يأتى :

١ - اختياره الترتيب المخرجي في ترتيب حروف الهجاء مع وضعه الحروف المتشابهة في الصورة متجاورة . وليس هناك من فائدة فى هذه المخالفة لترتيب الخليل ، بالإضافة

= ب المعتل : وهو ما أعل بقلب واوه أو يائه مثل هاج ، وألا الجلد بمعنى دبغه. ولهذا نجد من عناوينه :
« المعتل بالواو فى لام الفعل على فعَل والسالم بالياء على فعِل ».
« وبالواو فى عينه من السالم على فعِل وبالياء من المعتل على فعَل» .

إلى عدم توفيق المؤلف فى تطبيقها ، فبينما نجده قد جمع بين العين والغين وبين الجيم والحاء والخاء وبين السين والشين وبين الصاد والضاد وبين الطاء الظاء .. نجده قد فرق بين الراء والزاى وبين الفاء والقاف .

٢ - لم يرتب الثواني والثوالث أى ترتيب، وإنما ساق الأفعال اعتباطاً وحشدها دون أي نظام ، بل لم يرتبها بحسب نظامه الذى رتب عليه الأوائل .

(انظر على سبيل المثال : حرف الهاء من الثلاثى الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد، فقد ورد فيه : هدر - هطع - هلك - هبط - هذر - هرق)[١] .

٣ - لم يحترم المؤلف الأصل رقم «٤» بل أخل به فى بعض الأبواب ، فمثلاً:

أ - جاء فى حرف العين: مما جاء على « فعل وأفعل بمعني واحد باب فعل » ، فوضع الفعل « عور » فى الصحيح إلى جانب الأفعال : « عشب » و «عبس» و«عدم»[٢] وفى « فعل وأفعل باختلاف معنى» وضع فى باب « فعِل » من الصحيح الأفعال : عوص وأعوص وعسيى وأعيا، إلى جانب الأفعال: عجب وأعجب وعرب وأعرب وعجل وأعجل وعدم وأعدم [٣] ، مع أنه أفرد مكاناً للمعتل بعد ذلك .

ب - جاء فى حرف النون مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى واحد » فذكر :

....

المعتل بالواو فى عين الفعل مثل نار الشيءُ وأنار ....

وبالواو فى لامه مثل نجوت الجلد .... وأنجيته ......

وبالواو والياء فى لامه مثل نحوت بصرى نحوا ونحيا وأنحيته ......

المهموز ... مثل نسأ الله أجله وأنسأ فيه ونهأ اللحم وأنهأه .....

وبالياء فى لامه مثل نويت التمر ... وأنويته ... ونميت الشيء وأنميته ....

ففصل بالمهموز بين فروع المعتل مع أنه اعتاد أن يقدم المهموز على المعتل .

وفى حرف النون مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى مختلف » ذكر :

السالم (المعتل غير المعل) على فعُل وفعِل مثل بهو وبهى وأبهى.

المهموز على فَعَل مثل بأر وأبأر.

---

(١) صـ ١٢، ١٣ (٢) صـ١٦.

(٣) صـ ٢٣ ، ٢٤ .

المعتل بالواو فى عين الفعل من المهموز مثل باء وأباء ......

وبالواو والياء فى عينه معتلا مثل باع .

....

السالم على فعِل بالياء والمعتل على فعَل بالواو مثل بَلِىَ وبلا وأبلى .

....

وهكذا بدأ بنوع من المعتل (السالم) ثم تلاه بالمهوز ثم عدل إلى السالم مع أن عادته تقديم المهموز على المعتل .

وهذا وغيره جعل ابن القطاع يؤلف تهذيباً لهذا الكتاب ويقول فى مقدمة تهذيبه «وهذا الكتاب (أى كتاب ابن القوطية) فى غاية الجودة والإحسان لو كان ذا ترتيب وبيان ، لكنه لم يرتب على الكمال» .. وقد اجتهدت فى ترتيبه وتهذيبه بعد، وسميته تهذيب كتاب الأفعال لأنه قد أربى فيه على كل من ألف فى معانيه ، إلا أنه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية وما دخل عليها من الهمزة ولم يستوعب ذلك .. وخلط فى التبويب .. وقدم وأخر فى الترتيب .. فأتعب الناظر وأنصب الخاطر .. » [1] .

ومع ذلك فنحن نقدر لابن القوطية محاولاته فى ترتيب الأفعال ورغبته فى تنظيمها، وهو ما جعلنا نضع كتابه فى مكان وسط بين كتابى أبى حاتم والزجاج .

ونخلص من كل هذا إلى أن التأليف فى الأبنية فى هذه المرحلة لم يأخذ صورة المعجم الكامل ، ولم يتجه إلى حصر المادة اللغوية وتوزيعها على الأبنية ، وهو إلى جانب فقده لعنصر الترتيب والتنظيم لم يصل إلى أكثر من :

١ - حصر الأبنية والتمثيل لكل منها .

٢ - العناية ببعض الأبنية ومحاولة حصر ألفاظها .

أى أنه فقد أهم عنصرين من عناصر المعجم الكامل ، وهما : الشمول والترتيب .

ولم يظهر المعجم الكامل إلا فى المرحلة التالية ، وهى مرحلة الفارابى .

---

(١) كتاب الأفعال لابن القطاع ص ٣ ، ٤ .

الباب الثالث

مرحلة الفارابى صاحب أول معجم كامل للأبنية

الفصل الأول
التعريف بالفارابى

اسمه ونسبه : هو أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم الفارابى ، نسبة إلي فاراب ، وهى مدينة وراء نهر سيحون .

مولده : لا نعرف بالتحديد سنة ميلاده ، فقد سكتت كتب التاريخ عن بيان ذلك .

ولكن إذا علمنا أنـه كان من أقـران الأزهرى ، وعلمـنا أن الأزهرى ولد سنة ٢٨٢هـ، أمكننا أن نحـدس بأنه ولد فى أواخر القـرن الثالث الهـجرى أو أوائل القـرن الرابع على أكثر تقدير.

صلته بالجوهري: اتفق المؤرخون على أن الفارابى خـال الجوهرى، وأن الجوهري تتلمـذ عليه، وقـد ذكر ياقوت أن الجـوهرى قرأ ديوان الأدب عـلى خاله بفـاراب، وذكر أيضاً أنه كتب نسخة منه بيده.

وفـاتــه: انفـرد القـفطى (والد مـؤلف إنبـاه الرواة) بالقـول بأنه مـات سنة ٤٥٠هـ. وسوف نـاقش هذه الرواية فيـما بعد، ونـرفضهـا، كمـا سننقل رفض ياقوت والقـفطى (الابن) لها.

وسائر المـؤرخين على أنه مات فى القـرن الرابع، ولـم يمتد عـمره إلى القـرن الخامس، ولكنهم اختلفوا فى تحديد سنة وفاته:

١ـ فذكر القفطى (الابن) أنه مات سنة ٣٩٨هـ، وأنه وجد ذلك مكتوباً على نسخة من نسخ ديوان الأدب.

٢ـ وجاء على مخطوطة دار الكتب المصرية (رقم ٢٥ لغة) أنه توفى سنة ٣٧٨هـ.

٣ـ وذكر بعضهم أنه مات سنة ٣٧٠هـ أو فى حدود ذلك.

٤ـ وذكر بعض آخر أنه مات فى حدود سنة ٣٥٠هـ.

ونحن نستـبعـد الرواية الأولى المـنسوبة للـقفطى لأنـه ذكر أن الجـوهرى مـات سنة ٣٩٨هـ، فلو أن الجوهرى وخـاله ماتا فى عـام واحد لكان حدثا يـستحق الذكـر والإشارة إليه.

كما نستبعد الرواية الثانية، لأننا لا نعرف صاحبها، وما أكثر ما نجده مدونا على أغلفة المخطوطات دون أن يكون له سند تاريخي.

فلم يبق إلا الروايتان الأخيرتان، ولسنا نملك وسائل الموازنة بينهما واختيار إحداهما، ولذا فنحن نتوقف عن إصدار حكم قاطع في الموضوع، وإن كنا نميل إلى ترجيح أنه مات في سنة ٣٥٠هـ، لأن عليه أكثر المؤرخين، ولأنه المشهور.

رحلاته: لم يذكر لنا المؤرخون للفارابي شيئاً عن رحلاته وأسفاره رغم ما قالوه من أنه سافر كثيراً. وكل ما نجده رواية عن رحلته إلى اليمن، ومقامه بزبيد. وأول من قال ذلك القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبدالواحد الشيباني القفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ ـ وهو والد القفطي صاحب إنباه الرواة ـ وكان قد تزهد آخر حياته، وانتقل إلى اليمن، وأقام بها إلى أن مات. وقد ذكر هذه الرواية ياقوت، وتناقلها المؤرخون من بعده، وسنذكر هذه الرواية بنصها لأنها تحمل في طياتها أسباب رفضها والتشكك في صحتها.

قال ياقوت: «كتب إلينا القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبدالواحد الشيباني القفطي من بلاد اليمن، وكان قد سافر إلى هناك، وأقام، قال: مما أخبركم به أن أبا إبراهيم إسحق الفارابي مصنف كتاب ديوان الأدب ممن ترامى به الاغتراب، وطوح به الزمن المنتاب إلى أرض اليمن، وسكن زبيد، وبها صنف كتابه ديوان الأدب، ومات قبل أن يروى عنه. وكان أهل زبيد قد عزموا على قراءته عليه، فحالت المنية دون ذلك. قال: وكانت وفاته سنة ٤٥٠ والله أعلم[1].

ونحن نشك في صحة هذه الرواية، ومن قبل تشكك فيها ياقوت نفسه، والقفطي صاحب إنباه الرواة. وسندنا في ذلك:

(١) الروايات التي ذكرها ياقوت، والقاطعة بوجود هذا الكتاب في (فاراب) وبسماعه على الفارابي قبل وفاته، ومن بينها قوله: «قرأت بخط الشيخ أبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري.. قال: قرأته على أبي إبراهيم رحمه الله بفاراب[2].

وقوله: «قال الحاكم: قرأت بعضه... على أبي يعقوب يوسف بن محمد الفرغاني

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٦٢ (٢) المرجع السابق والصفحة

قال: قـرأته على أبي على الحسن بن على.. الزاميني، وقـرأه أبو على على أبي إبراهيم»[1]، ولهذا عقب ياقـوت على هذه الروايات بقوله: فهذا مع وضوحـه وكون هؤلاء المذكورين مشهورين معـروفين، ومعرفتى بالخطوط الموجودة على النسخة كمـعرفتى بما لا أشك فيه يبطل ما كتب إلينا القاضى القفطى من كون هذا الكتاب صنف بزبيد، وأنه لم يسمع على مؤلفه[2].

(٢) أن هذه الرواية تحدد وفاته بسنة ٤٥٠هـ. وهذا غير صحـيح، فالعلماء مجمعون على أنه مات فى القرن الرابع، وإن اختلفوا فى تحديد سنة وفاته.

(٣) وقد نفى القفطى (الابن) دخول الفارابى اليـمن، وعد ذلك من خلط اليمنيين، وذكر رواية تفسر لنا سر هذا الوهم والتخليط، فقال: «وذكر لى أحد نقلة العلم مذاكرة أن مشايخ الأدب باليمن يذكرون أن أبا العلاء كـان يحفظ ما يمر بسمعه.. ويذكرون أن رجلاً منهم وقع إليه كتاب فى اللغة سقط أوله، وأعجبه جمعه وترتيبه، فكان يحمله معه ويحج، فإذا اجـتمع بمن فيه أدب أراه إياه، وسأله عن اسمـه، واسم مصنفه، فلا يجد أحداً يخبره بأمره، واتفق أن وجد من يـعلم حال أبى العلاء، فدل عليه، فخرج الرجل بالكتاب إلى الشام، ووصل إلى المعرة، واجتمع بأبى العلاء.. وأحضر الكتاب وهو مقطوع الأول، فقال له أبو العلاء: اقرأ منه شيـئاً، فقرأه عليه، فقال له أبو العلاء: هذا الكتاب اسـمه كـذا، ومصنفه فـلان، ثم قرأ عليه مـن أول الكتاب إلى أن وصل إلى ما هو عند الرجل فنقل عنه النقص، وأكمل عليه تصـحيح النسخة، وانفصل إلى اليـمن، فأخـبر الأدباء بذلك. وقـد قيـل: إن هذا الكتاب هو ديوان الأدب للفـارابى اللغوى.. وأهل اليمن يهمون فيه، ويقولون: مات بعد سنة ٤٠٠، ويزعمون أنه دخل اليـمن. وكـأنهم خلطوا وظنوا أن الـذى دخل به من عند أبى العـلاء هو المصنف، وليس كذلك، وإنما هو المصحح، ولم يحققوا أمره لغفلتهم».

فالذى دخل اليمن، ومات قبل أن يقـرأ عليه الكتاب هو السائل، وليس المؤلف، وهو ما تتناسب سنة وفاته مع وفاة أبى العلاء المعرى (سنة ٤٤٩هـ)

---

(١) المرجع السابق ٦/ ٦٤ (٢) معجم الأدباء ٦/ ٦٥

(٤) وشيء آخر نأخذه من هذه الرواية، وهو أن «ديوان الأدب» لم يكن متداولا بين اليمنيين معروفاً عندهم، وإلا لما حار هذا الباحث في الاستدلال على اسمه ومعرفة مصنفه حتى اضطر إلى الرحيل إلى الشام، وقصد أبي العلاء، ولو أن الفارابي ألفه عندهم وبين أظهرهم لاشتهر بينهم، وما خفي أمره عليهم.

(٥) ودليل آخر ينفي دخوله اليمن ومقامه بزبيد، وهو أنني استوعبت كل ما تحت يدي من مراجع في تاريخ اليمن وزبيد بوجه خاص، واهتممت بكتب التراجم على الأخص، فلم أجد فيها للفارابي ذكرا.

ومعنى هذا كله أن الفارابي لم ينتقل إلى اليمن، ولو يؤلف كتابه في زبيد. فهل معنى هذا أنه ألفه بفاراب؟ لا أرى ذلك أيضاً، لأنه من المستبعد أن يؤلف معجم عربي في بيئة تركية، ولأن من يؤلف معجماً كهذا يحتاج إلى مراجع كثيرة، وإلى مشافهة للعلماء، وتلق عن الثقات، وهذا ما لا يتيسر في «فاراب». فمن المعقول إذن أن يكون الفارابي قد ذهب إلى «بخاري» عاصمة السامانيين، والتقى بعلماء بلده الذين كانوا يجتمعون في البلاط الساماني، ومن المعقول أيضاً أن يكون قد رحل إلى المشرق، وقصد «بغداد» واستفاد من مكتباتها، والتقى بعلمائها، ومن المعقول كذلك أن يكون قد ألف كتابه في «بغداد» ثم تلفت حوله فلم يجد من يجيزه عليه، لأن الخلفاء في ذلك الوقت كانوا قد صاروا ألعوبة في أيدي الأتراك، وكانوا قد فقدوا أملاكهم، وأفلست خزائنهم، لدرجة أنهم تطلعوا إلى بعض حكام الإمارات القريبة من العراق يستعينون بهم علهم ينجحون في إنقاذ الموقف[1]، ولأن الحكم الفعلي كان في يد الأتراك، وهم كانوا في شغل شاغل عن العلم والعلماء، بتدبير الدسائس وتبييت المؤامرات، فضلاً عن أنهم كانوا أعاجم، ومن رجال الحرب الذين لا يقدرون العلماء قدرهم، ففضل الفارابي أن يحمل كتابه ويعود به إلى مسقط رأسه، وهناك أهداه إلى عالم من علماء بلده، وجلس لتدريسه، وإقرائه لتلاميذه.

ومما يدل على أن الكتاب قد انتهى به المطاف إلى فاراب، ما سبق أن نقلناه عن ياقوت من أن «ديوان الأدب» قد قرئ على مؤلفه بفاراب، كما نلاحظ أن أقدم نسخ «ديوان الأدب» قد ظهر في بلاد ما وراء النهر، وما تاخمها، وقد رأى ياقوت نسخة منه بتبريز

(١) انظر الخلافة والدولة ص٩٥

بخط الجوهرى كتبها سنة ٣٨٣هـ[١]، وفى معهد المخطوطات نسخة أخرى كتبت سنة ٣٩١هـ للأمير السيد إسماعيل بن نوح بجرجان، كما رأى القفطى نسخة منه كتبت فى ترمذ[٢]. وكذلك فإن أقدم دراسة حول «ديوان الأدب» ظهرت فى هذه المنطقة على يد الحسن بن مظفر النيسابورى اللغوى الذى ألف «تهذيب ديوان الأدب، وكان مقيماً بخوارزم، وتوفى سنة ٤٤٢هـ[٣].

وهناك قصيدة للقاضى نشوان بن سعيد الحميرى فى مدح ديوان الأدب ختمها بقوله:

روض من الآداب أصبح ضائعاً فى معشر عجم تعد من العرب

لا عيب فيه غير أن لبابه أضحى غريبا فى زمان مؤتشب[٤]

فهذا يوحى بأن الكتاب قد وجد فى بيئة عجمية، ولذلك لم يقدر حق قدره، ولم ينل حظه من الذيوع والشهرة.

مؤلفاته: ذكر المترجمون للفارابى ثلاثة كتب ألفها، هى:

١ـ ديوان الأدب.

٢ـ بيان الأعراب.

٣ـ شرح أدب الكاتب[٥]

وهناك كتاب آخر ينسبه إليه بعض الباحثين، وهو: «الألفاظ والحروف»، وترجع قيمة هذا الكتاب إلى أن صاحبه يعد به أول من وضع قائمة تفصيلية محددة للقبائل التى يستشهد بها، والقبائل التى لا يستشهد بها، وهى القائمة التى نقلها السيوطى فى المزهر، وتداولها الباحثون من بعده.

وممن نسب هذا الكتاب إليه الدكتور إبراهيم أنيس، وكذلك فعل محققو المزهر

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ١٥٩

(٢) إنباه الرواة ١/ ٥٢

(٣) معجم الأدباء ٩/ ١٩١، ١٩٢

(٤) مؤتشب: مختلط غير صريح فى النسب.

(٥) وردت هذه المؤلفات فى كل من سلم الوصول، وبغية الوعاة، وطبقات ابن شهبة، ومعجم الأدباء.

للسيوطى[1] وربما تكون نسبة هذا الكتاب للفارابى محفوفة بالشك، لسببين:

أولهما: أنه ليس بين كتاب التراجم والطبقات من نسبه إليه.

وثانيهما: أن السيوطى نسب هذا الكتاب لأبى نصر الفارابى[2]، ومن قبله نسبه أبوحيان كذلك إلى أبى نصر الفارابى، وسماه كتاب «الحروف»[3]. ولذا فنسبته إلى الفارابى الفيلسوف أقرب من نسبته إلى الفارابى اللغوى.

---

(١) المزهر، وانظر فيه فهرس الأعلام بآخر الجزء الثانى.

(٢) المزهر ١/ ٢١١ والاقتراح ص١٩، ٢٠

(٣) ارتشاف الضرب ص٨٤٩

الفصل الثانى

التعريف بديوان الأدب

صدَّر الفارابى معجمه بمقدمة مسهبة تناول فيها مسائل عدة، ثم أتبعها المادة اللغوية موزعة على أبوابها بحسب أبنيتها على النحو الذى شرحه فى مقدمته. وذيل معظم أبواب الأفعال بأحكام تصريفية.

وسنتناول الآن كل ناحية من نواحيه بالشرح والتفصيل:

البحث الأول

المقدمة

عالج الفارابى فى مقدمته بعض القضايا اللغوية والتصريفية، وكشف فيها عن منهجه الذى سلكه فى تنظيم المادة اللغوية وتبويبها:

١ـ وقد بدأ المقدمة بحمد الله والصلاة على رسوله.

٢ـ وأتبع ذلك الحديث عن قدرة الله وخلقه الأشياء على صور متفاوته، وما يستلزم ذلك من ثبوت الفضل لبعض المخلوقات على بعضها الآخر.

٣ـ وانتقل من ذلك إلى تفضيل الرسول ﷺ على سائر الخلائق وإثبات المزية لزمانه وبلده وأصحابه واسمه وتركيبه وخلقه وسمته ونسبه وعترته وأمته ولسانه، وذكر فضل اللسان العربى على سائر الألسنة، فهو «كلام جيران الله فى دار الخلد، وهو المنزه من بين الألسنة من كل نقيصة والمعلى عن كل خسيسة»، وهو قد «بُنى مبانىَ بأن بها جميع اللغات، من إعراب أوجده الله له وتأليف بين حركة وسكون حلاه به».

٤ـ ثم أشار إلى مؤلفات اللغويين السابقين له، ونقدهم نقداً إجمالياً، فقال: «وقد ألف السلف رحمة الله عليهم فى جمع هذا اللسان كتبا كثيرة تفاضلوا فيها، وقيدوا منه ما قيدوا.. من موجز وغير موجز، ومعتدل بين المذهبين... ومحسن ما ألف فعم بنفعه، ومشير فيما صنف فخص به الطبقة العليا، ومقصر فيما جمع».

٥ـ ثم أدل بنفسه وفخر بمصنفه وذكر أنه عمل فيه عمل من طب لمن حب، وأنه لم يسبق إليه أو يزاحم عليه.

٦ـ وذكر الضابط العام الذى ينتظم كل ما حواه معجمه من مادة لغوية وأنه مشروط بشروط:

أ ـ أن يكون مستعملاً.
ب ـ أن يذكره النحارير من علماء أهل الأدب فى كتبهم.
جـ ـ أن يكون واردا فى قرآن أو حديث أو شاهد من كلام العرب.

٧ـ ثم فصل الحديث عن منهجه وما سيذكره أو يتركه، على نحو ما سنتحدث عنه فيما بعد.

٨ـ وتخلل ذلك بعض البحوث التصريفية المرتبطة بنظام الكتاب:
أ ـ كتقسيمه الكلام إلى اسم وفعل وحرف وذكره علامات كل قسم.
ب ـ وحديثه عن أقل الأبنية وأقصاها.
جـ وعن حروف الزيادة ومواضعها.
د ـ وعن أبنية الأسماء مجردها ومزيدها واستعمالات كل بناء من حيث الاسمية أو الوصفية والإفراد أو الجمع، كقوله عن بناء «فَعْل»:
١ ـ إنه يكون واحد فُعول (قلب وقلوب) أو فِعال (كلب وكلاب) أو أفعال (ثوب وأثواب) وغير ذلك.
٢ ـ ويكون وصفاً من الأفعال الدالة على الطبائع (ضَخْم).
٣ـ ويكون مصدراً لفَعَل المتعدى (ضَرَب)
٤ـ ويكون جمعاً لفَعْلَة[1] (تمرة).

وقوله عن بناء «مُفْعَل» إنه اسم المكان أو الزمان أو المصدر الميمى أو اسم المفعول من أفعل يُفعل.

وأهم ما يلفت النظر فى هذه المقدمة حديثها التفصيلى الدقيق عن منهج الكتاب وإسهابها في شرح نظامه وخطته، ويرجع ذلك إلى تعدد جوانب هذا المنهج وتشعب نواحيه، فضلاً عما فيه من جدة وابتكار.

كما أنها تكشف لنا عن إعجاب المؤلف باللغة العربية وتقديسه لها وإيمانه بفضلها على سائر اللغات واختصاصها بميزات لا توجد فى أخواتها.

وتبين عن رأيه في توقيفية اللغة ونسبة وضعها إلى الله. وهو رأي نادى به من قديم كثير من اللغويين.

وهى بعد ذلك تدلنا على مقدرة الفارابى الفائقة فى فن الصرف والاشتقاق، ودرايته التامة بمسائله وتبحره فى فهم أبحاثه.

---

(١) هو هنا كأصحاب المعاجم ـ لا يفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعى، فيطلق على النوعين كليهما لفظ «الجمع»

البحث الثانى
المادة اللغوية
١ـ منهجه في ترتيبها

شرح الفارابى فى مقدمة ديوان الأدب منهجه فى الترتيب ونظامه فى التبويب، وفى عرض المادة اللغوية، وتحدث عن ذلك حديثاً واضحاً صريحاً، ولم ينس أن يدل بنفسه ويفخر بمصنفه فقال «عملت فيه عمل من طب لمن حب، مشتملاً على تأليف لم أسبق إليه، وسابقاً بتصنيف لم أزاحم عليه»[١] وله الحق فى ذلك فلسنا نعرف أحداً من علماء اللغة السابقين سلك مسلكه فى الترتيب أو ألف معجماً فى اللغة على هذا النحو من التصنيف.

كما فخر المؤلف بدقة نظام معجمه ووجود كل كلمة فى مظنتها إذ يقول «ورتبت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها فى بقعة رابضة من غير نص مطية أو إدآب نفس»[٢].

أما هذا المنهج الذى اخترعه الفارابى وفخر به فتتلخص أسسه فيما يأتى:

أولا: قسم الفارابى كتابه ستة أقسام سماها كتبا، وهى على الترتيب الآتى:

أ ـ كتاب السالم: وعرفه بقوله: ما سلم من حروف المد واللين والتضعيف.

ب ـ كتاب المضاعف: وعرفه بقوله: ما كانت العين منه واللام من جنس واحد.

جـ ـ كتاب المثال: وعرفه بقوله: ما كانت فى أوله واو أو ياء.

د ـ كتاب ذوات الثلاثة: وعرفه بقوله: ما كانت العين منه حرفا من حروف المد واللين = (الأجوف).

هـ ـ كتاب ذوات الأربعة: وعرفه بقوله: ما كانت اللام منه حرفا من حروف المد واللين[٣] (الناقص)

و ـ كتاب المهموز.

---

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٢، ٧٣ (٢) ديوان الأدب ١/ ٧٤

(٣) لم يفهم كرنكو هذا الاصطلاح وظن أن المراد بذوات الأربعة مازادت أصوله على ثلاثة أحرف.

وذكر السر فى إفراد المهموز بكتاب فقال: والهمزة كالحرف السالم فى احتمال الحركات، وإنما جعلت فى حروف الاعتلال، لأنها تلين فتلحق بها[١].

ثانياً: جعل كل كتاب من هذه الكتب شطرين: أسماء وأفعالاً، وقدم الأسماء فى كل كتاب على الأفعال.

ثالثاً: قسم كل شطر منهما إلى أبواب بحسب التجرد والزيادة. ففى الأسماء بدأ كما يلى:

أ ـ الثلاثى المجرد (نحو عِنَب)

ب ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله (وهى الهمزة والميم) مثل (أصبع ومذهب).

جـ ـ ثم المثقل الحشو وهو عين الفعل (مثل حِمّص).

د ـ ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين (مثل طابَع)

هـ ـ ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام (مثل سحاب)

و ـ ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام (مثل خِدَبّ)

ز ـ ثم الرباعى وما ألحق به (مثل ثعلب).

ح ـ ثم الخماسى وما ألحق به (مثل جِرْدَحُل)

وفى الأفعال بدأ كما يلى:

أ ـ الثلاثى المجرد (نحو ثَقَب)

ب ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله من غير ألف وصل ـ وهى الهمزة (مثل أترب)

جـ ـ ثم المثقل الحشو (مثل رتّب)

د ـ ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين (مثل جاذب)

هـ ـ ثم الأبواب الثلاثة التى فى أولها ألف وصل مما له فى الثلاثى أصل (مثل اجتذب، انسحب، استصعب)

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٦

و ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله ـ وهى التاء ـ مع تثقيل حشوه (مثل تكلم)

ز ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله ـ وهى التاء ـ مع زيادة بين الفاء منه والعين (مثل تجاذب)

ح ـ ثم بابا الألوان وما أشبه ذلك (مثل احمر واحمار)

ط ـ ثم أبواب الرباعى وما ألحق به أو زيد فيه (مثل زعفر)

رابعاً: ولما كان كل باب من هذه الأبواب قد يشترك فى عدة أبنية، كالثلاثى المجرد من الأسماء الذى له تسعة أبنية، وضع قاعدة لتقديم بعض هذه الأبنية على بعض فقال:

١ـ نبتدىء بالمفتوح الأول لأن الفتحة أخف الحركات[1]، ثم نتبعه المضموم ثم المكسور.

٢ـ نقدم ساكن الحشو على المتحرك الحشو، لأن السكون أخف من الحركة[2].

٣ـ نقدم ياء التأنيث على همزة التأنيث، لأن الياء ساكنة والهمزة متحركة.

٤ـ نقدم همزة التأنيث على النون لأن الهمزة أخفى فى الوقف والنون ظاهرة فهى لخفائها أقرب إلى الخفة.

خامساً: وأحياناً يلمح بين كلمات البناء الواحد اختلافاً فى الصفة فنجده يقسم كل بناء إلى أنواع بالنظر إلى صفاته فمثلاً «فَعْل» من السالم يرى أن بعض كلماته جاء بالتاء، وبعضها جاء بدونها، وبعض كلماته جاء ملحقاً بآخره ياء النسب، وبعضها جاء بدونها. ولهذا نجده يقسم هذا البناء إلى أصل وفرعين: فالأصل باب «فَعْل» ويذكر تحته الكلمات

---

(١) سبق سيبويه إلى ذلك فقال: «وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر.... وذلك نحو جَمَل وحَمَل ـ (الكتاب ٢/ ٢٥٨)

(٢) اعتبار السكون أخف من الحركة شيء قال به اللغويون القدماء وتردد فى كلام النحاة كذلك. وقد عقد سيبويه بابا لما يسكن استخفافاً وهو فى الأصل عندهم متحرك (الكتاب ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨) ونقل ثعلب عن الفراء أن سبب تحريك عين «فَعْلة» فى جمع الأسماء دون الصفات أن الصفات لأن فيها ذكر الاسم أثقل من الأسماء فلم يزيدوها حركة فيدخلوا ثقلاً على ثقل فأعطوها السكون، وأعطوا الحركة للأسماء لأنها خفيفة (مجالس ثعلب ٢/ ٥٢٧).

وكذلك اعتبر ابن جنى السكون أخف من الحركة، واعتبره مضارعاً للفتحة فى الخفة (الخصائص ١/ ٥٩) وسمى تسكين الحرف المتحرك تخفيفاً (الخصائص ٢/ ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣١)

التى جاءت على هذا الوزن. ويفرع عليه تفريعين هما:

أ ـ مازيد فى آخره التاء.

ب ـ مازيد فى آخره ياء النسب.

ولكنه لم يلتزم هذه الأقسام فى جميع أبواب الأسماء، بل كان يذكر ما ورد منها فقط...

وراعى فى كتب المعتل الثلاثة ـ إلى جانب هذه الأقسام ـ أن يقسم كل باب بالنظر إلى حروف الكلمة (عدا الحرف المسمى باسمه الكتاب). ففى كتاب المثال يغض النظر عن الحرف الأول من الباب ثم ينظر إلى الحرفين الأخيرين ويبدأ الباب هكذا:

١ ـ النوع الذى سلم فيه حرفاه الآخران (يقابل السالم)

٢ ـ ثم النوع الذى ضعف فيه حرفاه الآخران (يقابل المضاعف)

٣ ـ ثم النوع الذى اعتل أول حرفيه الآخرين (يقابل ذا الثلاثة)، (غير موجود)

٤ ـ ثم النوع الذى اعتل ثانى حرفيه الآخرين (يقابل ذا الأربعة)

أما المهموز فقد أجله إلى كتاب الهمز[١].

وليس معنى هذا أن كل باب من أبواب المثال قسّمه هذه الأقسام الأربعة، وإنما إذا وردت هذه الأقسام أو بعضها ذكرها على هذا الترتيب وكثيراً ما تخلفت القسمة العقلية فلم ترد بعض هذه الأقسام أو جلها، فالمثال بجميع أبوابه خلا من النوع الثالث وهو المعتل الفاء والعين، وباب «فَعْل» جاءت منه الأنواع الثلاثة كلها، وباب «فُعْل» جاء منه النوع الأول فقط، وباب «فِعْل» جاء منه النوعان الأول والثانى.

أما كتاب الهمز فقد قسم أبوابه إلى ثلاثة أقسام وبدأ هكذا:

١ ـ المهموز الفاء ٢ ـ ثم المهموز العين ٣ ـ ثم المهموز اللام.

---

(١) أما ذوات الثلاثة فلم يذكر منه: إلا ما سلم حرفاه الآخران. ولم يذكر المثال ولا المضاعف لعدم وجودهما. أما المعتل العين واللام فقد أجله إلى ذوات الأربعة وأما المهموز فقد أجله إلى كتاب الهمز.
وأما ذوات الأربعة فلم يذكر فيه المثال لأنه سبق فى كتاب المثال، ولا المهموز لأنه سيأتى، وإنما ذكر فيه ما سلم حرفاه الآخران، وما اعتل حرفاه الآخران مع التضعيف (توّ) ومن غير تضعيف (سوى)، وذكرهما تحت اسم اللفيف.

ورتب كل قسم من هذه الأقسام ناظرا إلى الحرفين الآخرين غير الحرف المهموز فبدأ في المهموز الفاء كما يلى:

١ ـ النوع الذى سلم فيه حرفاه الآخران (يقابل السالم)

٢ ـ ثم النوع الذى ضعف فيه حرفاه الآخران (يقابل المضاعف)

٣ ـ ثم النوع الذى اعتل فيه أول حرفيه (يقابل ذا الثلاثة)

٤ ـ ثم النوع الذى اعتل فيه ثانى حرفيه (يقابل ذا الأربعة)

أما النوع الذى همزت فيه عينه أو لامه (مع همز الفاء) أو همزت فيه عينه ولامه فقد أهمله. وقد بحثت عن سر ذلك ففتشت في «صحاح» الجوهرى فلم أجد فيه كلمة همز فاؤها وعينها، أو عينها ولامها، ووجدت كلمتين اثنتين همزت فيهما فاؤهما ولامهما وهما «أجأ» و«آء». فلعل هذا هو السر فى ترك الفارابى لهذا النوع[1].

وليس معنى هذا أن كل باب من أبواب المهموز قسمه هذه الأقسام الأربعة، وإنما ـ كما قلنا سابقاً ـ إذا وردت هذه الأنواع أو بعضها ذكرها على هذا الترتيب. وقد جاءت جميع الأنواع فى باب «فَعْل» من المهموز الفاء. أما «فَعْل» المهموز العين فقد ورد منه ثلاثة أنواع هى:

١ ـ السالم　　　٢ ـ المثال　　　٣ ـ ذوات الأربعة

وأما المهموز العجز، فقد ورد منه نوعان هما:

١ ـ السالم　　　٢ ـ ذوات الثلاثة.

سادساً: ولما كانت هناك كلمات كثيرة تشترك فى الوزن الواحد، رأى أن يرتب

(١) تحدث ابن جنى عن اجتماع الحروف المتقاربة فى المخرج فذكر أن العرب استثقلوا ذلك، واعتبر هذا النوع متروكاً للاستثقال مثل سص، وعد من الثقيل كذلك ما اجتمع فيه حرفان من حروف الحلق، بل هى «من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعنى حروف الفم» (الخصائص ١/ ٥٤، ٥٥). كما تحدث عن اجتماع الهمزتين فى كلمة واحدة فقال: «وليس فى الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان ولا عينها ولامها أيضاً همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاء ولاما..» وذكر سبب ذلك وهو ثقل النطق بالهمزة الواحدة، فهم باستكراه اثنتين ورفضهما لاسيما إذا كانتا مصطحبتين غير متفرقتين فاء وعينا، أو عينا ولاما» أولى (سر الصناعة ٢٩، ٣٠)

الأوزان بحسب حرفها الأخير مع أولها ووسطها[1].

أ ـ فيبدأ بالكلمات التى أواخرها الباء ثم يتجاوزها إلى ما بعدها من حروف الهجاء (ماعدا حروف الاعتلال والهمزة)

ب ـ فإذا جاءت عدة كلمات أواخرهن كلهن حرف واحد كان التقديم لما أوله أسبق فى الترتيب الهجائى.

جـ ـ فإذا وجدت عدة كلمات أواخرهن كلهن حرف واحد ومفاتحهن حرف واحد كان التقديم لما وسطه أسبق فى الترتيب الهجائى.

د ـ فإذا فرغ من حرف ابتدأ ما بعده بغير حرف نسق ليكون دليلاً على مستأنف ما بعده.

هـ ـ عدل فى ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار الحرف الأخير لأنه واحد فى جميعها، واعتبر الحرف الذى قبله مع الحرف الأول[2].

سابعاً: التزم فى أبواب المزيد أن يحذف الزيادة فى ذهنه ثم يضع الكلمة موضعها من الباب بالنظر إلى أصولها.

ثامناً: كان فى كثير من الأبواب ولاسيما فى شطر الأفعال يذيل الباب بتعقيب يتحدث فيه عن أحكام عامة تتعلق بالباب، كما سنفصل فيما بعد.

تاسعاً: فى أبواب المعتل كان يفصل الواوى عن اليائى ويقدم الأول منهما. وسار على النظام الآتى:

أ ـ ما عُرف أصله ألحقه به.

---

(١) وهذا ما يعرف الآن بنظام الباب والفصل، وقد اشتهر بين الباحثين أن الجوهرى الذى اخترعه وطبقه فى كتابه الصحاح. والذى تبين الآن أن الفارابي هو مخترع هذا النظام، وأنه أسبق من الجوهرى فى تطبيقه. ومع وضوح هذه الحقيقة نجد الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار يتعصب للجوهرى ويصر على نسبة الفضل إليه مع أنه يعترف بأن الفارابى هو السابق. ولا نفهم كيف نوفق بين قوله «ولعل من الحق والإنصاف أن نذكر أن بين الفارابى والجوهرى نقطة التقاء وهى تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول.». (مقدمة الصحاح ص١٢٥) وقوله: «والذى نراه أن منهج الجوهرى فى ترتيب صحاحه باعتبار أواخر الكلمات غير مقصود منه تيسير الأمر على الشعراء والكتاب. أما المنهج الذى اتبعه فهو من ابتكاره(!!) وهداه إليه علمه الواسع بالصرف واشتغاله به(!!) صـ١٢٢.

(٢) وهذا وجه خلاف بينه وبين الجوهري الذى لم يعدل عن اعتبار الحرف الأخير حتى فى المهموز والناقص.

ب ـ وما كان غير مشهور أصله ألحقه بالواو لأنها أول البابين.

جـ ـ وما تنازعه البابان ألحقه بالواو لأوليتها دون نظر فى ذلك إلى الأشهر منهما، مثل كلمة «العاج» لأنه يقال عجت بالمكان أعوج وما عجت من كلامه بشيء أعيج.

وإلى جانب هذه الأسس وضع فى مقدمته مبادئ طبقها فى معجمه، مراعاة للإيجاز فاستبعد من المعجم أشياء لا يحتاج للنص عليها لأنها قياسية مطردة، وهى:

أ ـ مالا يذكر من الأسماء:

١ ـ ما كان من الشجر والنبات وأشباه ذلك لا يذكر واحده لأن له قياساً يطرد عليه، وقياسه أن يكون الواحد منه بالهاء على مثال الجمع كقولك تفاحة وموزة وبطيخة.

٢ ـ ما كان من فُعَل جمعا لفُعْلة (حُجْرة وحُجَر) أو فِعَل جمعا لفِعْلة (كِسْرة وكِسَر).

٣ ـ ما كان من فُعُل جمعا لفَعول (غَفور) أو فعيل (قضيب) أو فِعال (كِتاب).

٤ ـ ما كان على فُعْلة من أسماء الألوان والعيوب.. نحو الحمرة والصفرة والحدبة..

٥ ـ ما كان على مَفْعَل من يَفْعَل أو يَفْعُل أو على مفعِل من يفعِل إذا كان مصدراً أو اسماً للمكان أو للزمان.

٦ ـ مُفْعَل من المزيد فيه.

٧ ـ ما كان من أمثلة الجمع مما لم يأت عليه واحد (أى على وزنه) كالفُعول (جنود) والأفعال (أثواب) والأفْعُل (أكلب) والفاعلين (كاتبين) والفاعلات (كاتبات) والفواعل (جواهر) والأفاعل (أكابر) والأفاعيل (أضابير) والمَفاعل (مساجد) والمفاعيل (مصابيح) ونحو ذلك.

= فكلمة «البدء» تذكر فى الصحاح قبل «الخَبْء» لأنها عنده من باب الهمز فصل الباء، والثانية من باب الهمز فصل الخاء. ولكنها تذكر بعد الخبء فى ديوان الأدب لأنها من باب الدال فصل الباء وكلمة الخبء من باب الباء فصل الخاء. ومثل هذا يقال فى كلمتين مثل «نحو» و«رخو»، فالأولى تذكر أولا فى ديوان الأدب لأنها من باب الحاء فصل النون وتذكر متأخرة فى الصحاح لأنها من باب الواو فصل النون.

٨ ـ ما كان على فُعَلاء (عقلاء) أو أفعلاء (أشدّاء) جمعا[١].

٩ ـ ما كان من فِعْلان جمعا لفَعول (خَروف) أو فُعال (غراب) أو فُعَل (صُرَد)

١٠ـ فُعْلان إذا كان جمعا لفَعيل (قَضيب).

ب ـ مالا يذكر من الصفات:

١ ـ ما كان على فاعل من «فَعَل» واقعا أو غير واقع[٢] (ضرب، جلس) أو فعِل واقعا (سمع).

٢ ـ ما كان على فَعِلٍ من فعلَ غير الواقع (فَرِحَ)

٣ ـ ما كان على فعيلٍ من فَعُل (عظُم)

٤ ـ ما كان على فُعْل جمعا لأفْعَل وفعلاء (أحمر وحمراء)

٥ ـ ما كان على فعال جمعا لفعيل (ظريف) أو فَعْلان (عطشان)

٦ ـ ما كان على فُعَّل أو فُعَّال جمعا لفاعل (صائم)

٧ ـ ما كان على فَعَّال (قتال) أو فَعُول بمعنى فاعل (صبور) أو فَعيل بمعنى مفعول (قتيل) إلا ما كان من هذه الأبنية ونحوها اسما أو صفة تجرى مجرى الأسماء أو غريباً أو مستعملاً فى الكلام والكتب كثيراً.

٨ ـ ما كان على فَعْلَى تأنيثاً لفَعْلان (سكران وسكرى)

٩ ـ ما كان على فَعْلاء تأنيثا لأفعل (أحمر وحمراء)

١٠ـ ما كان على أفعل وهو تفضيل.

١١ـ ما كان على الأفعل الذى هو تذكير الفُعْلى (الأصغر والصغرى) أو الفُعْلَى الذى هو تأنيث الأفعل.

١٢ـ ما كان على فاعلة تأنيثاً لفاعل.

١٣ـ ما كان على فِعال جمعا لفَعْل لم يذكر نحو صَعْب وصعاب.

---

(١) كان حقه أن يذكر هذا النوع من قسم «مالا يذكر من الصفات» لأنه لا يطرد إلا فى جمع الصفات.

(٢) يعنى بالواقع المتعدى وبغير الواقع اللازم.

جـ ـ المصادر التي لا تذكر:

١ ـ فَعْل إذا كان مصدراً لفَعَل «الواقع (ضرب ضربا) أو لفعِلَ الواقع (فهم فهما).

٢ ـ فُعُول إذا كان مصدرا لفَعَل غير الواقع (قعد قعوداً).

٣ ـ فَعَل إذا كان مصدرا لفعِل غير الواقع (فرح فرحاً)

٤ ـ فَعَالة إذا كان مصدرا لفعُل (فصح فصاحة) لأنها القياس ولها الغلبة، ونذكر فُعولة (صعب صعوبة) وفعَل (عظم عظما) لئلا يشتبهن.

٥ ـ كذلك لا نذكر كل ما قلنا عنه إنه قياس إلا أن لا نذكر فعله فنذكر المصدر للتفسير عن معنى الفعل.

٢ ـ أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك يكتفى فيها بذكر أنها اسم موضع إلا أن يجيء أمر مشهور نضطر إلى التصريح به.

٣ ـ إذا كان في الشيء لغتان فصاعدا فسرناه في باب جردنا ذكره في غيره من الأبواب إيجازا. هذا هو الأغلب.

٤ ـ إذا ذكرنا مصدرا للتفسير عن معنى الفعل اخترنا ما ذكرنا أنه هوالبناء في بابه إذا كان قد روى وإن كان غيره أشهر. لأنا إذا ذكرنا سواه كنا كأنا ندل على أنه لا بناء له أصليا وأنه إنما استعير له اسم من أسمائه فجعل ينوب عنه وهذا منقصة في الفعل[١].

٥ ـ إذا كان للفعل عدة أمثلة كلها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقى بالأسماء.

٦ ـ إذا جاءك فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين:

أ ـ أن يكون على مذهبنا في ترك ما هو أصل للباب.

ب ـ أو يكون لم يوجد له مصدر في المحكى عن العلماء فأقتصر على ذكر ماضيه أو مستقبله[٢].

---

(١) كان في أبواب الأفعال يعبر بالمصدر غالباً وهو هنا يقول إنه إذا وجد للفعل مصدرا واحدا صرح به أما إذا وجد له أكثر من مصدر فإنه سيختار القياسى منها ويصرح به حتى ولو كان المصدر المشهور غيره، ويلحق باقى المصادر بأماكنها في قسم الأسماء.

(٢) يعنى أنه إذا جاء في معجمه فعل بلا مصدر فهو يحتمل أحد شيئين: إما أن مصدره قياسي، فهو داخل فيما صرح بإهماله، وإما أنه لم ينقل له مصدر عن الثقات فسكت عن ذكره

٧ ـ لن نذكر إلا ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب فى كتبهم.. مما جرى فى قرآن أو أتى فى سنة أو حديث أو شعر أو رجز أو حكمة أو سجع أو مثل أو نادرة.

٨ ـ سأبين عن مواضع العلل بعلل أشرحها وأوضحها منتخباً فيما ذكرت منها أحراها بالذكر وأولاها بالقبول تاركا سائر الأقاويل فيها[١].

٩ ـ لن أتجاوز فى الشعر ما رواه واحتج به العلماء المتقنون لهذا الأمر ولن أعدو ما ذكروه واحتجوا به فى كتبهم تيمنا بهم واقتفاء لآثارهم ورضا باختيارهم واعتمادا على صحة ما رووا... وإيثارا للاتباع على الابتداع.

١٠ـ هناك أشياء فى باب يفعُل ويفعِل ذكرتها على التقليد من غير أن يثبت بها سماع.

١١ـ هناك أشياء كثيرة من هذين البابين لم نودعها إياهما لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها.

١٢ـ ما وجدنا من اسم أو فعل قد جرى فى لفظة مفيدة أو شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعاً.

وقد طبق المؤلف فى معجمه معظم هذه الأسس والمبادىء ـ ولم نجد إلا بعض أشياء طفيفة ندت عنه سنشير إلى أهمها فيما بعد.

لماذا اختار الفارابى هذا النظام؟

عاش الفارابى فى المائة الرابعة للهجرة وأخرج معجمه فى قرن عرف بقرن المعاجم، ففيه ألف أكبر عدد من المعاجم المشهورة المعتمدة وفيه أخذ المعجم الصورة المألوفة لنا وفيه اتجه العلماء إلى ترتيب الألفاظ ترتيباً هجائياً وبدءوا ينصرفون عن الترتيب الجارى على حسب المعانى[٢].

ولذلك كان على من يفكر فى وضع معجم فى ذلك العصر أن يقلب المسألة فى رأسه

---

(١) يعنى بذلك التذييلات التى أتبع بها كثيراً من أبواب الأفعال. وقد أفردنا لها مبحثاً مستقلاً.

(٢) دلالة الألفاظ ص٢٢٧

أولا، ويتردد طويلاً قبل أن يقدم، ويحاول أن يشق بنفسه طريقاً جديداً ويرسم منهجاً فيه إفادة وفيه ابتكار وجدة. وحينما قلب الفارابى المسألة فى رأسه ونظر فى معاجم السابقين واهتدى إلى موطن الداء فيها أراد أن يؤلف معجماً يفوق معاجم السابقين ويتلافى أوجه النقص فيها، فألف معجمه على النظام الذى شرحناه معتقدا أنه بلغ الهدف وأصاب الغرض، واهتدى إلى تأليف لم يسبق إليه وسبق بتصنيف لم يزاحم عليه[1]، ومفتخراً بإحكام ترتيبه ووضعه كل كلمة فى موضعها المناسب لها «ليجدها المرتاد لها فى بقعة بعينها رابضة من غير نص مطية أو إدآب نفس»[2].

وفى رأيى أن هذا المنهج المركب الذى اختاره الفارابى كان نتيجة لعوامل عدة اشتركت جميعاً فى خلقه وتكوينه، وهذه العوامل هى:

١ ـ اختار ترتيب الكلمات على الترتيب الهجائى المعروف، ولم يذهب فى ذلك مذهب الخليل بن أحمد ولم يرتب ترتيبه «ميلا إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة»[3].

ولكن إذا كان الفارابى قد طرح نظام الخليل لصعوبته وبعد تناوله واختار الترتيب الهجائى المعروف فلماذا رتب ألفاظه على حسب الحرف الأخير ولم يرتبها على حسب حرفها الأول؟

أغاب عن ذهنه هذا النظام؟ أم تعمد إغفاله وفضل عليه النظام الذى سلكه؟

لا أعتقد أنه لم يفطن إلى الترتيب بحسب أوائل الكلمات فهو شىء يسرع إلى الذهن وبخاصة أن من علماء اللغة السابقين له من عمل به مثل أبى عمرو الشيبانى فى كتابه «الجيم»، وإن اكتفى بهذا فلم ينظر إلى الحرف الثانى أو الثالث للكلمة بل كان يجمع الكلمات ـ أيا كانت ـ تحت حرفها الأول دون ضابط أو نظام، ومثل ابن دريد فى «الجمهرة» الذى التزم فى ترتيبه أوائل الحروف.

وإذن فلم يبق إلا الاحتمال الثانى وهو أنه قارن بين النظامين فى ذهنه ثم استبعد أحدهما واختار الآخر. فما سر اختياره؟

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٢، ٧٣
(٢) المرجع السابق ١/ ٧٤
(٣) المرجع السابق ١/ ٨٧

سبب ذلك - فى رأيى - هو الميل إلى الابتكار وحب السبق وإرادة التفرد بمنهج جديد والرغبة فى التأليف على نظام غير مألوف، وهو مع ذلك لا يعدم فائدة ولا يخلو من نفع:

أ - فإذا صادف الباحث كلمة صعب عليه أن يعرف حرفها الأخير مثل - أخ وأخت ودم وسنة... كان أسهل عليه الرجوع إلى معجم مرتب بحسب أوائل الكلمات مثل الجمهرة، وإذا صادفته كلمة عجز عن معرفة أولها أو سبق أولها بحروف مزيدة كان أسهل عليه الرجوع إلى معجم مرتب بحسب أواخر الكلمات مثل: يعد، ميزان، أواصل..

ب - فضلا عن أن هذا النظام ييسر على الشعراء والكتاب النظم والنثر في عصر شاع فيه السجع وفشت المحسنات البديعية والتزمت القوافى، مع قلة المحصول اللغوى.

جـ - أن لام الكلمة ثابتة لا تتغير، مهما اختلفت صورة الكلمة إلا فى حالات قليلة - ومتى لحقها التغيير أو زيد بعدها حرف أو حرفان فإن الكلمة تنتقل إلى أوزان أخرى ولا تعتبر من الثلاثى بل تصير رباعية أو خماسية[1]، فى حين أن الفاء والعين لا تثبتان فى موضع، فالترتيب على أوائل الحروف متيهة للباحث الذى لا يعرف التصريف والمجرد والمزيد[2].

٢ - ويكشف لنا القاضى نشوان بن سعيد في مقدمة كتابه «شمس العلوم»[3] - وهو ممن تأثر بالفارابى فى تنظيمه - عن عامل آخر أملى هذا النظام وذلك فى قوله: «وقد صنف العلماء رحمهم الله تعالى فى ذلك كثيراً من الكتب.. فمنهم من جعل تصنيفه حارساً للنقط وضبطه بهذا الضبط ومنهم من حرس تصنيفه بالحركات بأمثلة قدروها وأوزان ذكروها، ولم يأت أحد منهم بتصنيف يحرس جميع النقط والحركات... فلما رأيت ذلك ورأيت تصحيف الكتاب والقراء.. حملنى ذلك على تصنيف يأمن كاتبه وقارئه من التصحيف، يحرس كل كلمة بنقطها وشكلها ويجعلها

---

(١) مقدمة الصحاح ص١٢٢

(٢) المرجع السابق..

(٣) سيأتى عنه مزيد بيان فيما بعد.

مع جنسها وشكْلها ويردها إلى أصلها، جعلت فيه لكل حرف من حروف المعجم كتابا ثم جعلتَ له ولكل حرف معه من حروف المعجم بابا ثم جعلت كل باب من تلك الأبواب شطرين أسماء وأفعالا، ثم جعلت لكل كلمة من تلك الأسماء والأفعال وزنا ومثالا. فحروف المعجم تحرس النقط وتحفظ الخط، والأمثلة حارسة للحركات والشكل.. فكتابى هذا يحرس النقط والحركات جميعاً[(1)]». وهذا يصدق أيضاً على كتاب الفارابى.

٣ ـ وقد كان فى ذهن الفارابى فكرة حققها فى معجمه وهى فكرة الجمع بين نوعين من المادة اللغوية فى مكان واحد، النوع المسموع والنوع المقيس. أما النوع الأول فكان جل معجمه، وأما النوع الآخر فقد تحدث عنه فى مقدمته وفى الفصول التى ذيل بها كثيراً من أبواب كتابه ولاسيما فى شطر الأفعال. وبذلك وضع بين أيدينا المادة اللغوية كلها، مالا ضابط له بالنص عليه، وماله ضابط بذكر قاعدته.

٤ ـ أما فصله الأسماء عن الأفعال فشىء طبيعى مادام قد رتب كتابه على أساس الأبنية ونظمه أبواباً بحسب التجرد والزيادة، فإن حروف الزيادة ومواضعها تختلف فى الأسماء عنها فى الأفعال، ولكل من الأسماء والأفعال أبنيته وأوزانه الخاصة به.

٥ ـ وأما تقسيمه للكلمات من حيث الصحة والاعتلال والتضعيف والهمز فقد أراد منه إبراز خصائص كل نوع منها، فهناك أوزان جاءت فى نوع من الكلمات دون نوع، وهناك أبواب من الأفعال اختصت ببعض الأنواع دون بعض، فضلا عن اختلاف كل نوع عن الآخر فى طريقة الاشتقاق منه وهو ما حرص الفارابى على الحديث عنه والإفاضة فيه.

٦ ـ والكتاب بعد هذا يوافق روح عصره ويعكس طابعه فى البحث وطريقته فى الدرس:

أ ـ ففى ذلك العصر فرغ العلماء من جمع اللغة وحصرها وتوجه همهم إلى التقرب من الحاكمين والتزاحم على أبوابهم. وكان من أثر ذلك ظهور الاهتمام بالإحصاء وشيوع ضوابط التقصى والحصر بين العلماء، كل ذلك لتسهل الإحاطة، ويمكن التحدى فى المساءلة وحين المناظرة، وإن مساءلة الفارسى للمتنبى عن عدد الجموع التى على وزن فِعْلَى وإجابة المتنبى دون توقف ولا أناة حجلى وظربى.. لخير دليل على ذلك[(2)].

---

(١) ص٢ (٢) فى النقد اللغوى، ص١٧٢

ب ـ كما أن انتهاء فترة الاستشهاد جعل العلماء يبحثون عن ميدان جديد يزاولون فيه نشاطهم غير ميدان الاستقراء والتقييد، ولذلك نجد البحث اللغوى ينصرف إلى الانتفاع بالمادة اللغوية المجموعة ويحاول أن يخرج منها ببحوث طريفة أو يحاول تنظيمها تنظيماً جديداً، ولهذا نشأ فى هذا العصر فن المداخَل أو المتداخِل أو المسلسل، وذلك بأن تذكر اللفظة ثم تفسر بلفظة ثانية وتفسر الثانية بثالثة والثالثة برابعة.. وهكذا. وهذا شىء لم يعرف قبل القرن الرابع، وإمامه أبو عمر المطرز البغدادى المتوفى سنة ٣٤٥هـ ومن أمثلته: «القَلْس ما يخرج من حلق الصائم من الطعام والشراب.. والشراب الخمر والخمر الخير.. والخير الخيل والخيل الظن والظن القَسَم..»[١].

ونجد عالماً آخر يقسم كتابه على ثمانية وعشرين كتاباً بعدد الحروف المناسبة لمنازل القمر ويورد فى كل كتاب اثنى عشر بابا بعدد شهور السنة وعدد البروج الاثنى عشر[٢].

وهذا يرينا بوضوح طابع ذلك العصر فى البحث.

جـ ـ كما كان لشيوع السجع والمحسنات البديعية فى ذلك العصر وحاجة الأدباء والمتكلمين إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير أو التى على وزن خاص أو من نوع معين، كان لذلك أثره فى ترتيب الكتاب هذا الترتيب، ففى القرن الرابع التزم الكتاب «السجع فى جميع الرسائل حتى الرسائل المطولة»[٣] ولم يتحرروا من السجع «إلا إلى فن قريب منه هو الازدواج»[٤]، كما ظهر التكلف والتصنع فى الشعر، واعتبر عند شعراء هذا العصر الأفق الأعلى فى البلاغة والفصاحة وانطلق الشعراء ينظمون قصائد كل ألفاظها من الحروف المعجمة أو من الحروف المهملة أو من الحروف المهموزة أو مما لا تنطبق معه الشفتان فاستحال الشعر إلى عمل لغوى، وإذا الشاعر يصنع صنيع عمال المطابع إذ يرصون الحروف بعضها إلى بعض فتتكون صناديق من الحروف والكلمات[٥].

هذا كله إلى شدة المنافسة بين الكتاب والشعراء وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوانينهم وملاحقتهم للغويين لمساعدتهم فى ذلك[٦].

(١) مقدمة شجر الدر ص١٨
(٢) انظر مقدمة «دستور اللغة»
(٣) النثر الفنى فى القرن الرابع ص١٠٦
(٤) المرجع السابق ص١١٣
(٥) الفن ومذاهبه فى الشعر العربى ص١٥٨
(٦) انظر المعجم العربى ص١٧٦، ٧٧

٢ـ طريقته داخل المواد

يعتبر ديوان الأدب من المعاجم المختصرة التى مالت إلى الإيجاز واكتفت بالقليل وتجنبت التوسع والإطالة، ولذلك جاء حجمه صغيراً لا يتجاوز نصف حجم الصحاح.

وقد ساعد المؤلف على ذلك طريقته التى اتبعها داخل المواد، ويمكن تحديدها فيما يأتى:

١ ـ أنه وقف عند حدود المعجم ولم يتعد اختصاصه، ولذلك أهمل المسائل الفقهية والكلامية ونحي الأشياء الغريبة عن علم اللغة كالبحوث الفلكية وخواص النباتات وعلاج الأمراض وتفسير الأحلام، واقتصد فى البحوث النحوية والبلاغية والعروضية.

٢ ـ استبعد من معجمه أشياء لم ير حاجة إلى النص عليها لأنها قياسية مطردة واكتفى بإجماله الحديث عنها فى مقدمته وفى الفصول التى ذيل بها كثيراً من أبواب كتابه (وقد سبق الحديث عن ذلك)

٣ ـ كان حديثه عن الأعلام حديثا موجزا خاطفا لا يتجاوز القدر الذى يعرف بها فقط، ولذلك كان يكتفى فى أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك بذكر أنها اسم موضع إلا أن يجىء أمر مشهور فيضطر إلى التصريح به، فمن الأول قوله: «رَقْد اسم جبل»(١)، «سَلْع جبل بالمدينة(٢)»، «رَمْلَةُ مدينة من مدائن الشام»(٣)، «دِجْلَة نهر ببغداد(٤)»، «سَلوق قرية باليمن(٥)»، ومن الثانى قوله: «الرَّبْذَة اسم موضع وبها قبر أبى ذر الغفارى(٦)» «مَرْج راهط اسم موضع كانت به وقعة»(٧)، «مؤتة الأرض التى قتل بها جعفر بن أبى طالب(٨)» «الفيوم من أرض مصر قتل بها مروان ابن محمد آخر خلفاء بنى أمية»(٩).

وكذلك فى أعلام القبائل كان يكتفى بمجرد الإشارة كقوله «عنز قبيلة من هوازن»(١٠)، «المصطلق من أسماء القبائل»(١١)، «ثمود قبيلة من العرب الأولى»(١٢)،

(١) ١/١٠٢ (٢) ١/١١٧ (٣) ١/١٤٤ (٤) ١/١٩٩
(٥) ١/٣٩٤ (٦) ١/٢٣٦ (٧) ١/٣٥٣ (٨) ٤/١٥٣
(٩) ٣/٣٨٨ (١٠) ١/١١٢ (١١) ١/٣٢٢ (١٢) ١/٣٨٩

حنظلة أكرم قبيلة في تميم»[١].

وفي أعلام الأشخاص كان يكتفي بالتفريق بين أعلام الذكور وأعلام الإناث إلا إذا كان أحد الأعلام معروفاً أو مرتبطاً بحادثة مشهورة فإنه يعرف به في اختصار، فمن الأول قوله: «سَهْل من أسماء الرجال»[٢]، «شُعْبة من أسماء الرجال»[٣]، «فَرَج من أسماء الرجال»[٤] «عَنْز من أسماء النساء»[٥]، ومن الثاني قوله: «زبراء اسم جارية كانت للأحنف ابن قيس»[٦]، دَخْدَنوس بنت لقيط بن زرارة التميمي»[٧]، «أشعب اسم رجل يضرب به المثل في الطمع»[٨]، «مُضَرِّس اسم شاعر من بني أسد»[٩]، «البَعيث اسم شاعر من تميم»[١٠]، «البَرَّاض اسم رجل من الفُتّاك»[١١]، «حابس اسم أبي الأقرع التميمي حكيم العرب في الجاهلية»[١٢].

٤ ـ ترك تفسير الكلمات التي رأى أنها واضحة واكتفي بذكرها كقوله: «الثلج واحد الثلوج»[١٣]، هو الجَوْز، وجوز كل شيء وسطه، والقَوْز نقا يستدير، وهو اللوز، وهو الموز[١٤].

٥ـ ساعدته طريقة الأبنية على الاختصار فكان في غنى عن ضبط الكلمة بالمثال أو النص على حركاتها، كذلك جعلته طريقة الباب والفصل لا يحتاج إلى وصف حروف الكلمة والنص على المعجم منها والمهمل وعدد نقاط المعجم، ومكان النقط، من أعلى أو أسفل.

٦ ـ اقتصد في ذكر الشواهد، واقتصر في معظم الأحيان على موضع الشاهد فقط، وقد يكتفي بالإشارة إلى الشاهد دون أن يذكره.

٧ ـ إذا كان في الشيء لغتان فصاعدا ففسره في باب جرد ذكره في غيره من الأبواب[١٥].

٨ ـ تركه للمهمل واكتفاؤه من المستعمل بما ذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم مما جاء عليه شاهد من الكلام الفصيح[١٦].

---

(١) ٢/٣٢ (٢) ١/١٢٦ (٣) ١/١٦٢ (٤) ١/٢٠٧
(٥) ١/١١٢ (٦) ٢/٩ (٧) ٢/٩٣ (٨) ١/٢٦٦
(٩) ١/٣١٨ (١٠) ١/٤٠١ (١١) ١/٣٢٨ (١٢) ١/٣٥١
(١٣) ١/٩٨ (١٤) ٣/٢٩٤ (١٥) ١/٩١ (١٦) ١/٧٣

٩ ـ عدم تصريحه بأسماء العلماء الذين نقل عنهم إلا في النادر، وإهماله تماماً الإشارة إلى اسم أي مرجع من المراجع التي اعتمد عليها ونقل عنها.

● ● ●

ومع ذلك لم يسمح الفارابي لفكرة الاختصار أن تفسد عليه عبارته فتحيلها إلى رموز وألغاز، ولم يتركها تنفذ إلى معجمه فتصيبه بالخلل وتجور على بعض اختصاصاته، ولذلك نجده:

١ ـ يكرر اللفظ مع كل معنى جديد كقوله: «والعين الديدبان، والعين عين الماء.. والعين عين الشمس، والعين النقد من الدراهم، والعين الدنانير، والعين مطر أيام لا يُقلع.. والعين حرف من حروف المعجم»[١].

٢ ـ ويعرض الكلمة في عبارة كاملة وجملة مفيدة حتى يتحدد معناها ويتضح غاية الوضوح، كقوله: «ويقال ضربه بالسيف صَلْتا إذا ضربه به وهو مُصْلَت. ويقال رجل صَلْت الجبين أي مستوى الجبين[٢]، والكَشْح ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف، يقال طَوَى عني كشحا إذا قطعك»[٣]، و«يقال عنده حشد من الناس أي جمع»[٤]، و«يقال ماله مَجْر أي عقل»[٥].

٣ ـ ويستشهد على المعنى بشاهد من الكلام الفصيح، ولم يفعل كما فعل صاحبا المجمل والقاموس المحيط حينما جرّدا معجميهما من الشواهد فجاءاجسداً من غير روح وجثة بلا حياة.

٤ ـ ويتعرض للظواهر اللغوية كالاشتراك اللفظي والتضاد والقلب والإبدال، ولكن في إيجاز وتركيز كقوله: «الصَّقْر اللبن.. والصقر الدبس عند أهل المدينة»[٦]، «الأَلْفَت في كلام قيس الأحمق وفي كلام تميم الأعسر»[٧]، وقوله: «والجَذْب والجَبْذ بمعنًى على القلب»[٨] «عَمَج في السير بمعنى معج على القلب أي أسرع»[٩] وقوله: «البَثْر القليل والبثر الكثير وهذا الحرف في الأضداد[١٠]، «البَسْل الحرام والبسل الحلال وهذا الحرف من الأضداد»[١١] و«النَّبْل الكبار والنبل الصغار وهذا الحرف من

---

(١) ٣/٣٠٧ (٢) ١/٩٨ (٣) ١/١٠١
(٤) ١/١٠٢ (٥) ١/١١١ (٦) ١/١٠٩
(٧) ١/٢٦٦ (٨) ٢/١٤٣ (٩) ٢/١٤٩
(١٠) ١/١٠٥ (١١) ١/١٢٣

الأضداد[1]» وقوله: «رجل شَثْل الأصابع وهو إبدال من شثن»،[2] «الجدَف القبر وهو إبدال من الجدث»[3].

٥ ـ ويعرض لأسماء البلدان والأشخاص والقبائل كما سبق.

٦ ـ ويشير إلى المعنى الحقيقي والمعنى المجازي كقوله «الخَدَمَة الخَلْخَال والخدمة سير غليظ يُشَدُّ في رسغ البعير، وأصل الخلخال من ذلك»[4]، «يقال ما ذُقْتُ شَمَاجاً أي شيئاً وأصله ما يُرْمَى من العنب بعد أن يؤكل»[5]، «الزِّبَال ما تحمله النملة بفيها، ويقال ما رزأته زبالا أي شيئاً وأصله ما فسرنا»[6]، وإن قلت إشاراته إلى ذلك.

٧ـ وينبه علىَ المولَّد والمعرَّب، وقد يشير إلى أصله كقوله: «الشمعُ الذي يستصبح به وهو كلام المولدين. والفصحاء على فَتْح الميم»،[7]، و«كَدَّه وأكَّده بمعنى، ويقال هذه عربية مولدة»،[8] وقوله: «الكَرْد العنق فارسي معرب»[9]، «البالغاء الأكارع أصلها بالفارسية پايها»،[10] «النُّمِّيّ الفلوس وهو رومي معرب»[11]، «الصِّيق الريح المنتنة وأصله نبطي[12]»

٨ ـ ويميز اللفظ المذكر من المؤنث. وقد اتبع في ذلك طريقة طريفة فكان يكتفي غالبا بذكر ضمير الغائب قبل الكلمة مذكرًا إن كانت الكلمة مذكرة ومؤنثا إن كانت الكلمة مؤنثة كقوله «وهو ضرع البقرة»[13]، «هو البطن»[14] «وهو الحنك»[15]، «وهو الدماغ»[16]، و«هي القدم»[17]، «وهي الكتف»[18]، «وهي الرحم»[19]، «وهي الأرنب»[20].

٩ ـ ويحرص على ذكر الجموع السماعية كقوله: «القمَاح جمع مُقَامِح وهي الناقة التي ترفع رأسها عن الماء، وهو جمع على غير قياس»[21]، «النِّفاس جمع نُفَساء، وليس في الكلام فُعَلاء يجمع على فعال غير نفساء وعشراء»[22]، «البُزْل جمع بازل من

---

(١) ١/٢٢٩ (٢) ١/١٢٦ (٣) ١/٢٢٠
(٤) ١/٢٤٢ (٥) ١/٣٧٦ (٦) ١/٤٦٦
(٧) ١/١١٧ (٨) ٣/٢٧٢ (٩) ١/١٠٤
(١٠) ١/٣٧٤ (١١) ٣/٢٨ (١٢) ٣/٣٢٦
(١٣) ١/١١٧ (١٤) ١/١٣١ (١٥) ١/٢٢٥
(١٦) ١/٤٦٣ (١٧) ١/٢٣١ (١٨) ١/٢٤٨
(١٩) ١/٢٤٩ (٢٠) ١/٢٦٦ (٢١) ١/٤٥٦
(٢٢) ١/٤٦٠

الإبل وهو جمع على غير قياس»[1]، «كلب وكَلِيب وعبد وعَبِيد، وهو جمع عزيز في الكلام»[2].

١٠- ويعرِّف في إيجاز بأنواع الحشرات والطيور والحيوان والنبات والأمراض والأدوية والأطعمة، كقوله: «البَقُّ عظام البعوض»[3]، «القُمَّل دواب صغار من جنس القردان إلا أنها أصغر منها»[4]، «الدود السوس»[5]، وقوله «السُّبَد طائر لين الريش إذا قطر عليه قطرتان من ماء جرى»[6]، «النُّغَر طائر صغير مثلُ العصفور»[7]،«البلبل طائر يطرِّب»[8] وقوله «الدب ضرب من السباع»،[9] «الشبُّوط ضرب من السمك»[10]، «الضب دويبة تشبه الوَرَل»[11]، «القط الضَّيْون»[12]، وقوله: «الذُّبح نبات أحمر تأكله النعام»[13]، «الجُمَّيز شجرة كالتين»[14]، «اللُّفَّاح شيء أصفر طيب الريح مثل الباذنجان»[15]، وقوله: «الشُّكَاعَى نَبْتٌ يتُداوى به»[16].
«وقوله القُلاب: داء يأخذ في قلب البعير فيموت من يومه[17]، «السرطان داء يأخذ في رسغ الدابة فييبِّسه»[18]، «النِّقْرِس من الأدواء»[19] وقوله: «النَّفيتة الدقيق يُذر على ماء أو لبن حليب، وهي أغلظ من السخينة يتوسع بها صاحب العيال»[20]، «الخزيرة أن تُنصب القدر بلحم يُقَطّع صغارا على ماء كثير، فإذا نضج ذُرَّ عليه الدقيق، فإذا لم يكن فيها لحم فهي عصيدة»[21]، «البليلة السويق والتمر يؤكلان في إناء واحد، وقد يُبَلاّن باللبن»[22].

١١ - وينص على ما فيه لغتان فأكثر كقوله «الرُّبْع لغة في الرُّبْع وكذلك أخواته»،[23] «المَقْبَرة لغة في المقبُرة»[24]، «الجِهاز لغة في الجَهاز»[25]، «سِرْعان وسُرْعان لغة في سَرْعان»[26].

---

(١) ١٥٧/١ (٢) ١٠٣/١ (٣) ٩/٣
(٤) ٣٢٥/١ (٥) ٣١٤/٣ (٦) ٢٥٢/١
(٧) ٢٥٣/١ (٨) ١٠٣/٣ (٩) ١٧/٣
(١٠) ٣٣٣/١ (١١) ١/٣ (١٢) ٣١/٣
(١٣) ٢٥٢/١ (١٤) ٣٣٨/١ (١٥) ٣٣٥/١
(١٦) ٤٧٥/١ (١٧) ٤٣٩/١ (١٨) ٢٠/٢
(١٩) ٥٢/٢ (٢٠) ٤٢٦/١ (٢١) ٤٢٩/١
(٢٢) ٤٣٥/١ (٢٣) ٢٦٢/١ (٢٤) ٢٨٤/١
(٢٥) ٤٥٩/١ (٢٦) ١٨/٢، ١٩

١٢ ـ وينبه على الألفاظ التي استعملت استعمال الأسماء أو الصفات وهو في الأصل مصدر كقوله: «يقال جاء حَفْل من الناس أي جمع، وهو في الأصل مصدر»[١] «ثوب خَلَق أي بال.. وهو في الأصل مصدر»[٢] «يقال أصابنا رش من مطر أي قليل، وهو في الأصل مصدر»[٣] وغير هذا.

ولذلك وجد السيوطي فيه طلبته، واستطاع أن يملأ كثيراً من العناوين التي وضعها في كتابه «المزهر» بالرجوع إليه،ومن هذه العناوين: «أمثلة لمناسبة الألفاظ للمعاني»[٤]، «معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات»[٥]، «أمثلة من الألفاظ المفردة»[٦]، «ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة في القياس المطردة في الاستعمال»[٧]، «معرفة المعرَّب»[٨]، «معرفة المولد»[٩]، «الازدواج»[١٠]، «أمثلة من المشترك»[١١]، الأضداد»،[١٢] «الإتباع»[١٣]، «الإبدال»،[١٤]، «القلب»[١٥]، «ما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه النصحيف»[١٦]، «ما جاء على لفظ المنسوب»[١٧].. وغير ذلك.

وقد كان له في قسم الأفعال طريقة خاصة في معالجة الألفاظ:

فكان في أبواب الثلاثي يعنون الباب بذكر الماضي مع المضارع فيقول: باب فَعَل يَفْعُل مثلاً أو باب فعَل يفعِل.. ثم يأتي داخل الباب:

أ ـ فتارة يعبر بالمصدر ـ وهو أكثر ما يفعل ـ وبذلك وفر الجهد واختصر الكلام. فبدلا من أن يذكر الفعل ثم ينص على مصدره يكتفي بذكر المصدر، وهذا يغني عن ذكر الفعل الذي يمكن صوغه بسهولة مادمنا قد عرفنا بابه، فمثلاً الفعل ثقَب يثقُب له أكثر من استعمال فيقال: ثقب الشيء يثقُبه إذا خرقه ومصدره الثَّقْب، وثَقَبت النار تثقُبْ إذا توقدت، ومصدره الثقوب، فبدلا من هذا كله يكتفي بأن يقول: الثَّقب الخرق وثُقُوب النار توقدها»[١٨] أي أنه اختصر العبارة إلى نصف حجمها وأدى المطلوب دون إخلال أو قصور.

---

(١) ١/ ١٢٥ (٢) ١/ ٢٢٢ (٣) ٣/ ٧
(٤) المزهر ١/ ٥٤ (٥) ١/ ٢١٤ (٦) ١/ ٢٢٤
(٧) ١/ ٢٣٠ (٨) ١/ ٢٧٠، ٢٧١ (٩) ١/ ٣٠٤
(١٠) ١/ ٣٤٠ (١١) ١/ ٣٧٤ (١٢) ١/ ٢٩٢، ٣٩٣
(١٣) ١/ ٤٢٣، ٤٢٤ (١٤) ١/ ٤٧٣ (١٥) ١/ ٤٨٠
(١٦) ١/ ٥٣٨ (١٧) ٢/ ٢٥١ (١٨) ٢/ ٩٨

ب ـ وأحياناً يعبر بالفعل ويهمل التصريح بمصدره كقوله: «ويقال رسب الحجر فى الماء أى سَفَل.. ورَكَبْتُه أى ضربته بركبتى..»[1].

جـ ـ وقليلاً ما يعبر بالوصف كقوله: «الهاجد المصلى المتهجد بالليل، والهاجد النائم[2]»

أما فى غير الثلاثى فكان يلتزم التعبير بالمصدر فى عنوان الباب فيقول: باب الإفعال، باب الاستفعال... إلخ ولكنه كان فى داخل المادة:

ز ـ يعبر بالفعل الماضى غالباً، ولعل سبب ذلك أن مضارع غير الثلاثى ومصدره قياسيان فلا حاجة لذكرهما.

ب ـ وأحياناً كان يعبر بالوصف، كقوله «ويقال قصعة مُشَعَّبة شُعِّبت فى مواضع منها.. ولحم مُضَهَّب إذا لم يبالغ فى إنضاجه.. والمُعَصَّب الذى يَشُدُّ وَسَطه من الجوع»[3].

جـ ـ وأحياناً يعبر بالمصدر كقوله «المجاحشة المدافعة»[4]، وقوله: «المحاكمة المخاصمة»[5] وقوله «المهادنة المصالحة والمبادهة المفاجأة»[6].

٣ـ عرضه للأبنية

اهتم سيبويه فى الكتاب بتعداد أبنية اللغة العربية وتقسيمها تقسيماً كميا، مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال.

وقد ذكر للأسماء ٣٠٨ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد، ورباعى مجرد ومزيد، وخماسى مجرد ومزيد. وذكر للأفعال ٣٤ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد، ورباعى مجرد ومزيد.

وقد ظن سيبويه بذلك أنه حصر أبنية اللغة العربية، ولذلك كان كثيراً ما يقول بعد أن يعدد بعض الأبنية: وليس فى الكلام كذا ولا كذا.. ولا نحو هذا مما لم نذكره[7] وختم حديثه عن أبنية الثلاثى بقوله: «ولا نعلم أنه جاء فى الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مزيدة وغير مزيدة سوى ما ذكرنا»[8].

---

(١) ٢/ ٩٩ (٢) ٢/ ١٠٦ (٣) ٢/ ٣٤٠، ٣٤١

(٤) ٢/ ٣٨٦ (٥) ٢/ ٣٩٢ (٦) ٢/ ٣٩٢

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣١٦ (٨) الكتاب ٢/ ٣٣٠

وظل العلماء بعده يعتقدون ذلك «وكـان جلة المشايخ من أهل النحو.. يزعمون أن ما ألفه سيبويه منها يستوفى جميع أبنية الكلام ماخلا ثلاثة شذت عن جمعه»[١] إلى أن جاء أبو بكر محـمد بن الحسن الزبيـدى الأندلسى (توفى سنة ٣٧٩هـ)[٢] فاستقصى البحث عن ذلك وأنعم النظر فيه، قال فألفيت نحو ثمانين بناء لم يذكرها سيبويه فى أبنيته ولا دل عليها أحد من النحويين من بعده، فرأيت أن أفرد فى الأبنية كتابا...»[٣].

وقد تتبعت الأبنية التى زادها الزبيدى فوجدتها فى الأسماء ٨٢ بناء وفى الأفعال ٦ أبنية، فيكون مجموعها ٨٨ بناء. فإذا أضفناها إلى مجموع الأبنية عند سيبويه نخرج بالنتيجة الآتية:

مجموع أبنية الأسماء ٣٩٠ بناء

مجموع أبنية الأفعال ٤٠ بناء

«فما جاوز هذا فليس من كلام العرب إلا أن يشذ اليسير من أبنية الأسماء خاصة إذ إن الإحاطة ممتنعة فيها، فأما الأفعال فمحصور جميعها»[٤].

فهل استوفى الفارابى هذه الأبنية فى كتابه؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال نحب أن نقول إننا لاحظنا على سيبويه اضطرابا وتناقضا وتكرارا فى حديثه عن الأبنية. وإذا قمنا بعملية تصفية لأبنيته لنقصت عددا كبيراً.

ومن مظاهر هذا التكرار أنه كان يضع البناء فى أكثر من قسم، كأن يضعه فى الثلاثى والرباعى معاً، كما يبدو من القائمة الآتية:

---

(١) الاستدراك صـ١ (٢) بغية الوعاة
(٣) الاستدراك صـ١ (٤) المرجع السابق صـ٤٠

البنـــاء	القسم الذى جاء فيه	مثـــاله
١ ـ فِعْـــلال	١ ـ الثلاثى المزيد	جلبـــاب
	٢ ـ الرباعى المزيد	حمـــلاق
	٣ ـ الملحق بالرباعى	جلبـــاب
٢ ـ فِعْـــوال	١ ـ الثلاثى المزيد	قـــرواح
	٢ ـ الملحق بالرباعى	جلـــواخ
٣ ـ فُعْـــلال	١ ـ الثلاثى المزيد	فســـطاط
	٢ ـ الرباعى المزيد	قُرطـــاس
	٣ ـ الملحق بالرباعى	قرطـــاط
٤ ـ فِعْيـــال	١ ـ الثلاثى المزيد	جريـــال
	٢ ـ الملحق بالرباعى	جريـــال
٥ ـ فِعِلَّـــى	١ ـ الثلاثى المزيد	جرشـــى
	٢ ـ الرباعى المزيد	دفقـــى
٦ ـ فُعُلَّـــى	١ ـ الثلاثى المزيد	عرضـــى
	٢ ـ الرباعى المزيد	صـــنفـــى
٧ ـ فعَلَّـــى	١ ـ الثلاثي المزيد	دفقـــى
	٢ ـ الرباعى المزيد	ســـبطرى
٨ ـ فَيْعـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	صـــيرف
	٢ ـ الملحق بالرباعى	زينـــب

البنـــاء	القسم الذى جاء فيه	مثـــاله
٩ ـ فعْليـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	صنـــديـد
	٢ ـ الرباعى المزيد	قنـــديـــل
	٣ ـ الملحق بالرباعى	زحليـــــل
١٠ ـ فَنْعَليـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	خنشليـــل
	٢ ـ الرباعى المزيد	منجنيـــق
١١ ـ فَعْلَـــن	١ ـ الثلاثى المزيد	رعشـــن
	٢ ـ الملحق بالرباعى	رعشـــن
١٢ ـ فَعْـــوَل	١ ـ الثلاثى المزيد	جـــدول
	٢ ـ الملحق بالرباعى	جـــدول
١٣ ـ فَعَـــوْلل	١ ـ الثلاثى المزيد	حبـــونـــن
	٢ ـ الرباعى المزيد	حبـــوكـــر
١٤ ـ فُعْلُـــول	١ ـ الثلاثى المزيد	بهلـــول
	٢ ـ الرباعى المزيد	عنقـــود
١٥ ـ فَعَلُـــول	١ ـ الثلاثى المزيد	حلكـــوك
	٢ ـ الرباعى المزيد	حلكـــوك
١٦ ـ فَعْـــلَل	١ ـ الثلاثى المزيد	قـــردد
	٢ ـ الرباعى المجرد	جعفـــر
	٣ ـ الملحق بالرباعى	مهـــدد
١٧ ـ فُعْلَـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	قعـــدد
	٢ ـ الرباعى المجرد	برثـــن
	٣ ـ الملحق بالرباعى	قعـــدد
١٨ ـ فِعْلِـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	رمـــدد
	٢ ـ الرباعى المجرد	زبـــرج
١٩ ـ فِعَـــلّ	١ ـ الثلاثى المزيد	خـــدَبّ
	٢ ـ الرباعى المجرد	فطَحْـــل
	٣ ـ الملحق بالرباعى	خَـــدب

كمـا كان يضع الكلمـة فى أكثـر من بناء، فكلمة مـثل «دلْقِم»، جاء في الثـلاثى المزيد بالميم فاعتبرها منه ووضعها فيه ووزنها على «فعْلِم»[1]، ثم جَاء فى الرباعى فوضعها فيه واعتبر ميمها أصلية ووزنها على «فعْلِل»[2].

كما أنه عقد فى الأفعال بابـا بعنوان «هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حـتى صار يجرى مجـرى ما لا زيادة فيه وصـارَت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف» ذكر فيه الأبنية: فَعْلل وفوْعل وفَيْعل وفَعْوَل وفَعْلَى وفَعْنَل وتمفعل وافعنلل وافعنلى. ثم عاد فى الرباعى وذكر منها: فعلل وافعنلل.

ومعظم اضطرابه جاء من شيئين:

١ ـ الملحق بالرباعى، فهو يضعه تارة فى الثلاثي وتارة فى الملحق بالرباعى كما سبق أن بينا.

٢ ـ ما تكرر فيه حرف. فهو فى مـعظم الأحيان يعتبره من المزيد، ولذلك وضع الأبنية الآتية فى الثلاثى المزيد:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فعْــلال	شمــــلال	فَعَليــــل	حمصيص
فُعْــلال	فسطــاط	فعفعيـــل	مرمريس
فعلْعَــال	حلبـــلاب	فنعليــــل	خنشليـل
فَعليــل	صنــديــد	فَعَنْعَــل	عقنقـل
فَعَنْلــل	عفنجـــج	فَعَوْعَــل	قطـوطى
فَعوْلَل، فعَوْلَل	حبـــونــن	فُعْلُـــول	بهلـول
فَعَلــول	حلكــوك	فَعْلَـــل	قـردد
فُعْلُــل	ســـردد	فِعْــلِل	رمــدد

---

(١) الكتـــــاب ٢/ ٣٢٨

(٢) الكتـــــاب ٢/ ٣٣٥

ولكنه لم يثبت على ذلك، فاعتبر كلمة مثل «صَهْصَلِق» خماسية ووزنها على فَعْلَلِل[1].

فلماذا لم يعتبر الصاد الثانية تكرارا للأولى كما اعتبر ميم مرمريس الثانية تكرارا للأولى فتكون الكلمة رباعية وتوزن على فعفلل؟

وكذلك اعتبر كلمة مثل دردبيس وسلسبيل من الخماسي المزيد ووزنها على «فعلليل»[2] ولكن لماذا لا نعتبر الكلمة الأولى من «دربس» فيكون من الرباعي ويكون وزنها فعفليل؟ ونعتبر الثانية من «سلب» فتكون من مزيد الثلاثي ويكون وزنها «فعفليع»؟

لا يقال إن اعتبار هذه الحروف زوائد يخرج أوزانا غريبة لا نظير لها في اللغة العربية، لأنا نقول إن سيبويه قد ساق في أبنيته أوزانا مشابهة لها أدى إليها اعتباره الحرف المكرر زائداً مثل الأوزان: فعلْعال وفَعْفَعيل وفَعَلْعَل... إلخ

كما اضطرب سيبويه في كلمات مثل جرِشَّى ودفِقَّى وعرِضَّى وصُنُفَّى وخَنْشَليل ومنجنون وحَلَكُوك:

أ ـ فوضع جرشى في الثلاثي المزيد ومعها زمكى وعبدى وكمرى وحنفى[3]، ووضع دفقى في الرباعي المزيد ومعها صفقى[4]، ولا فرق بينهما.

ب ـ كذلك وضع عُرُضَّى في الثلاثي المزيد[5]، ووضع صنفى في الرباعي المزيد[6].

جـ ـ ووضع خنشليل في الثلاثي المزيد[7]، ووزنها على فنعليل، ووضع منجنون في الرباعي المزيد ووزنها على فعللول[8] ولا فرق بينهما.

د ـ ولفظ حَلَكوك وضعه مرة في الثلاثي المزيد مع بَلَصوص وبَعَكوك[9] ومرة في الرباعي المزيد مع قَرَقوس[10]. ولا فرق بين هذه الألفاظ جميعها.

---

(1) الكتاب ٢/ ٣٤١
(2) الكتاب ٢/ ٣٤١
(3) الكتاب ٢/ ٣٢٣
(4) ٢/ ٣٣٩
(5) ٢/ ٣٢٣
(6) ٢/ ٣٣٩
(7) ٢/ ٣٢٦
(8) ٢/ ٣٣٧
(9) ٢/ ٣٢٩
(10) ٢/ ٣٣٦

وقد نبه الزُّبيدى فى «الاستدراك» إلى عدة مواضع تناقض فيها سيبويه مع نفسه كاعتباره «خنشليل» من مزيد الثلاثى ووزنها على فنعليل مع أنه اعتبرها فى كتاب التصغير من الرباعى واعتبر نونها أصلية ووزنها على فعلليل[1]، واعتباره كلمات «عَثَوْثَل» و«قَطَوْطَى» و«غَدَوْدَن» من بناء «فَعَوْعل» واعتباره لها فى موضع آخر من بناء «فَعَلْعَل»[2]، واعتباره كلمة «الهمَّرِش» من الرباعى ووزنه لها على فَعَّلل مع أنه قال فى موضع آخر إن إحدى الميمين من همرش نون ولكن الإدغام لحقه، وزعم أنه خماسى بمنزلة القهبلس ووزنها على فَعْلَلل[3].

فإذا عدنا إلى الفارابى نجده قد تخلص من هذا الاضطراب فهو:

١ ـ يضع الملحق بالرباعى بعد البناء الرباعى الملحق به مباشرة ولا يذكره في الثلاثى المزيد. ولذلك خلت أبنية الثلاثى المزيد عنده من أبنية مثل فَوْعل وفَعْول وفَنْعل وفعلن وفُعْلم.. إلخ. فى حين أننا نجد هذه الأبنية مكررة عند سيبويه فى الثلاثى وفى الملحق بالرباعى.

٢ ـ أما ما تكرر فيه حرف فقد اتبع فيه ما يأتى:

أـ إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف أصول وتماثل فيها عينها ولامها وضعها فى مضعف الثلاثى.

ب ـ إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وتماثل حرفاها الأول والثالث وحرفاها الثانى والرابع عدها من الرباعى وسلكها فى كتاب المضاعف.

جـ ـ أما إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وقد تكرر فيها حرف واحد مثل قرقم أو على خمسة وقد تكرر فيها حرف أو حرفان فإن خرج التكرار بالكلمة إلى وزن من أوزان الرباعى أو الخماسى اعتبر الحرف المكرر أصليا، وأدخله فى حسابه حين الميزان. أما إذا لم يخرج بالكلمة إلى وزن من أوزانهما فقد عده مزيدا وأسقطه من حسابه، ولذلك نجد مثل عُردّ وخُلَّب فى مزيد الثلاثى بخلاف نحو فُسطاط

---

(١) الاستدراك صـ٢٠ (٢) المرجع السابق صـ٢٥

(٣) المرجع السابق صـ٣٥

وقرطاط.. فمكانها فى الرباعى، ونحو شعبعب وحَفَلَّج فمكانها فى الخماسى. ولذلك لم يضع بناء فَعْلل، وفُعْلل وفِعْلل وغيرها فى الثلاثى مطلقا سواء تكرر فيها حرف أو لا، وإنما وضعها فى الرباعى مع التزام البدء بغير المكرر ثم التثنية بالمكرر والتنبيه على ذلك. فى حين أن سيبويه وضع بعضها فى الثلاثى وبعضها فى الرباعى، ولذلك نجده يضع أبنية مثل فَعَلْعل وفَعَوْعل وفَنْعليل فى الخماسى أو الملحق به فى حين أن سيبويه اعتبرها من مزيد الثلاثى.

وليس لنا أن نتدخل فى هذا الخلاف بين الفارابى وسيبويه، ونحكم هل من الأصوب أن نعتبر الحرف المكرر أصلياً أو زائداً فى الميزان؟ فهو اختلاف فى الاصطلاح، ولا مشاحة فى الاصطلاح كما يقولون[1]، وإنما نسجل هنا أن الفارابى كان منطقيا فى تقسيمه، وأنه لم يتناقض مع نفسه، ولم يقع التكرار بين أقسامه، فى حين أن سيبويه قد اتسم تقسيمه للأبنية بالاضطراب والخلل والتناقض.

ونعود إلى سؤالنا الأول فنقول:

هل استوفى الفارابى جميع أبنية سيبويه فى معجمه؟

إذا عددنا أبنية الفارابى نجد مجموعها ١٩٥ بناء، منها ١٦٥ للأسماء، و٣٠ للأفعال، وهو عدد ينقص كثيراً عن أبنية سيبويه وحدها، بدون أن نضيف إليها ما استدرك عليه.

ولكن إذا وضعنا فى حسابنا الاختلاف بين سيبويه والفارابى فى تقسيم الأبنية وجدنا أن البناء الواحد فى تقسيم الفارابى قد يضم عددا من الأبنية فى تقسيم سيبويه:

فمثلا عدّ سيبويه من الأبنية:

١ ـ فَعْلَليل (من أبنية الخماسى المزيد) مثل سلسبيل ودردبيس.

٢ ـ فَعْلَليل (من أبنية الرباعى المزيد) مثل غلفقيق وقفشليل.

٣ ـ فَنْعَليل (من أبنية الرباعى المزيد) مثل عنتريس

---

(١) من أمثله الاختلاف فى الاصطلاح إطلاق بعض الصرفيين كلمة «الرباعى» على كل ما زاد على ثلاثة أحرف ولو كان الرابع حرفا مزيدا (انظر كتاب الأفعال لابن القوطية ص٦ حيث عد بناء «أفعل» من الرباعية)، وإطلاق السالم على ما سلم من الإعلال ولو كان فيه حرف علة، والمعتل على المعل لا مطلق ما اشتمل على حرف علة (نفس المرجع فى أبواب كثيرة)

٤ ـ فَنْعليل (من أبنية الثلاثى المزيد) مثل خنفقيق وخنشليل

٥ ـ فَعْفَعيل (من أبنية الثلاثى المزيد) مثل مرمريس

وقد وضعها الفارابى جميعها تحت بناء واحد هو «فعلليل وفنعليل» (من أبنية الخماسى)، وبدأ بغير المكرر ثم ثنى بالمكرر بعد أن قال «ومن المكرر فيه على اختلاف».

أى أن ما عده الفارابى بناء واحدا قسمه سيبويه إلى خمسة أبنية.

ومثال آخر:

عد سيبويه من الأبنية:

١ ـ فَعَلَّل (من أبنية الخماسى) مثل سفرجل

٢ ـ فَعَلَّل (من أبنية الرباعى) مثل شفلَّح وعدبَّس

٣ ـ فَعَنْلل (من أبنية الرباعى) مثل جحنفل وفلنقس

٤ ـ فَعَنْلل (من أبنية الملحق بالرباعى) مثل عفنجج

٥ ـ فَعَنْعَل (من أبنية الثلاثى المزيد) مثل عقنقل

وقد وضعها الفارابى جميعها تحت بناء «فعلَّل وفعنلل» (من أبنية الخماسى). فإذا أضفنا إلى ذلك ما وجدناه عند سيبويه من تكرار (كما أثبتنا من قبل) فإننا نجد الرقمين يتقاربان كثيراً.

ومع ذلك نجد هناك أبنية عند سيبويه لم يذكرها الفارابي، ونجد أبنية عند الفارابى لم يذكرها سيبويه، وإن كان النوع الثانى قليلاً جداً لا يتجاوز أبنية معدودة.

فمن الأبنية التى ذكرها سيبويه دون الفارابى:

١ ـ من مزيد الثلاثى:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
أفعـــــال	أسحـــار	أَفْنَعَـــل	ألنجـــج
إفعيلَـــى	إهجيـرى	أفْعَلَـــى	أجفلـــى
إفْعـــلاء	إربعـــاء	أفعـــلاء	أربعـــاء
فُعَاعيـــل	سخاخيـــن	فَعـــالان	حماطـــان
فُوعـــال	طومـــار	فَعَلْنَـــى	عفـــرنـــى
فُنْعُـــلاء	عنصـــلاء	فُنْعَـــلاء	خنفســـاء
فَوْعـــلاء	حوصـــلاء	فعَلْنَـــى	عرضنـــى

وغير ذلك كثير.

٢ ـ من الرباعى أو ما ألحق به أو زيد فيه:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فَعْلَويـــل	قنـدويـــل	فَعَلُّوَة	قمحـــدوة
فَعْـــلالاء	بـرنـاسـاء	فعَلّ	هلّقـــس

وغير ذلك.

٣ ـ من الخماسى أو الملحق به أو المزيد فيه

زاد سيبويه أبنية ثلاثة فقط هى:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فعْلَـــوْل	بـــرذون	فُعَلِّيـــل	خزعبيـــل
فَعْلَلُـــول	قرطبـــوس		

هذا فى قسم الأسماء. أما فى قسم الأفعال فهى:

١ ـ من الثلاثى المزيد:

زاد سيبـويه «افعوعل» و«افعـوّل». وهما عند الفارابى فى أبنيـة الرباعى. فلا زيادة فى

الحقيقة

٢ ـ الرباعى أو الملحق به أو المزيد فيه

زاد سيبويه خمسة أبنية هى:

البنــــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فَعْلَــــى	سلقــــى	فَعْنَلَ	قلنـــس
تفعلـــى	تسلقـــى	تَفَعْنَلَ	تقلنـــس
تمفعـــل	تمسكـــن		

ولا خلاف بينهما فى أبنية الثلاثى المجرد، سواء فى قسم الأسماء أو قسم الأفعال فكأن زيادات سيبويه تتركز فى أبنيةِ الثلاثى المزيد من قسم الأسماء، وما عدا ذلك فزياداته طفيفة أو معدومة ألبتة.

أما الأبنية التى زادها الفارابى فمحصورة وهى:

من قسم الأسماء:

١ ـ الثلاثى المزيد:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
أفْعَـــل	أصبـــع	إفْعلَّه	إكبـيـرة
فَعالــى	الشناحــى	مُفْعُلان	مسحـلان

فهذه سلمت له. وهناك زيادات أخرى لم تسلم له، بل تؤخذ عليه وهى: مُفْعَل، مُفَعَّل، مُفعَل، مُفْتَعل، مُفْتعِل، مُنْفَعِل، فَعَالَى، فهذه لم يكن من حقه أن يذكرها فى الأبنية.

أما الستة الأولى فلأنها لصفات جرت على بناء فعلها فلا وجه لذكرها(١). وقد ذكر هو نفسه فى مقدمته أنه لن يذكر من الأبنية ما كان مبدوءا بميم من المصادر وأسماء المكان

(١) انظر الاستدراك ص١١

أو الزمان..و«سائر ما فى أوله ميم»[1] وأما البناء الأخير فكان يجب أن يتركه أيضاً لأنه لم يرد منه إلا الجمع[2]، وقد نص فى مقدمته على أنه لن يذكر من أمثلة الجمع ما لم يأت عليه واحد[3] (أى مالم يأت على وزنه مفرد). ولذلك أسقط الزبيدى فى تعداده لأبنية سيبويه ما كان خاصا بأبنية الجمع مثل مفاعل ومفاعيل وفواعل وفواعيل[4].. وقال: «لم نعن بعدد أبنية الجمع لأن الواحد يدل على جمعه. ولو صرنا إلى ذلك لعددنا قراويح فى الجمع وعددنا قرواحا فى الواحد ونحو ذلك فيتكرر العدد»[5].

٢ ـ الرباعى والملحق به.

سلم له ثلاثة أبنية هى:

البناء	مثاله	البناء	مثاله	البناء	مثاله
فُعَلِل	علبط	فَيْعال	بيطار	فَعْلُول	صعفوق

وما عدا تلك من الأبنية التى ذكرها الفارابى ذكرها سيبويه فى موضع آخر

٣ ـ الخماسى والملحق به:

زاد الفارابى ثلاثة أبنية هى:

البناء	مثاله	البناء	مثاله	البناء	مثاله
فَعَيَّلَة	هبيخة	فَعَلْلَانَة	قرعبلانة	فِعْيَلّ	قسيب

(١) ديوان الأدب ١/ ٨٨

(٢) لم يذكر الفارابى هذا البناء إلا فى كتاب ذوات الثلاثة وكتاب ذوات الأربعة. وكل ما مثل به من قبيل الجمع وهو: الحيارَى جمع حيران والغيارى جمع غيران (٣/ ٣٧٨) والرَّعاوى الإبل التى يعتمل عليها (٤/ ٦٢)

(٣) ديوان الأدب ١/ ٨٨

(٤) ذكرها سيبويه فى الكتاب ٢/ ٣١٨، ٣١٩

(٥) الاستدراك ص١٤

أما فى قسم الأفعال:

فقد زاد الفارابى بناء واحدا فى الرباعى والملحق به وهو:

البنـــــاء	مثاله
فَعْيَلَ	شريف

فإذا استعرضنا - بعد هذا - الأبنية التى تركها الفارابى، نجد معظمها من الأبنية النادرة التى لم يرد منها إلا لفظة أو لفظتان أو نحو ذلك. ولهذا كثيرا ما نجد سيبويه بعد أن يذكر البناء منها ومثاله يعقبه بوصف القلة أو الندرة كقوله:

١ - افعالّ مثل اسحار ولا نعلمه جاء اسما ولا صفة غير هذا[١].

٢- أَفَنْعَل مثل ألندد وألنجج .. ولا نعلم إلا هذين[٢].

٣- أَفْعَلى .. ولا نعلم إلا أجفلى[٣].

٤- إفْعلاء .. ولا نعلمه جاء إلا فى الإربعاء[٤].

٥- أَفعَلاء .. ولا نعلمه جاء إلا فى الأربعاء[٥].

٦- فُعاعيل مثل سُخاخين، لا نعلم فى الكلام غيره[٦].

٧- فَعْلَويل مثل قندويل وهندويل. ولا نعلم لهما نظيرا[٧].

٨- فَعَالان مثل حماطان وهو قليل[٨].

٩- فُوعال مثل طومار وهو قليل[٩].

١٠ - فَعَلْنَى مثل عفرنى وهو قليل[١٠].

١١- فُنْعُلاء مثل عنصلاء وهو قليل.[١١].

١٢- فُنْعَلاء مثل خنفساء وهو قليل.[١٢].

(١) الكتاب ٢/ ٣١٦.
(٢) ٢/ ٣١٧.
(٣) ٢/ ٣١٧.
(٤) ٢/ ٣١٧.
(٥) ٢/ ٣١٧.
(٦) ٢/ ٣٢٠.
(٧) ٢/ ٣٣٦.
(٨) ٢/ ٣٣٠.
(٩) ٢/ ٣٢٢.
(١٠) ٢/ ٣٢٣.
(١١) ٢/ ٣٢٣.
(١٢) ٢/ ٣٢٣.

١٣- فَوعَلاء مثل حوصلاء وهو قليل [١].

١٤ - فعلَنى مثل عرضنى وهو قليل [٢].

١٥ - فَعَلُّوَة مثل قمحدوة وهو قليل فى الكلام [٣].

١٦ - فَعْلاَلاء مثل برناساء وهو قليل [٤].

ومعظم هذه الأبنية وغيرها مما تركه الفارابى قد أورده ابن قتيبة فى «أدب الكاتب» تحت عنوان «باب شواذ البناء». فإذا علمنا أن هذا الكتاب من أهم مراجع «ديوان الأدب» وأن الفارابى قد ألف شرحا له - أمكننا أن نجزم بأن الفارابى كان على علم بهذه الأبنية التى تركها وأنه أهملها عامدا، لا غافلا أو ساهيا.

وكذلك إذا استعرضنا الأبنية التى زادها الزبيدى نجد معظمها [٥] شاذا أو نادراً، فأولى بها كتب الشواذ والنوادر والغريب، ولذلك أهملها سيبويه.

٤- اصطلاحاته

ذوات الثلاثة وذوات الأربعة:

أطلق الفارابى اسم «ذوات الثلاثة» على ما يعرف بالأجوف، وذوات الأربعة على ما يعرف بالناقص. وبذلك أهمل التسمية الشائعة وآثر عليها هذه التسمية التى لم تحظ من الشهرة والذيوع بما حظيت به الأخرى.

فمن صاحب هذه التسمية؟ ولماذا آثرها الفارابى؟ وما سر إطلاقها؟

أما صاحب هذه التسمية فهم الكوفيون الذين ابتدعوها ثم استعملوها وروجوا لها.

وأول من رأيته يستعملها منهم «الفراء» (١٤٤ - ٢٠٧هـ) فقد نقل ابن السكيت عنه فى «إصلاح المنطق» أنه قال «... وليس فى ذوات الأربعة مَفْعِل بكسر العين إلا حرفان: مأقى العين ومأوى الإبل. قال الفراء: سمعتها بالكسر والكلام كله مَفْعَل .. قال وليس يأتى مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان: مسك مَدْووف وثوب

---

(١) ٢/ ٣٢٣ (٢) ٢/ ٣٢٣

(٣) ٢/ ٣٣٧ (٤) ٢/ ٣٣٨

(٥) لم يرد فى ديوان الأدب من زيادات الزبيدى إلا أبنية ثلاثة هى: إفعلّة، فَعَلّلانة فعّيل.

مصْوون(١).

وتردد هذا الاصطلاح بعد ذلك فى كلام ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ولم يتخل عنه مرة واحدة فى كتابه «إصلاح المنطق»(٢). وابن السكيت - كما هو معروف- من علماء النحو الكوفى ومن تلامذة الفراء(٣). وقد عقد بابا بعنوان: «باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة»(٤). ذكر فيه كلمات مثل أغير وأغور وتحوز وتحيز وتوه وتيه ... إلخ. وبابا آخر بعنوان: «ومما يقال بالياء والواو من ذوات الأربعة»(٥). ذكر فيه كلمات مثل حَكَوْت وحكيت.

وقد علق الخطيب التبريزى على هذا الإطلاق فى كتابه «تهذيب إصلاح المنطق» فقال: «ترجم هذا الباب بأنه من بنات الأربعة والذى قبله بأنه من ذوات الثلاثة، وكلا البابين من ذوات الثلاثة لأن غار وحكى بابهما واحد، إلا أنه سلك فى هذا طريقة الكوفيين، وذلك أنهم يقولون لما كان معتل العين من الأفعال هو من بنات الثلاثة وذوات الثلاثة ولما كان من معتل اللام هو من بنات الأربعة ...(٦).

ونحن نوافقه فى أن هذا الاصطلاح من وضع الكوفيين(٧). ولكنا نخالفه فى شيئين:

---

(١) ص٢٢٢.

(٢) انظر ص ١٤٢، ١٤٤، ٢٢٠.

(٣) بغية الوعاة والمزهر ٢/ ٤١٢.

(٤) ص ١٣٥ - ١٣٨.

(٥) ص ١٣٨ - ١٤٢.

(٦) ص ٢٤٢. وقد تصرف الجوهرى فى هذا الاصطلاح فاستعمل «الثلاثى» بدل «ذى الثلاثة» (الأجوف) و«الرباعى» بدل «ذى الاربعة» (الناقص) فقال «ويقال أيضا جرف هار خفضوه فى موضع الرفع (أرادوا هائر. وهو مقلوب من الثلاثى إلى الرباعى، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكى السلاح (الصحاح - هور).
أراد أن يقول إن فعله مقلوب من «هار» الأجوف إلى «هرى» الناقص، ولذلك جاء على هار دون هائر.
ولم يفطن ابن برى إلى ذلك وظن أن الجوهرى أراد بالثلاثى ما كان على ثلاثة أحرف وبالرباعى ما كان على أربعة أحرف، ولذلك عقب بقوله: «هذه العبارة ليست بصحيحة لأن المقلوب من هاير وغير المقلوب من الثلاثى .. ألا ترى أن هاريا وهايرا على وزن فاعل؟ وإنما أراد الجوهرى أن قولهم هار على ثلاثة أحرف وهاير على أربعة أحرف ... (التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٢٩).
ولو كان هذا هو مراد الجوهرى لعكس العبارة فقال: «وهو مقلوب من الرباعى إلى الثلاثى» لأن المقلوب على أربعة أحرف والمقلوب إليه على ثلاثة.

(٧) جاء فى «أدب الكاتب» لابن قتيبة ما نصه» وقال سيبويه وغيره ليس فى الكلام من ذوات الاربعة مفعل بكسر

١ – دعواه أنهم يطلقون على معتل العين اسم بنات الثلاثة، وعلى معتل اللام بنات الأربعة كما يطلقون عليهما ذوات الثلاثة وذوات الأربعة، فلم أجد أحداً منهم استعمل اسم «بنات الثلاثة» أو «بنات الأربعة» وإنما يستعملون ذوات الثلاثة (فقط)، وذوات الأربعة (فقط). وابن السكيت نفسه الذى ادعى عليه أنه ترجم الباب بأنه من «بنات الأربعة» لم يقل ذلك وإنما قال «ذوات الأربعة»، كما جاء فى «إصلاح المنطق» تحقيق الأستاذين الجليلين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون[(١)].

والكوفيون كانوا على وعى وإدراك حين اختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة دون بنات الثلاثة وبنات الأربعة، لأن التعبير الثانى كثير التردد على ألسنة البصريين ويريدون بالأول الثلاثى، وبالثانى الرباعى، ويستعملون كذلك بنات الخمسة ويريدون به الخماسى. وقد تكرر هذا الاصطلاح فى كلام سيبويه عن الأبنية عشرات المرات، كما تكرر فى المنصف للمازنى (ت سنة ٢٣٦) والمقتضب للمبرد (ت سنة ٢٨٦) عدة مرات[(٢)].

ولذلك ترك الكوفيون ما للبصريين للبصريين واختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة منعا للبس وتجنبا للاشتباه.

= العين وإنما جاء بالفتح نحو مرمى ومدعى ومغزى.

وقال الفراء قد جاء على ذلك حرفان نادران سمعتهما بالكسر وهما مأقى العين ومأوى الإبل (صـ٦١٨)

وهذا يوهم أن البصريين أيضا كانوا يسمون الناقص «ذا الأربعة» وقد رجعت إلى كتاب سيبويه فوجدت نص عبارته «هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التى الياء فيهن لام فالموضع والمصدر فيه سواء، وذلك لأنه معتل وكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ففروا إلى مفعَل إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر وأما بنات الواو فيلزمها الفتح، لأنها يفعُل ولأن فيها ما فى بنات الياء من العلة (الكتاب ٢/ ٢٤٨).

ولهذا فنحن نرجح أن العبارة التى نقلها ابن قتيبة ليست عبارة سيبويه وإنما هى عبارة الفراء الموجودة فى «إصلاح المنطق» ولما كان هو وسيبويه يشتركان فى مدلولها فقد اكتفى ابن قتيبة بإيراد لفظ الفراء مراعاة للاختصار.

(١) صـ ١٣٨.

(٢) بالإضافة إلى ما وجدناه عند المبرد من خلط فى حديثه عن الأبنية نجده لم يدرك هذه التفرقة الاصطلاحية. ولذلك نراه فى المقتضب يستعمل بنات الثلاثة وذوات الثلاثة وبنات الأربعة مريدا الثلاثى والرباعى. وكذلك فعل الزجاج فى كتابه «سر النحو» (انظر ورقة ٤٧ ، ٤٨).

٢- تقييده معتل العين بقوله «من الأفعال» فهو يوهم أن هذا الإطلاق مقصور على الأفعال فقط، وليس ذلك بصحيح، فهو إطلاق عام في الأسماء والأفعال.

أما لماذا اختار الفارابي هذه التسمية فلأنه كان ذا نزعة كوفية، ولذلك أكثر في معجمه من استخدام مصطلحات أخرى للكوفيين انفردوا بها واشتهرت عنهم، ويعد إصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة والغريب المصنف لأبي عبيد أهم المصادر التي استقى منها الفارابي مادته اللغوية - كما سنفصله فيما بعد - وكلها ينتمي أصحابها إلى المدرسة الكوفية.

ولكن ما سر هذه التسمية؟ ولماذا اصطلح عليها الكوفيون؟ أهو مجرد الرغبة في مخالفة البصريين وحب الاستقلال عنهم؟ أم وراء ذلك حكمة وسبب؟

لم يصرح أحد من المتقدمين بسر هذه التسمية، كما لم يصرح به الفارابي؛ ولذلك أجهد المتأخرون أنفسهم في محاولة تعليل ذلك والوقوف على سره. وأول من رأيته يحاول ذلك، الخطيب التبريزي (ت سنة ٥٠٢) في تهذيب إصلاح المنطق إذ قال: «.. وذلك لأن (غار) إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت (غرت) فيكون على ثلاثة أحرف، و(حكى) إذا رددته إلى نفسك قلت (حكيت) فيكون على أربعة أحرف»[١]. ووافقه على ذلك الرضي (ت سنة ٦٨٨) في شرحه لشافية ابن الحاجب فقال: سمي (الأجوف) ذا الثلاثة اعتبارا بأول ألفاظ الماضي، لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس نحو ضربت وبعت لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قلت وبعت[٢]. وقال: «وسمي المعتل باللام .. ذا الأربعة لأنه - وإن كان فيه حرف علة - لا يصير في أول ألفاظ الماضي على ثلاثة كما صار في الأجوف عليها، فتسميتها ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم ...»[٣].

ونحن نرى أن الكوفيين ومن لف لفهم لم يعنوا ذلك ولم يلمحوا هذه الصفة حين التسمية، وإنما كانوا أبعد نظرا وأعمق غورا من ذلك، فقد اهتدوا في بحوثهم عن الأبنية

---

(١) ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) شرح الشافية ص ٣٤.

(٣) شرح الشافية ص ٣٤، ٣٥.

إلى حقيقة هامة، هى أن منتهى أبنية الأجوف هو الثلاثى لا يتجاوزه ومنتهى أبنية الناقص هو الرباعى لا يتجاوزه فاستفادوا من[85] هذه الحقيقة فى وضع هذا الاصطلاح.

ونستطيع أن نستخلص هذه الحقيقة إذا تتبعنا الأبنية الموجودة فى «ديوان الأدب» ففى أبنية الأفعال لا نجد للأجوف محلا بين الرباعى منها. فمنتهى بناء الأجوف هو الثلاثى ومزيده، ولا يوجد فعل أجوف رباعى الأصول، فى حين أن باقى الأقسام جاء منها أفعال رباعية الأصول، فبناء «فعلل» جاء منه السالم والمضاعف والمثال والمهموز. وبناء «افعوعل» - وهو عند الفارابى من أبنية الرباعى - جاء منه السالم وذو الأربعة، وبناء «افعللّ» جاء منه السالم والمهموز. وهكذا لا نجد للأجوف وجودا بين الأفعال الرباعية ولذا كان جديراً بأن يسمى ذا الثلاثة.

وكذلك إذا تتبعنا الأسماء نجد أن منتهى بناء الأجوف فيها هو الثلاثى ومزيده، ولم يأت منه بناء رباعى الأصول، وإنما جاء منه بناءان ملحقان بالرباعى هما «فيعال» و«فيعول» نحو ديار وصياغ، وعيوق وقيوم. ومعنى إلحاقهما بالرباعى أنهما يشتملان على ثلاثة أصول ثم زيد عليها حرف لتبلغ حد الرباعى. فهما فى الحقيقة من أبنية الثلاثى، ولم تزد أصولهما على ثلاثة أحرف.

أما الناقص فاستحق اسم ذى الأربعة لأن منتهى بنائه وصل إلى أربعة أحرف أصول سواء فى الأفعال أو الأسماء. فهناك أفعال رباعية الأصول معتلة اللام جاءت على مثال «افعوعل» مثل اظرورى أى أُتخم واعروريت الفرس أى ركبته عريا واحلَوْلَى الشئُ أى حلا واذلَوْلَى أى انطلق فى استخفاء واقلولى أى أشرف واحمومى أى اسودّ واثنونى أى انثنى.

وكذلك فى الأسماء لم يزد بناء الناقص على أربعة أحرف أصول، ولم يأت منه إلا بناء واحد من الرباعى الملحق بالخماسى وهو «فعوعل» مثل خَجَوْجَى للطويل الرجلين وشجوجى للطويل وشرورى اسم جبل وقطوطى للذى يقارب المشى وقلولى للطائر الذى يرتفع فى طيرانه

وعدم تجاوز الناقص أربعة أحرف أصول هو - فى الحقيقة - وصف لا يختص به

وحده، فإنه يشاركه فيه أقسام أخرى[1]. ومع ذلك فإطلاق «ذى الأربعة» على الناقص هو فى مقابل إطلاق «ذى الثلاثة» على الأجوف لبيان الاختلاف بين القسمين مع احتواء أصول كل منهما على حرف من حروف العلة. وهذا وحده مسوغ لإطلاق هذا الوصف مع عدم اختصاصه به.

ولا شك أن هذا أولى من تعليل التبريزى والرضى، فإن نقص أحرف الأجوف عن الناقص، إنما يتحقق فى الفعل دون الاسم، فكلاهما فى حال الاسمية على ثلاثة أحرف نحو القول والرمى، وهو لا يتحقق فى الفعل إلا إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب فقط فإذا أسند إلى ضمير الغائب بطل التفاوت نحو قال ورمى، بل إن الأمر ينعكس إذا اتصلت بهما تاء التأنيث نحو باعت ورمت أو أخذ منهما اسم الفاعل نحو قائل ورام فيصير الأجوف جديرا باسم ذى الأربعة، والناقص جديرا باسم ذى الثلاثة.

ثم أين هى الأحرف الثلاثة فى الفعل «قمت»، والأحرف الأربعة فى الفعل «رميت»؟ ومتى كانت تاء الفاعل داخلة فى بناء الكلمة معدودة بين أحرفها؟

الحرف المكرر:

١ - إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف أصول وتماثل فيها حرفان مثل ددن وقلق وجلل، ففريق كبير من اللغوين يعدها ثنائية، أيا كان موضع الحرف المكرر فيها، ولذلك يقول ابن القطاع: «الثنائى ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال إن تكرر فاؤه أو عينه»[2].

وواضح أن هذا الاصطلاح متفرع عن نظام التقاليب الذى اتبعه المعجميون الأولون مثل الخليل وابن دريد والأزهرى وغيرهم، فتقليبهم الكلمة وحشدهم التقلبات كلها فى مكان واحد جعلهم يعتبرون الكلمات السابقة كلها من باب واحد لأنها ستتماثل فى صورة من صور تقلباتها وستشترك فى موضع التكرير فيها.

أما سائر اللغويين فيعتبرون هذه الكلمات من الثلاثى، ويفرقون بينها فى التسمية

(١) لم يأت مما زاد على أربعة إلا السالم فقط، فكأن سائر الأقسام تشارك الناقص فى وصف ذوات الأربعة.

(٢) أبنية الأسماء والمصادر ص ١٢.

فيخصون ما تماثلت عينه ولامه مثل جلل، أو فاؤه وعينه مثل ددن باسم مضاعف الثلاثى، أما ما فاؤه ولامه متماثلان فلا يسمونه مضاعفا وإنما يعدونه من السالم[1].

٢- أما إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وكان حرفاها الأول والثالث من جنس واحد والثانى والرابع من جنس واحد، فالفريق الأول عدها كذلك من الثنائى، وسائر اللغويين على عدها من الرباعى واختصاصها باسم مضعف الرباعى[2].

وقد اختلف العلماء بعد ذلك فى وزنها، فمنهم من وزنها على فعفل بتكرير الفاء فقط ومنهم من وزنها على فعّل واعتبر أن أصل ربرب ربْبب، فلما اجتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد أبدلوا من الأوسط حرفا من جنس الحرف الأول وهو الفاء، ومنهم من وزنها على فعفع بتكرير الفاء والعين[3].

٣- أما إذا كان على أربعة أحرف وقد تكرر فيه حرف واحد مثل قرقم أو على خمسة وقد تكرر فيه حرف أو حرفان فقد كان ابن القطاع يسقط أحد المتماثلين ويضع الكلمة بعد ذلك تحت جنسها، فيضع قرقم فى الثلاثى، وكذلك صمحمح ودمكمك وكذُبّذُب وغير ذلك[4].

أما ابن جنى فكان له رأى آخر فقد قال «اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام قضيت بزيادتها نحو قردد. ولو قالوا قرّد لكان ثلاثيا أيضا لأن العين قد تكررت كما تكررت اللام .. ولكن لو وجدت بعد الراء من قردد .. لفظ الفاء لكانت الكلمة رباعية، لأن الفاء لم تكرر فى كلام العرب إلا فى حرف واحد وهو مرمريس، فلو قالوا قرقد .. لكان رباعيا ولم تكن الفاء مكررة .. ونظيره قرقل وفرفخ وزهزق .. ونظيره من ذوات الخمسة صهلق ودردبيس..[5].

وهم بعد ذلك قد اتفقوا جميعا على عدم دخول هذا النوع فى قسم المضاعف بل اعتبروه من السالم.

---

(١) شرح الشافية ١/ ٣٤.

(٢) شرح الشافية ١/ ٣٤، شذا العرف ص ٢٧.

(٣) أبنية الأسماء والمصادر لابن القطاع ص ١٢.

(٤) أبنية الأسماء والمصادر ص ١٩

(٥) المصنف ١/ ٤٧، ٤٨.

وهكذا نرى أن الصرفيين وعلماء اللغة قد أكثروا من التقسيمات والتشعيبات وأرهقوا الباحث معهم وكلفوه من أمره عسرا. وقد رأى الفارابى أنه لو سلك هذا السبيل ونهج ذلك المنهج لحير الباحث معه حين البحث عن كلمة ولسد أمامه سبل الوصول إلى مراده، ولم يستفد من معجمه إلا من كان واسع الثقافة فى الصرف متخصصا فى معرفة المجرد والمزيد . وكم هؤلاء؟

ولذلك نجد الفارابى يسلك سبيلا أيسر بكثير من كل هذا، ولا يلجأ إلى هذه التقسيمات المحيرة التى تضل الباحث وتسلكه سبل الحيرة، وإنما وضع ضابطاً سار عليه وهو:

١ - لم يعتبر من مضاعف الثلاثى إلا ما تماثلت عينه ولامه فقط. أما ما تماثلت فاؤه وعينه مثل ددن وددان أو فاؤه ولامه مثل القرق والتابوت وسَدوس فقد عدهما من السالم[١].

ولـه الحق كل الحق فى ذلك لأن الصرفيين حينما فصلوا المضاعف عن السالم أسسوا ذلك على ما لاحظوه من انفراد كل قسم فى تصريفاته المختلفة بأحكام خاصة به. وهذان النوعان اللذان وضعهما الفارابى فى السالم يأخذان حكمه فى تصريفاتهما المختلفة، فهو أولى بهما من قسم المضاعف. أما ما تماثلت عينه ولامه فهو الذى يخالف السالم فى أحكامه، ولذلك حق أن يفرد بكتاب مستقل.

٢ - أما النوع الثانى فقد عده من الرباعى وسلكه فى كتاب المضاعف وسماه باسم المكرر ووزنه على فعلل.

٣ - أما النوع الثالث فكانت قاعدته فيه أن تكرير الحرف إذا خرج بالكلمة إلى وزن من أوزان الرباعى أو الخماسى، وبعبارة أخرى إذا أنتج وزنا له نظير من الرباعى والخماسى الذى لم يتكرر فيه شيء، اعتبر الحرف أصليا وأدخله فى حسابه فى الميزان ووضع الكلمة فى بنائها على أساس ذلك، ووزنها على اعتبار أصالة الحرف. أما إذا لم يخرج بالكلمة إلى وزن من أوزانهما عده مزيدا وأسقطه من حسابه

---

(١) ديوان الأدب ١ / ٢٣٢، ٢٤٨، ٣٧٠، ٣٨٣، ٣٩١.

ولذلك نجد مثل عُرُدّ وجُبُنّ وخُلَّب فى مزيد الثلاثى بخلاف نحو فسطاط وقُرطاط وجلباب وحدرد وقرقف وقرقل فمكانها فى الرباعى، ونحو شعبعب وصمحمح وحفلَّج وسفنَّج وشرمَّح فمكانها فى الخماسى.

وبذلك قلل الفارابى الأقسام وجمع الشتيت وضم النظير إلى النظير واستطاع أن يتخلص من الأوزان الغريبة التى ذكرها سيبويه والزبيدى وابن القطاع وغيرهم، وأن يجمع عدة أبنية فى بناء واحد.

اللفيف:

سمى الصرفيون المعتل بحرفين لفيفا وقسموه إلى قسمين، لفيف مقرون وهو ما اعتل بالفاء والعين أو العين واللام، ولفيف مفروق وهو ما اعتل بالفاء واللام[١].

ولكن الفارابى قصر هذه التسمية على نوع منها، فخصه بما اجتمع فيه الحرفان المعتلان مثل طوى يطوى ولوى يلوى.[٢]. أما ما سماه الصرفيون باللفيف المفروق فلم يخصه باسم، وانما ألحقه بالمثال بعد قوله: ومن المعتل العجز.

الخفض:

يطلق الكوفيون على الجر كلمة الخفض، وقد تردد هذا الاصطلاح كثيرا فى كلام الفراء [٣]، وثعلب [٤]، واستعمله الفارابى كذلك[٥].

الإجراء:

كان الفارابى يطلق على الصرف لفظ «الإجراء» وعلى ما يصرف: ما يجرى. وعلى ما لا ينصرف: ما لا يجرى، كقوله: «عمر من أسماء الرجال»[٦]. وهو لا يجرى»، وقوله

---

(١) شرح الشافية ١/ ٣٢.

(٢) نص عبارته «وباب من العربية يقال له اللفيف لاجتماع الحرفين المعتلين فيه وهو مثل طوى يطوي ولوى يلوى».

(٣) انظر معانى القرآن فى مواضع متعددة.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ٦٠، ١٥٨، ١٦٠، ٢٤٩.

(٥) ديوان الأدب ١/ ١٠٢، ١٧٩ وغيرهما.

(٦) ١/ ٢٥٣.

«جاء بعُلَق فُلَق وهى الداهية لا يجرى»[١].

وهذا الاصطلاح كثير التردد فى كلام الكوفيين، كقول الفراء «أشياء فى موضع خفض لا تجرى» وقوله «القُراء على إجراء سبأ .. ولم يجره أبو عمرو بن العلاء».

المثقَّل الحشو:

كان يعنى به المضعف العين[٢].

اسم الحال التي يفعل عليها:

كان يعني به اسم الهيئة[٣].

الفعل الواقع وغير الواقع:

كان يستعمل الأول بمعنى الفعل المتعدى والثانى بمعنى الفعل اللازم. وهذا الاصطلاح كثير التردد فى كلام الكوفيين. وأول من وجدته يستعمله الفراء [٤] وتكرر كذلك فى كلام ابن السكيت[٥]. ومع ذلك كان الفارابى يستعمل الفعل المتعدى والفعل اللازم[٦].

ما يعتمل به ويُنقل:

كان يطلقه على ما يسميه الصرفيون اسم الآلة كقوله «وإذا كانت الميم مكسورة والعين مفتوحة (مفْعَل) فهو ما يُعتمل به وينقل»[٧]. وقد سبقه إلى هذا الاصطلاح ثعلب فى فصيحه[٨]، وابن السكيت فى إصلاح المنطق [٩] وابن قتيبة فى أدب الكاتب[١٠].

الأسماء المبهمة:

كان يعنى بها الفارابى أسماء الإشارة. وقد تردد هذا الاصطلاح كثيرا فى كلام البصريين والكوفيين مثل سيبويه[١١].، والزجاج [١٢] وابن قتيبة[١٣]، ومنهم من عنى به كذلك الاسم الموصول والضمائر وما أشبهها.

---

(١) ١/ ٢٥٤. (٢) ١/ ٧٧ وغيرها. (٣) ١/ ٧٩.
(٤) إصلاح المنطق ص ٢١٥. (٥) المرجع السابق ص ٢١٧، ٢٢٠.
(٦) انظر ١/ ٨٠، ٨٩، ٩٠، ٢/ ٣٣٧ وغيرها. (٧) ١/ ٨٣. (٨) ص ٢٨.
(٩) ص ٢١٨. (١٠) ص ٣٨٦. (١١) الكتاب ١/ ٢٥٦.
(١٢) سر النحو و٤٨. (١٣) أدب الكاتب ص ٢٧٧.

المبحث الثالث

التذييلات

أتبع الفارابى كثيرا من أبواب الأفعال بفصول تذييلية تناول فيها بالتفصيل أنواع المشتقات وتعرض لكثير من الأحكام التصريفية العامة. وكان غرضه من ذلك الجمع بين المادة اللغوية المسموعة، والأخرى المقيسة. وبذلك يضم معجمه أكبر قدر ممكن من ألفاظ اللغة، ما لا ضابط له بالنص عليه، وما له ضابط بذكر قاعدته وكيفية اشتقاقه.

وكان تركيزه فى هذه التذييلات على أمور:

١ - بيان المصادر من كل باب كقوله فى باب فَعَل يفعُل: «والمصدر السالم (أى القياسى) فى هذا ما كان على الفَعْل أو الفُعول؛ الفَعْل للمتعدى فى القياس والبناء والفُعول للازم ويتبادلان. وربما اجتمعا مثل قولك سكت سَكْتا وسُكوتا .. وربما جاء المصدر من هذا الباب على فُعْل وهو قليل، وعلى فِعْل وهو أيضا فى القلة مثل الأول وهما من أبنية الأسماء ... ويجىء على فَعَل وليس من قياس مصادر هذا الباب .. وربما جاء على الفَعال وهو من أبنية الأصوات والأدواء وما قاربهما .. ويجىء على فعالة إذا كان كالولاية للشىء كما تقول كتب كتابة .. وفعْلَة قليلة وهى جنس من الفَعل والحال التى يفعل عليها، واختلطت بالمصادر فى بعض الكلام كقولك رَقَب رِقْبة وفطِن فطْنة .. وكذلك الفَعْلة قليلة، وهى من بناء المرة الواحدة، وربما جاءت فى موضع المصدر كقولك الرَّجْفة والرَّحمْة .. ويجىء على فَعَلان إذا كان معناه الحركة والذهاب والمجىء كقولك خفق القلب خفقانا.. ويجىء على فعلان وهو قليل فى هذا نحو كتم كتمانا، وفُعلان جد قليل نحو بطَل بُطْلانا، وقد جاء على فعيل وهو نزر جداً .. وفَعالية قليلة كقولهم عِلَن الشىءُ علانية. .. وقد جاء على فَعَاله، وليس من بنائه وهو من بناء الطبائع (يعنى فعُل يفعُل) ... ويجىء على فَعال، وذلك قولك كَسَد كسادا .. وعلى فعال نحو كتب كتابا .. ويجىء على فَعِل وهو قليل عزيز وهو قولك خَنَق خَنِقا ....[1].

٢ - بيان النعوت من كل باب وذلك كقوله فى باب «فعِل يفعَل»: وما كان واقعا (أى

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ١٣٩ وما بعدها.

متعديا) من هذا الباب فإن نعته على فاعل مثل قدمت البلد فأنا قادم وركبت الدابة فأنا راكب، وربما جاء على فاعل وفعل مثل قولك حذر الأمرَ فهو حاذر وحذر قال الشاعر:

حَذِرٌ أمورا لا تُخاف وآمن   ما ليس منجيه من الأقدار

وما كان غير واقع فإن نعته فى أكثر الكلام على فَعِل وربما جاء على فَعِل وفاعل مثل قولك لبث فهو لابث ولبث قال الله تعالى: «لابثين فيها أحقابا» وقرأ بعضهم: لَبِثين فيها .. وقد يأتى النعت من هذا الباب على فَعيل وهو مثل قولك سلم فهم سليم .. وما كان من النعوت على معنى الجوع والعطش وما قاربهما أو ضادهما فهو على فَعْلان مثل قولك جوعان وشبعان وعطشان وريان .. وربما جاء النعت فى هذا الباب على فَعْل مثل شَكِسَ فهو شَكْسٌ وشَثِنَ كفه فهو شَثْن الكف .. قال امرؤ القيس:

وتعطو برَخْص غير شَثْن كأنه   أساريعُ ظبى أو مساويكُ إسْحِلِ

وقد جاء بعض النعوت على فَعِل وفعُل جميعا، قالوا عجِل وعَجُل وحذِر وحذُر...[1].

٣- كيفية أخذ اسم الزمان والمكان والمصدر الميمى كقوله فى باب «فعَل يفعل»: و«المَفْعل إذا أريد الموضع مكسور. وهذا مذهب يُفرد به هذا الباب من بين أخواته وذلك أن المواضع والمصادر فى غير هذا الباب يُرَدُّ كلها إلى فتح العين .. ولم يُكْسَرْ شىء فيما سوى المكسور إلا فى حروف معدودة.. وهى المسجد والمطلع والمنسك والمسكن والمنبت والمفرق وقد جاء فى بعضها الفتح أيضا»[2].

وقوله فى باب «أفْعَلَ»: و«الموضع من هذا الباب على مُفْعَل بضم الميم وفتح العين. قال الله تعالى: «وقل رب أدخلنى مُدْخَل صدق وأخرجنى مُخْرَج صدق». والموضع والمفعول والمصدر صورة واحدة..»[3].

٤- كيفية أخذ فعل الأمر وضبط ألفه فى كل باب كقوله فى باب «فَعَّل» الأمر من هذا الباب كَلِّمْ بغير ألف لتحرك الحرف الثانى فى يُفَعِّل. وتحركه لمجاورته حرفا ساكنا وهو الحرف المدغم فى مثله[4].

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ٢٥٦ وما بعدها.
(٢) ٢/ ١٩٠.
(٣) ٢/ ٣٣٦.
(٤) ٢/ ٣٧٩.

وقوله فى باب «فاعَلَ»: «الأمر من هذا الباب فاعلْ بغير ألف لتحرك الحرف الثانى فى يُفاعل. وإنما تحرك لمجاورته ألفا لينة، والألف اللينة لا تكون إلا ساكنة»(١).

وقوله فى باب «فعَل يفعَل» : «وألف الأمر تضم من المضموم العين فى المستقبل لأنها ألف وصل. وإنما جلبت لسكون الفاء فى «يفعُل» وكانت هذه الألف لا حكم لها فأُتبعت العين. وكسرت فى باب «يَفْعَل» فرقا بين الأمر والخبر»(٢).

وقوله فى باب فعَل يفعِل المثال «الأمر من هذا الباب عدْ بحذف الواو، لأن الأمر أبدا يُبنى على المستقبل. وكان المستقبل منه حذفت واوه»(٣).

وقوله فى باب فعَل يفعِل مما اعتلت فاؤه ولامه: «الأمر منه قهْ بهاء تدخلها، لأن العرب لا تنطق بحرف واحد، وذلك أن أقل ما يُحتاج إليه للبناء حرفان، حرفٌ يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، لأن الحرف الواحد لا يحتمل ابتداء ووقفا معا، لأن هذا حركة وذاك سكون وهما متضادان فلا يجتمعان، فإذا وصلته بشيء ذهبت الهاء استغناء عنها»(٤).

٥- معانى صيغ الزوائد، كقوله فى باب «أَفْعَلَ»:

وهذا الباب يأتى لوجوه كثيرة :

من ذلك أن يأتى أفعل بمعنى فَعَل سواء مثل قولك سَعده الله وأسعده، ونبت البقلُ وأنبت، وأنشد الفراء:

رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم   قطينا لهم حتى إذا أنبت البقلُ

أى نبت. ومن ذلك قراءة من قرأ: تُنبت بالدهن. ويجوز أن تكون الباء زائدة .. ومنه أن يكون أفعل مجاوز فَعَل إذا كان لازما مثل قولك أقعده فقعد وأجلسه فجلس.

ومنه أن يكون أَفْعَلَ: جاء بذلك كقولك ألام أى أتى بما يُلام عليه، وأَخسَّ أى أتى بخسيس.

ومنه أن يكون أَفْعَلَ بمعنى حان منه ذلك كقولهم أصرم النخلُ وأقطف الكرمُ.

(١) ٢/ ٣٩٣.

(٢) ٢/ ١٣٩.

(٣) ٣/ ٢٥٦.

(٤) ٣/ ٢٥٨.

ومنه أن يكون أفعل الشيءُ أي صار ذلك في إبله وغنمه وأصحابه وأشباه ذلك كقولك أقطف الرجل: صارت دابته قطوفا، وأخبث الرجلِ: صار أصحابه خبثاء، ومنه أن يكون أفعلت الشيءَ بمعنى وجدته كذلك كقولك أحمدْتُ الرجلَ وجدته محمودا.

ومنه أن يكون أفَعَلَ لازم فَعَّل كقولك فطَّرته فأفطر وبشَّرته فأبشر ..

ومنه أن يكون أفعل الرجلُ صار إلى ذلك كقولك أقهر الرجلُ أي صار إلى حال يقهر عليها.

ومنه أن يكون أفعل مخالفا لفعَل نحو أفرى الأديمَ قطعه على جهة الإفساد وفراه قطعه على جهة الإصلاح.

ومنه أن يكون أفعل بمعنى فعَّل سواء نحو أخبر وخبَّر.

ومنه أن يكون أفعل على معنى لايراد به شيء من هذه المعانى إنما هو بناء على حياله نحو أشفق عليه وألح فى المسألة[1].

٦- أحكام تخص بعض الأبواب دون بعض ومن ذلك:

أ- ذكره سر المخالفة بين حركة الماضى الثلاثى ومضارعه، كقوله فى باب فعَل يفعُل: «وذلك أن الماضى مخالف للمستقبل فى المعنى فوجبت المخالفة بينهما فى بناء أمثلتهما، فلما فُتحت العين فى الصدر (الماضى) لزم ضمها أو كسرها فى التلو (المضارع)، ولم يجز فتحها إلا أن يعتل الحرف (بمعنى أن توجد فى الحرف علة تلحقه بأن يكون فيه أحد حروف الحلق)، ولما كسرت فى الصدر وجب فتحها أو ضمها فى التلو، ولم يجز كسرها فاستعمل من هذين المذهبين أحدهما، وأهمل الآخر إلا فى الشاذ مثل نعِم ينعُم وفضِل يفضُل..»[2].

ب- ذكره السر فى اشتمال باب فعَل يفعَل على أحد حروف الحلق وهو قوله: «وهذا الباب ليس من دعائم الأبواب لأنه لا يصح إلا أن يكون موضع العين منه أو اللام أحد حروف الحلق، وهى العين والغين والهاء والحاء والخاء والهمزة.

---

(١) ٢/ ٣٣٦ وما بعدها.

(٢) ديوان الأدب ٢/ ١٣٨، ١٣٩.

ولم يرض ابن جنى باعتبار هذه الأمثلة ونحوها من الشاذ، وإنما عدها من تداخل اللغات وتركيبها (الخصائص ١/ ٣٧٥). وشرح ذلك بقوله: «فنعم فى الأصل ماضى يَنْعُم فى الأصل مضارع نعْم ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نعم لغة منيقول ينعُم فحدثت هناك لغة ثالثة (الخصائص ١/ ٣٧٨)

وذلك أن هذه الحروف متسفلة المخارج فشابوا ذلك بشىء من التصعد ليعتدل الكلام وهذا فى الأصل إنما هو يفعُل أو يفعَل فلما ألحقت هذه العلة رد إلى الفتح»(١).

جـ- حديثه عن لزوم باب فعُل يفعُل وسر التزام الضم فى الماضى والمضارع معا، وذلك قوله: «وهذا الباب للطبائع فلذلك لم يأت واقعا، لا يكون فعُلته إلا كلمة واحدة رواها الخليل، قال وهى قولك: رَحُبَتكْ الدار»(٢) وقوله: «وإنما ضُم المستقبل من هذا ولم يخالف به فى بناء الماضى ... وذلك أن الضمة جعلت دليلا على الطبائع فإذا كسرت أو فتحت ذهب ذلك المعنى(٣).

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ٢٢٢. وتعليل الفارابى هنا مخالف لما قاله سيبويه فى الكتاب. يقول سيبويه: «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت فى الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذى فى حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو. وكذلك حركوهن إذا كن عينات. ولم يُفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء لأنها من الحروف التى ارتفعت، والحروف المرتفعة حيز على حدة. فإنما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع وكره أن يتناول للذى قد سفل حركة من هذا الحيز» (الكتاب ٢/ ٢٥٢).

والعبارتان تتفقان فى اعتبار حروف الحلق متسفلة المخارج وأن هناك ملاءمة بين الفتحة وهذه الحروف ولكنهما تختلفان فى تحديد هذه الملاءمة.

فالفارابى يرى أن الفتحة متصعدة وحروف الحلق متسفلة وخلط بينهما ليشوب الفعل شىء من التصعد فى حين أن سيبويه يرى أن الفتحة من حيز حروف الحلق فهى متسفلة مثلها.

والدراسات الصوتية الحديثة وإن وافقتهما فى وجود ملاءمة بين الفتحة وهذه الحروف فهى تخالفهما فى تحديد هذه الملاءمة. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «إن أصوات الحلق تناسب فى الغالب وضعا خاصا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه فى الفتحة» (من أسرار اللغة ص٣٣)، وما تعرفه من وضع اللسان فى الفتحة يتلخص فى أنه يبلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه من هبوط فى قاع الفم، والفراغ بين اللسان والحنك حينئذ يكون أوسع ما يمكن فى هذا الوضع (الأصوات اللغوية ص٣٧). وبما أن حروف الحلق ليس لها نقطة التقاء فى الفم فقد ناسبها المجرى المتسع مع الفتحة.

(٢) ديوان الأدب ٢/ ٢٧٨

(٣) ديوان الأدب ٢/ ٢٧٩، ويقرب هذا من تعليل ابن جنى فى الخصائص وهو قوله: «وأما موافقة حركة عينه فلأنه ضرب قائم فى الثلاثى برأسه. ألا تراه غير متعد ألبتة. وأكثر باب فعَل وفعِل متعد. فلما جاء هذا مخالفا لهما. خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركتى عينه وخولف بين حركتى عينيهما (الخصائص ١/ ٣٧٦) وقريب منهما ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس من احتمال كون «هذه الأفعال فى الأصل مفتوحة فى الماضى، ثم لقصد المبالغة فى معناها حولت فى الماضى فقط إلى صيغة أخرى، وذلك بضم العين. ويستأنس لهذا الرأى بما يذكر، النحاة من إمكان تحويل «فعَل» حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالعزيزة فى صاحبه أو للتعجب فينسلخ حينئذ عن الحدث.

فليس هذا الباب باب أصلياً من أبواب الثلاثى وطرق اشتقاقه، وإنما هو فرع الباب آخر لقصد الزيادة فى معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاماً (من أسرار اللغة ص٣٨)

د ـ ذكره كثيراً من أحكام الإعلال فى أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة كقوله فى باب فعِل يفعَل من المثال «الأمر من هذا الباب: ايجل وأصله بالواو فصارت ياء لكسرة ما قبلها. ولم تحذف الواو فى هذا الباب لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ولا بين فتحة وكسرة»(١).

وقوله فى باب فعَل يفعُل من ذوات الثلاثة: «قال كان فى الأصل قوَل وبعضهم يقول قوُل، ولكل مذهب تطرد عليه العلل، فلما تحركت القاف سكنت الواو ثم جرتها فتحة القاف إليها فصارت ألفا. فإذا قلت يفعل، قلت: يقول، وكان فى الأصل يَقْوُل على زنة يكتب إلا أن الواو بنيت على السكون، فلما سكنت نقلت حركتها إلى القاف قبلها فحركت بحركتها لئلا يجتمع ساكنان. فإذا أمرت قلت: قُلْ وكان فى الأصل «أُقْوُل» على زنة اكتب، إلا أن القاف لما حركت لتلك العلة سقطت الألف لأن علة اجتلاب الألف سكون الحرف المبتدأ، وسقطت الواو لاجتماع ساكنين، لأن اللام سكنت مع سكون الواو. فإذا ثنّيت قلت قولا فأعدت الواو إلى موضعها لتحرك اللام، وإنما تحركت لمجاورتها ألف التثنية، وكذلك أمر الجميع والمؤنث ومثناه، حتى إذا صرت إلى جمع المؤنث حذفت الواو لسكون اللام. والفاعل منه قائل بالهمز، وإنما هُمز لأن الواو من حظها السكون فاجتمعت معها ساكنةً ألفُ فاعل وهى ساكنة فلم يستقم حذف الواو لئلا يشتبه الكلام بالماضى، ولم تبدل منها ياء كراهية أن تخلط ذوات الواو بذوات الياء، فأبدلت منها همزة لأنها أختها. والمفعول مَقُول، وكان فى الأصل مَقْوُول فسكنت الواو الأولى ونقلت حركتها إلى القاف ثم سقطت إحدى الواوين لاجتماع الساكنين(٢).

تعقيب:

أهم ما نخرج به من هذه التذييلات:

١ ـ دلالتها ـ بالإضافة إلى المقدمة ـ على عقلية الفارابى الجدلة ومهارته فى الاستدلال ولباقته فى التخريج وحسن تعليله للأحكام وفقهه للغة العرب ووقوفه على أسرار تصريفاتها كقوله فى باب أفعل: «والأمر من هذا الباب بفتح الألف من غير أن تنظر إلى

(١) ديوان الأدب ٣/ ٢٦١

(٢) ديوان الأدب ٣/ ٤٠١

لحرف الثالث في «يُفعل»، وإنما فتحت لأن أصل الأمر أن يخرج على صورة المستقبل بعد إزالة الزائدة منه، فما بقي عليه الفعل فهو صورة الأمر وبناؤه، مع تسكين آخره.. ألا ترى أنك إذا أمرت من تقبّل يتقبل قلت تَقَبَّلْ، فقد وجدت فيه صورة المستقبل بعد إزالة أوله عنه وتسكين آخره.. ونحتاج في بعض المواضع إلى ألف الوصل ليبتدأ بها، وذلك إذا كان الحرف الذي يلي الزائدة حرفا ساكناً، فلما سقطت الزائدة لم يمكن أن تبدأ بساكن فاجتلبت الألف ليقع بها الابتداء، وذلك مثل قولك اقتُل واضرِب واشرَب، ثم جئنا إلى هذا الباب ففتحنا الألف منه في الأمر لأن أكرم يُكرم هو في الأصل أكرم يؤكرم.. فأسقطت الهمزة الأولى في الخبر عن المتكلم لاجتماع همزتين ثم بنيت أخواته عليه وأخرج الأمر مخرج قَرْمط ودحرج.. والمصدر من هذا الباب يجيء مكسور الألف فرقا بين المصدر والجمع مثل الإصباح والأصباح»[1].

وقوله في باب فعَل يفعِل المضاعف:

«إذا أمرت من هذا الباب كسرت الألف بناء على «يفعل» ومجراه كمجرى المضموم العين إلا أنه لا يجوز أن تضم اللام[2] فيما أدغم من الأمر في مثل قولك «نمَّ»، لأنه ليس قبل ذلك ضمة فتتبعها إلا أنها إذا اتصلت بالهاء جاز ذلك كقولك» نِمُّهُ تتبعها الضمة التي بعدها في الهاء»[3].

وقوله في باب فعَل يفعِل من المثال:

«الأمر من هذا الباب «عدْ» بحذف الواو لأن الأمر أبدا يبنى على المستقبل وكان المستقبل منه حذفت واوه. واختلفوا في علة حذفها فقال بعضهم حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة وهما متجانسان والواو مضادتهما.

فإن قال قائل فهذه قد حذفت إذا وقعت بين ياء وكسرة فما بالها تحذف إذا وقعت بين تاء وكسرة أو ألف وكسرة أو نون وكسرة ـ قيل له: هذه الثلاث مبدلة من الياء والياء هي الأصل. والدليل على هذا الحكم أن فَعَلْتُ وفعْلنا.. مبنيات على فَعَل.

«وقال غير هؤلاء إنما حذفت الواو ليكون ذلك فرقا بين ما يقع وبين ما لا يقع، فما وقع كان بحذف الواو وما لم يقع كان بإثباتها.. فإن قال قائل: كيف خص الواقع منهما

---

(١) ٢/ ٣٣٥ (٢) سبق أن قال الفارابي في المضموم العين إنه يجوز في لامه الضم والفتح والكسر.
(٣) ٣/ ١٤٥

بحذف الواو؟ قيل له لأن المفعول من تمام الكلام متصل بالحديث فصارت هذه الكلمة أولى بالحذف لطولها.

«وقال غيرهم: حذفت الواو لوقوعها بين فتحة وكسرة، فيدخل على القائل بهذا أنه يقال موقِع وموضِع وموعد وما أشبه ذلك.. فله أن يخرج بأن يقول إن هذه فى الأسماء، وحكم الأسماء خلاف حكم الأفعال لخفة الأسماء وثقل الأفعال، وكانت الأسماء لخفتها تحتمل ما لا تحتمله الأفعال لثقلها»(١).

٢ ـ تكشف هذه التذييلات ـ بالإضافة إلى المقدمة ـ عن مكانة الفارابى اللغوية، وتبين عن غزارة محفوظاته ووفرة محصوله وسعة اطلاعه على لغة العرب وتمكنه من ناصيتها، وأنت تلمس ذلك بوضوح فى استقصائه لأوجه ما يعرض له من القضايا وفى تلك الأحكام الحاسمة الجازمة التى يقرر بها أن العرب تستعمل هذا اللفظ أولا تستعمله، أو أن مشهورى الثقات حكوا ذلك البناء أو لم يحكوه، أو أن هذا البناء مستعار من بناء آخر، أو أنه خاص بالأسماء، ونحو ذلك:

كقوله فى باب فعُل يفعُل: «وبناء مصادر هذا الباب مقصور على ثلاث صور، فَعالة وفُعولة وفَعِل نحو خطُب خَطابة وجعُد جُعودة وعظُم عظَما، فأما غيرهن فبناء غيره اختلط به ودخل فيه واستعير له وذلك نحو كرُم كرَما، استعير له الفَعَل من «فعِل يفعَل».. ودخل فى هذا الباب بعض أمثلة الأسماء كما دخل فى غيره، وذلك مثل قولك جمُل جمالا وسخُو سخاء»(٢).

وقوله أثناء حديثه عن الأمر من فعَل يفعُل المضاعف: «والإظهار لغة أهل الحجاز قال الله تعالى: «واغضُض من صوتك» وقال الدؤلى:

اعدد(٣) من الرحمن فضلا ونعمة ∴ عليك إذا ما جاء للخير طالب

---

(١) ٣/٥٦

(٢) ٢/٢٧٨

(٣) فى أمالى القالى: وعُدّ.. (٢/٢٠٢)

ولم يرد البيت فى الأغانى ولا فى معجم الأدباء، كما لم يرد فى ديوان أبى الأسود تحقيق عبدالكريم الدجيلى وإ فى أبيات ذل الديوان صـ٢٢٩ نقلا عن الأمالى، والبيت برواية الفارابى فيه خرم (تحويل فعولن إلى عولن)

والإدغام لغة أهل نجد قال جرير:

فغُـضّ الطـــرف إنــك مـن نُميــر ∴ فـلا كعبـا بلغـت ولا كــلابـا

وفى الأمـر إذا أدغم ثلاث لغات: الفـتح والضم والكسـر إذا كـان الفعل على يفـعُل مضموم العين، والفتح أكثر. فمن فتح فلخفة الفتحة لأن اللام كانت ساكنة فلما سكن ما قبلها ردت هذه إلى الفـتح لئلا يجتمع ساكنان، ومن ضم فعلى إتبـاع اللام ضمة الحرف قبلها، والعـرب تتبع الشيء الشيء كثيـرا، قال الله تعالى: «قل انظروا مـاذا فى السموات الأرض» فتـضم اللام وتكسر فمن ضم فـعلى إتباع اللام الضمـة التى قبلها، ومن كـسر فعلى أن الساكن إذا حرك كان مرجعه إلى الكسر...»(١).

وقوله فى باب فـعَل يفعُل من المثال «يقـال وجَد يجُد. وهذه يتيمـة لا أخت لها، وهى مع ذلك لغة عامر وحدها»(٢).

وقوله: «فإذا كـانت العين مضمومة (مَفْعُل) فإن الكسـائى يقول: ليس على هذا البناء إلا حرفان: مَكْرُم ومعَوُن»(٣).

وقوله «وأصل ضيـزى بالضم، لأنها نعت والنعت لا يكون على فِعْلى، وإنما فِعْلى من أبنية الأسماء مثل الشِّعْرى»(٤).

وقوله «كل ما كان على فِعَّال من الأسماء أبدل من أحـد حرفى تضعيفه ياء، مثل دينار وقيراط»(٥).

وقوله «فعل قليل فى الأسماء والصفات»(٦).

وقوله «مَفَّعِل ليس من البناء. وقد جاء حرفان نادران منُتن ومنْخر لم يأت غيرهما(٧).

٣ ـ اشتمالها ـ هى والمقدمة ـ على كثيـر من النظريات اللغوية ومنها ما لا يزال معترفا به حتى الآن، كنظـرية التوهم، أما مـا يعرف الآن باسم القيـاس الخاطيء، كـقوله فى باب الافتعـال من المثال كالاتزان «وقد بُنيت علـى هذا الإدغام أسماء من المثال تـوهما أن التاء أصليـة، لأن هذا الإدغام لا يجـوز إظهاره فى حـال، فمن تلك الأسـماء التُّخَمـة والتُّجاه والتُّراث والتقوى والتُّكَلة والتُّكْلان والتُّهَمة»(٨).

---

(١) ٣/ ١٣٥، ١٣٦ (٢) ٣/ ٢٤٨ (٣) ١/ ٨٢
(٤) ٣/ ٣٧٩ (٥) ١/ ٣٣٨ (٦) ١/ ٨١
(٧) ١/ ٨٣ (٨) ٣/ ٢٨١

ونظرية المخالفة بين حركة الماضى والمضارع فى الثلاثى المجرد، وقد سبق الحديث عنها.

٤ ـ ظهور شخصيته فيها، واهتداؤه إلى حقائق غابت عن ذهن السابقين وتعبيره عن رأيه الخاص فى كثير من الأحيان:

أ ـ كقوله: واختلفوا فى ياء مَخيط، فقال بعضهم إنها الياء الأصلية والذى حذف واو مفعول ليُعرف الواوى من اليائى، وقال آخرون إنها واو مفعول قلبت ياء والذى حذف الياء الأصلية. وهذا هو القول، لأن الواو مزيدة للبناء ولا ينبغى لها أن تحذف، والأصلى أحق بالحذف لاجتماع الساكنين..[1].

ب ـ ومن ذلك تركه عد همزة الوصل من حروف الزيادة بخلاف السابقين، فاستفعل عنده مزيدة بالسين والتاء فى أولها، وافتعل مزيدة بالتاء بين الفاء والعين، وانفعل مزيدة بالنون فى أولها.

وهذا سليم جدا لأن الألف هاهنا ليست من حروف المعانى وإنما جىء بها لمجرد التوصل للنطق بالساكن دون أن يكون لها تأثير فى معنى الصيغة. ومما يدل على تفطنه لذلك وقصده إليه قصدا أنه عد ألف المفاعلة من حروف الزيادة، وهذا عين الصواب، لأنها زيادة تؤثر فى معنى الصيغة فلابد من عدها وإدخالها فى الاعتبار.

جـ ـ كما أنه ميز فى حديثه عن فعل الأمر بين نوعين من الأفعال: الأفعال الاختيارية، وهى ما يكون لفاعلها حرية واختيار، وهذه كان يبين لنا كيفية أخذ الأمر منها، والأفعال الإجبارية التى ليس لفاعلها إرادة فى حدوث الفعل، وإنما هو واقع تحت مؤثر آخر، وهذه لم يتحدث عن كيفية أخذ فعل الأمر منها، لأن فاعل هذه الأفعال مسلوب الإرادة لا يوجه إليه طلب، فهو أشبه بالفعل المبنى للمجهول الذى يسند إلى غير فاعله، ولذا لم يصح أخذ فعل الأمر منه. أما هذه الصيغ التى اعتبرها كذلك فهى «انفعل» و«تفاعل» و«تفعلل».

٥ ـ وبخصوص حديثه عن معانى صيغ الزوائد نلاحظ أنه توصل إلى أشياء تحسب له وتعد من محاسنه منها:

---

(١) ٣/ ٤١٢

أ ـ أنه اهتدى إلى معان لم أجدها عند السابقين، وقد ساعده على ذلك ترتيب معجمه، ومن ذلك ذكره أن صيغة «استفعل» وردت بمعنى فتحتان أَنَى ذلك مثل استرقع الثوبُ واستحفر النهرُ واستحصد الزرعُ[1] وهذا المعنى لم يذكره سيبويه فى كتابه، ولا ابن قتيبة فى أدب الكاتب، ولا المبرد فى المقتضب.

كما أنه ذكر لصيغة انفعل أربعة استعمالات وهى:

١ ـ استعمالها مطاوعة لفَعَل وهو الأصل.

٢ ـ استعمالها موافقة لفعَل نحو هَمَل الدمع وانهمل.

٣ ـ استعمالها مطاوعة لأفعل نحو أزعجه فانزعج.

٤ ـ استعمالها دون أن يكون لها فعل متعد نحو انسرب الثعلب فى جحره[2].

ولم يتحدث ابن قتيبة عن هذه الصيغة، وذكر لها سيبويه استعمالا واحدا[3].

ب ـ لم يميز السابقون له بين استعمال صيغة «افتعل» إلى جانب «فَعَل» بمعنى واحد وبين استعمالها مغنية عن «فَعَل» وقد ميز هوبينهما، فعد من الأول جذب واجتذب. وقلع واقتلع، ومن الثانى ارتجل الكلام واحتبى بثوبه.

ولكننا نأخذ عليه أنه لم يتحرر كلية من تبعيته لسابقيه، بل دار فى فلكهم وسار خلف غبارهم، فكان فى معظم ما ذكره من معانى هذه الصيغ ناقلا عنهم. وقد كان فى إمكانه بعد أن رتب المادة اللغوية ترتيباً جديداً أن يستقل بالاجتهاد، ويحاول أن يدرس الصيغ صيغة صيغة ويرتب معانيها بحسب كثرة ورودها ترتيبا تنازلياً، ولكنه لم يفعل:

أ ـ فالمعانى التى ذكرها لصيغة استفعل مثلا وهى:

١ ـ بمعنى سؤال السائل وطلبه الفعل مثل استعجله أى طلب عجلته.

٢ ـ بمعنى تفعل نحو تكبر واستكبر.

٣ ـ بمعنى التحول من حال إلى حال نحو استنسر البُغاث.

٤ ـ بمعنى عدّ الشيء شيئاً آخر نحو استملحه عده مليحا.

---

(١) ٢/٤٣٦

(٢) ٢/٤٢٧، ٤٢٨

٥ ـ بمعنى فعل نحو قر واستقر.
٦ ـ بمعنى أفعل نحو أخرج واستخرج.
٧ـ بمعنى آن منه ذلك نحو استحصد الزرعُ.

أقول: هذه المعانى كلها عدا المعنى الأخير ذكرها سيبويه فى كتابه[(١)] وتكاد تتفق عبارتهما وأمثلتهما.

ب ـ والمعانى التى ذكرها لصيغة «أفعل» تكاد تتطابق فى لفظها وأمثلتها مع ما ذكره لها ابن قتيبة. وكل ما للفارابى أنه جمعها فى مكان واحد فى حين أن ابن قتيبة وزعها فى كتابه على أماكن عدة[(٢)].

بل إننا نجد فى أدب الكاتب معانى للصيغة لا نجدها فى ديوان الأدب مثل ورود أفعلت الشىء بمعنى عرضته للفعل نحو أقتلت الرجل عرضته للقتل، وأبعت الشىء عرضته للبيع[(٣)] وورود أفعلت الشىء بمعنى جعلت له ذلك نحو أقبرت الرجل جعلت له قبرا يدفن فيه[(٤)].

وهكذا يمكننا أن نرجع ـ دون تردد ـ معظم ما ذكره من معان لصيغ الزوائد إلى «أدب الكاتب» لابن قتيبة، أو «الكتاب» لسيبويه دون أن نتجنى عليه أو نبخسه حقه.

كما نأخذ عليه أنه لم يذكر معانى الصيغ المجردة الثلاثية من الأفعال، فلم يذكر معنى «فعَل» ولا «فعِل» مع أنهما يأتيان لمعان كثيرة[(٥)]، كما لم يذكر معانى الصيغ المزيدة على أربعة أحرف مثل تفعلل الذى يجىء مطاوعاً لفعلل كجوربه فتجورب[(٦)].

---

(٣)٢/ ٢٣٨

(١) الكتاب/ ٢/ ٢٣٩، ٢٤٠

(٢) انظر «أدب الكاتب»: باب فعلت وأفعلت باتفاق ص٤٦١ ـ ٤٦٨ باب أفعلت الشىء وجدته كذلك ص٤٧٣، ٤٧٤، باب أفعل الشىء أتى بذلك واتخذ ذلك ص٤٧٨، باب أفعال الشىء صار كذلك وأصابه ذلك ص٤٨٧، باب أفعلته ففعل صـ٤٨٤، باب أفعل الشىء حان منه ذلك ص٤٧٥، وانظر باقى معانى صيغة أفعل ص٤٩١، ٢٩٢

(٣) من العجيب أن الفارابى ذكر هذا المعنى أثناء عرضه للمادة اللغوية ولم يذكره عن معانى الصيغة آخر الباب.

(٤) أدب الكاتب ص٤٩١، ٤٩٢

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٦، ١٥٧

الفصل الثالث*

مصادر ديوان الأدب

كان الفارابى مقلا جدا فى ذكر أسماء الرواة وعلماء اللغة الذين نقل عنهم، ولم يذكر فى كتابه مرة واحدة اسم مرجع من المراجع التى استمد منها مادته اللغوية واعتمد عليها فى معجمه. ولهذا يحتاج استخلاص مصادره إلى القيام بمقابلات وموازنات كثيرة مع كتب اللغة التى سبقته أو لحقته.

وقد استفدت فى تحديد مصادر ديوان الأدب من الحقيقة التى إثبتُّها فى مكان آخر وهى أن الجوهرى اعتمد اعتمادا كبيراً على ديوان الأدب، أو على الأقل على مصادره الرئيسية. وقد وجدت الجوهرى يكثر ـ بالنسبة للفارابى ـ من الإشارة إلى المراجع وأسماء الرواة وعلماء اللغة. ولذلك كان الطريق الصحيح وإن كان طويلا وعسرا ـ هو مقابلة مادة «ديوان الأدب» على مادة «الصحاح» فما كان منها منسوبا فى الصحاح إلى صاحبه يضاف إلى ما نسبه الفارابى إلى أصحابه، وبذلك تتجمع مادة لغوية كثيرة نسبيا منسوبة إلى رواتها وأصحابها، وبعد مقابلة هذه النصوص على مصادرها الأصلية، أمكن الخروج بالحقائق الآتية:

١ ـ لم يعتمد الفارابى فى معجمه اعتمادا كبيرا على المعاجم التى سبقته، والتى كان أشهرها العين للخليل والجيم لأبى عمرو الشيبانى والجمهرة لابن دريد. وقد استخلصت هذه الحكم مما يأتى:

أولا: بالنسبة للخليل وابن دريد:

أ ـ قابلت شواهد العين والجمهرة على شواهد ديوان الأزدب فوجدت بينها اختلافا كبيرا سواء منها شواهد القرآن أو الشعر أو الأمثال أو الحديث.

ب ـ كذلك قابلت المادة اللغوية بعضها ببعض، فوجدت أوجه الاختلاف أوضح من أوجه الاتفاق، كما يظهر من النموذج المقارن الآتى:

الخليـــل	ابن دريـــد	الفـــارابى
ثعلب: ١ ـ ثعـلبَ الـرجلُ: جـبن وراغ كقول الشاعر: وإن رآنى شاعر تثعلبَ		
٢ ـ الثعلب الذكر والأنثى ثُعالة	الثـعلب مـعـروف والأنثى ثعلبـة (وتسمى الاست أيضاً ثعلبـة) والثُّعْلُبـان الذكـر من الثعالب أيضاً.	الثعلب واحد الثعالب، والثُّعْلُبان ذكر الثعالب وقال: أَرَبٌّ يبول الثعلبان برأسه ∴ لقد ذل من بالت عليه الثعالب أرض مثعلبة أى ذات
٣ ـ		ثعالب ـ بكسر اللام ـ ثعلب الرمح مادخل فى
٤ ـ ثعلبُ الرمح ما دخل من عامل صدره فى جُبّة السنان وقال بعضهم الثعلب خشبة صلبة تبرى ثم تدخل فى قصبة القناة ثم يركب فيها السنان ويسمر بالكَلْب[1]. قال لبيد: يُغْرق الثعلبَ فى شِرّته ∴ صائب الخدمَة من غير فشل[2]	الثـعلب طرف الرمح الذى يدخل فى جُبة السنان قال الراجز مالك بن عوف: ∴ وأطعن النجلاءَ تهوى تهر ∴ لها من الجوف رشاشٌ منهمر . ∴ وثعلب العامل فيها منكسر	الجبة والثعلب: حجر المربد الذى يسيل منه ماء المطر.

(١) الكلب: المسمار.

(٢) كذا فى العين ١/ ١٨٥ وصحتها الجذمة كما فى الديوان (ص١٤ ـ تحقيق بروكلمان) والجذمة الإسراع عن ابن الأعرابى (اللسان: جذم)

الخليـــل	ابن دريـــد	الفـــارابى
من غير فشل قـوله: فى شـرته أى فى أول ركضه وسرعته. والشعلب الحجر[1] الـذى يسيل منه ماء المطر.	منكسر ∴ والثعلب أيضاً مخرج الماء من جرين التمر.	
٥ ـ	الثعالب قبائل من العرب شتى: ثعلبة فى بنى أسد وثعلبة فى بنى قيس أبو قيس بن ثعلبة، وثعلبة بن جعفر بن يربوع فى بنى تميم. والثعالب فى طيىء قبائل وثعلبة في ربيعة.	ثعلبة من أسماء الرجال
٦ ـ الثعلبية اسم مكان والثعلبية عَدو أشد من الخَبَب من عدو الفرس.	وقرب الفرس تقريباً وهو تقريبان: التقريب الأدنى وهو الإرخاء والتقريب الأعلى وهو الثعلبية.	
٧ ـ		ثعلب لقب أحمد بن يحيى
جـوب ١ ـ الجواب ترديد الكلام		هو الجواب
٢ ـ تقول أساء سمعا فأساء جابة، من أجاب يجيب	يقال أجبته جابةً وإجابة	وأجاب عن سؤاله بالصواب والجابة الاسم من أجاب يجيب يقال في المثل: أساء سمعا فأساء جابة.

(١) ١/ ١٨٥، وفى اللسان: الحُجر

الخليـــــل	ابن دريـــد	الفـــارابى
٣ـ		استجاب له أى أجابه
٤ـ		المجاوبة: لمحاورة. يقال: إنه لحسن الحبيبة من الجواب، وتجاوب القوم أجاب بعضهم بعضا. ويقال للرجل إذا كان ناصحا هو ناصح الجيب هو الجيب. وجوب
٥ـ	جيب القميص مشتق من جبْت الشيء.	القميص: تقوير جيبه (فعْل يفعُل) وجاب يَجيب لغة فى جاب يجوب قال الراجز يصف ناقته: باتت تجيب أدعج الظلام ∴ جيب البيطر مدرع الهمام (فعَل يَفعلَ)
٦ـ والجَوْب: قطعك الشيء كما يجاب الجيب		
٧ـ	المجْوَب حديدة يجاب بها أَى يخصِف بها.	
٨ـ وجُبْتُ المفازة أى قطعتها	ويقال جبت الشيء أجوبه جوبا إذا قطعته، وكذلك فسر في التنزيل والله أعلم في قوله عز وجل: «وثمود الذين جابوا الصخر بالواد»	جَوْب البلاد: قطعها (فعل يفعل)
٩ـ		اجتاب الفلاة أى جابها

جـ ـ ذكر الفارابي اسم الخليل ثماني مرات ولم يذكر اسم ابن دريد مرة واحدة. وبمقارنة مادة ديوان الأدب على الصحاح لم أجد كذلك نقلا واحدا عن ابن دريد.

ومعنى هذا أن الفارابى لم ير الجمهرة ولم يرجع إليها فى تأليف معجمه، ولكنه رأى كتاب العين ورجع إليه واستفاد منه إلى حد ما. وإن كنا لا نعده من مصادره الرئيسية.

ثانياً: وبالنسبة لأبى عمرو الشيبانى وجدت الفارابى قد ذكر اسم أبى عمرو (فقط) فى ديوان الأدب ثمانى مرات[1] وبمقابلتى لمادة ديوان الأدب على الصحاح استطعت أن أستخلص ما يربو على مائة نص نقلها الفارابى عن أبى عمرو، وهذا قدر ليس بالقليل.

ولكن برجوعى إلى معجم الجيم للشيبانى لاحظت اختلافا كبيرا بينه وبين ديوان الأدب يتمثل فى إكثار صاحب الجيم من الشواهد واحتفاله بها احتفالا كبيرا بخلاف الفارابي، كذلك لاحظت اهتمام أبى عمرو الشيبانى بالإلفاظ الغريبة والحوشية وإكثاره منها بخلاف الفارابى، كما أننى لم أكد أجد شواهد مشتركة بينهما، فمعظم ما فى الجيم لا يوجد فى ديوان الأدب وكذلك العكس.

وفوق هذا لم أجد هذه النقول التى نسبها الفارابى والجوهرى لأبى عمرو لم أجدها فى كتاب الجيم، ولهذا يمكننا أن نحكم بأن ما جاء فى ديوان الأدب منسوباً لأبى عمرو أو ما نسبه الجوهري له لم يؤخذ من كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى، وإنما أخذ من غيره وخاصة من إصلاح المنطق والغريب المصنف (وقد استطعت فعلا أن أرد بعض هذه النقول إلى هذين الكتابين). وقد يكون هذان العالمان أخذاه من مؤلفات أخرى للشيبانى أو سمعاه منه مباشرة، فقد كانا من تلاميذه وممن نقلوا اللغة عنه[2]، وقد يكون أبو عمرو المنقول عنه هو أبو عمرو بن العلاء لا الشيبانى.

ومما يرجح أن الفارابي لم ير الجيم، ولم ينقل عنه ما رواه العلماء من بخل أبى عمرو الشيبانى به وإمساكه له واحتجازه عن العلماء، مما أفقده شهرته وأخمل ذكره ومنع تداوله.

٢ ـ بالمقارنة يمكننا أن نقول إن من المصادر الرئيسية لديوان الأدب كتابى الغريب

---

(١) ١/ ٢٠٩، ٤٦١، ٢/ ٤، ٧٣، ١٣٨، ٢٨٢، ٣/ ٤، ٣٦٧

(٢) معجم الأدباء ٦/ ٧٩، ٨٢

المصنف لأبى عبيد وإصلاح المنطق لابن السكيت، ويمكننا أن نوثق ذلك بالمقارنات الآتية:

الغريب المصنف	ديوان الأدب
قال الشاعر: عفت الديار محلُّها فمقامها بمنى تأبدغولها فرجامها فالقافية هى الميم والردف الألف التى قبل الميم. وإنما سميت ردفا لأنها خلف القافية[١]	الردف فى العروض الألف التى فى مثل قوله: عفت الديار محلها فمقامها وإنما سميت ردفا لأنها خلف القافية. والقافية هى الميم[٢].
قال الفراء: الإجازة فى قول الخليل أن تكون القافية طاء والأخرى دالا ونحو ذلك[٣].	الإجازة أن تكون القافية طاء والأخرى دالا ونحو ذلك[٤].
سمعت أبا عمرو يقول: الأقدر من الخيل الذى إذا سار وقعت رجلاه مواقع يديه والأحق الذى لا يعرق والشئيت العثور. وقال رجل من الأنصار: وأقدر مشرف الصهوات ساط كميت لا أحق ولا شئيت قال الأصمعى: الساطى البعيد الشحوة وهى الخطوة وقد سطا يسطو[٥]	الأقدر من الخيل الذى يضع رجليه مواضع يديه وقال: وأقدر مشرف الصهوات ساط كميت لا أحق ولا شئيت الأقدر ما وصفنا والصهوات جمع صهوة وهى مقعد الفارس. والساطى البعيد الشحوة والأحق الذى لا يعرق والشئيت العثور. وهذا قول أبى عبيد[٦].

(١) ص ٤٢٦ (٢) ١/١٨٩
(٣) ص٤٢٦ (٤) ٣/٤٢١
(٥) ص١١٤ (٦) ٢/٢٦٢

الغريب المصنف	ديوان الأدب
قال في باب المياه وأنواعها: والفضيض السائل[1]	قال أبو عبيد: الفضيض الماء السائل[2].
الأصمعي: يقال للحية إذا ضُربت فلوت ذنبها قد ارتعصت قال العجاج: أَنِّيَ لا أسعى إلى داعيَّةْ إلا ارتعاصا كادتعاص الحيةْ[3]	ارتعصت الحية إذا ضُربت فلوت ذنبها قال العجاج: أنى لا أسعى إلى داعية إلا ارتعاصا كارتعاص الحية[4]
القَنَاني: أتوني بزرافّتهم جماعتهم، وغير القناني يخفف[5]	يقال أتوني بزرافّتهم أي بجماعتهم هذا قول القناني وغيره يخفف[6]
أبوزيد: أقبست الرجل علما بالألف وقبسته نارا أقبسه إذا جئته بها. فإذا كان طلبها له قال أَقبسته بالألف. الكسائي: أقبسته نارا وعلماء وقد يجوز بلا ألف[7].	أقبست الرجل علما وقبسته نارا فإن كان طلبها له وأعانه عليها قال: أقبسته نارا. هذا قول أبي زيد. وقال الكسائي: أقبسته نارا وعلما سواء. قال ويجوز طرح الألف منهما[8]
وهي لَحمة الثوب ولُحمته. الكسائي: لَحمة الثوب لا غير[9]	وهي لُحمة الثوب ولُحمة البازي وقال الكسائي: لحمة الثوب بالفتح لاغير[10]

وقد راجعت كل النقول التي نسبها الفارابي إلى أبي عبيد فوجدتها جميعها في الغريب المصنف.

---

(١) ص١ٸ٩ — (٢) ٧٦/٣ — (٣) ص١٤٢

(٤) ٤٠٧/٢ — (٥) ص٢٢٨ — (٦) ٤٧٦/١

(٧) ص٢٥٦ — (٨) ٣٠٣/٢ — (٩) ص٤٠٦

(١٠) ١٧٥/١

إصلاح المنطق	ديوان الأدب
البكيلة السـويق والتمر يـؤكلان فى إناء واحد وقد بُلاًّ باللبن. وقـد بَكَل الدقيق بالسـويق إذا خـلطه. وقـد بكل علـينا حديثه أي خلطه. وقال الكلابى: البكيلة الأقط المطحون تبكله بالماء فتثريه كأنك تريَد أن تعجنه[١]	البكيلة السـويق والتمر يـؤكلان فى إناء واحد، وقد يبلان باللبن، وقال الكلابى: البـكيلة الأقـط المطحـــون تـبكله بـالماء فتثريه[٢].
الأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهـائـج. وعند أهل الأمـصـار الـسـيل والحريق[٣].	الأيهمان السيل والحريق[٤]
الخَبْر: المزادة وجمعها خُبور. ويقال ناقة خَبْر إذا كـانت غزيرة تـشبـه بالمزادة فى غُزْرها[٥].	الخَبْر: المزادة وتشبه بهـا الناقة فى غزرها فيقال لها: خبر[٦]
الغَمْر الماء الكـثـيـر ويقـــال رجل غَمْر الخُلُق إذا كـان واسع الخلق، وهو غـمْر الرداء إذا كان واسع المعـروف وإن كان رداؤه صغيراً. قال كثير: غمرُ الرداء إذا تبسم ضاحكا غَلقَتْ لضحكته رقابُ المال[٧] وقال في مَوضع آخر:	الغَمْر الماء الكثير، ويقال للفرس إذا كان كثـير الجرى جـوادا: غمـر، ويقال رجل غمْرُ الخُلُق إذا كان واسع الخلق، وغـمـر الرداء إذا كان واسع المعروف سخيا قال كثير: غمر الراء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب الماب[٩]

(١) ص٣٤٤
(٢) ٤٣٥/١
(٣) ص٣٩٦
(٤) ٢٢٣/٣
(٥) ص ٤٢
(٦) ص١٠٧
(٧) ص٤٢
(٨) ص٤
(٩) ١١٠/١

إصلاح المنطق	ديوان الأدب
ويقال بَهْراً له أى تعسا له حكاها أبو عمرو. وقال ابن ميَّادة: تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى بجارية بهرا لهم بعدها بهرا وقال أيضا: بهرا له فى معنى عجبا له[1]	ويقال بهرا له أى عجبا، وقال تعسا، قال الشاعر: تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا[2]
أبو عمرو: الكتيلة بلغة طيء النخلة التى قد فاتت اليد والجمع كتائل[3]	الكتيلة بلغة طيء: النخلة التى فاتت اليد[4]
وقد بَرَق فى الوعيد ورَعَد يبرُق ويرعَد. قال الأصمعى: ولا يقال أرعد وأبرق، وحكى اللغتين أبو عبيدة وأبو عمرو، فاحتج على الأصمعى ببيت الكميت: أرعد وأبرق يا يزيد فما وعيدك لى بضائر فقال: ليس قول الكميت بحجة. هو مولد[5]	أبرق الرجل وأرعد لغة فى برق ورعد إذا تهدد. وأوعد وكان الأصمعي ينكر ذلك واحتج عليه ببيت الكميت: أبرق وأرعد يا يزيد فما وعيدك لى بضائر فقال: ليس بيت الكميت بحجة إنما هو مولد[6]
الأصمعى: رضِع الصبىُّ يَرْضَع ورضَع يَرْضِع. قال وأخبرنى عيسى بن عمر أنه سمع العرب تنشد هذا البيت لابن همام السلولى: وذموا لنا الدنيا وهم يَرْضِعونها أفاويق حتى ما يَدُرُّ لَهَا ثُعْلُ[7]	رضَع يرضِع لغة فى رضِع يرضَع. وينشد قول ابن همام السلولى على هذه اللغة: وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها أفاويق حتى ما يدر لهَا ثعل[8]

وغير ذلك كثير

(١) ص١٣٠ (٢) ١/١٠٥ (٣) ص٣٥٧

٣ ـ ونضيف إلى هذين الكتابين أدب الكتاب لابن قتيبة. وقد استفاد منه الفارابى كثيراً فى حديثه عن معانى صيغ الزوائد وفى تعداده للأبنية كما سبق أن ذكرنا، وأخذ عنه كذلك كثيرا من مادته اللغوية كما يتضح من الموازنة الآتية:

أدب الكاتب	ديوان الأدب
فصل الصيف بعدالشتاء وهو الوقت الذى تدعوه العامة الربيع، ثم فصل القيظ بعده وهو الوقت الذى تدعوه العامة الصيف(١)	القيظ الفصل الذى تسميه العامة الصيف(٢). الصيف الفصل الذى تسميه العامة الربيع(٣)
وقولهم ليت شعْرى هو من شَعَرْتُ شعرة. قال سيبَويه: أصله فِعْلة مثل الدِربة والفطنة(٤)	يقال شعرت به شعرا قال سيبويه أصله شعرة مثل الفطنة(٥)
السُّهَى كوكب خفى فى بنات نعش الكبرى والناس يمتحنون به أبصارهم وفيه جرى المثل فقيل: أريها السهى وترينى القمر(٦)	السهى كوكب خفى والناس يمتحنون به أبصارهم وفيه جرى المثل: أريها السهى وترينى القمر(٧)
السُّدْفة الظلمة والسدفة الضوء، وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار(٨).	السدفة الظلمة والضوء، وهو حرف من الأضداد وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار(٩)

== (٤) ١/ ٤٣٦ (٥) ص١٩٣ (٦) ٢/ ٣١٦
(٧) ص٢١٣ (٨) ٢/ ١٧٠
(١) ص٢٦ (٢) و(٣) ٣/ ٣٠٤ (٤) ص٦٢، ٦٣
(٥) ٢/ ١١٠ (٦) ص٩٤ (٧) ٤/ ٢٩
(٨) ص٢٣٠، ٢٣١ (٩) ١/ ١٧١

ديوان الأدب	أدب الكاتب
الخلف الردىء من القول، يقال فى المثل: سكت ألفا ونطق خلفا[٢].	الخَلْف الردىء من القول، ومنه قولهم فى المثل: سكت ألفا ونطق خَلْفا[١]
الحافرة أول الأمر. يقال النقد عند الحافرة. أى عند أول كلمة قال الله عز وجل: «ائنا لمردودون فى الحافرة» أى فى أول أمرنا. قال الشاعر: أحافرة على صلع وشيب معاذ الله من سفه وعار[٤]	النقد عند الحافرة أى عند أول كلمة، قال: وقول الله عز وجل: «أئنا لمردودون فى الحافرة» أى فى أول أمرنا. ومن فسرها الأرض فإلى هذا يذهب لأنا منها بدئنا، قال: أحافرةً على صَلَعٍ وشَيْب معاذَ الله مِنْ سَفَهٍ وعارِ[٣]

ولا غرابة فى أن يكون «أدب الكاتب» فى مقدمة المراجع التى أخذ منها الفارابى مادته اللغوية، وخاصة بعد أن عرفنا من قبل مبلغ اهتمام الفارابى بهذا الكتاب وإعجابه به حتى ألف شرحا له، ولكنه مع الأسف لم يصلنا.

ولكن الغريب ألا يذكر الفارابى اسم ابن قتيبة فى كتابه ولو مرة واحدة، مع ذكره أسماء أخرى لا تبلغ فى أهميتها مبلغه، مثل المبرد الذى ذكر اسمه مرتين فى مبحثين صرفيين[٥] وقطرب الذى نقل عنه كذلك[٦] ويونس[٧]، والقاسم بن معن[٨]، وثعلب[٩] وغيرهم ممن لم يستفد منهم استفادته منه أو ينقل عنهم بالقدر الذى نقله عنه.

ومن الغريب أيضاً أن يغفل الجوهرى كذلك ذكر «ابن قتيبة» رغم كثرة إشاراته إلى العلماء كثرة ملحوظة.

---

(١) ص٣٤٩ — (٢) ١/ ١٢٠

(٣) ص٤٤١ — (٤) ١/ ٣٦٥

(٥) ٣/ ٤١٦، ٤٤٦ — (٦) ٢/ ٤٧، ١٢٧، ٢٥٣

(٧) ١/ ١٩٥ — (٨) ٣/ ٣٢٨

(٩) ١/ ٢٥٦، ٢/ ٢٢

٤ ـ ويليها فـى الأهمية كتب أبى زيد كـالهمز والنوادر. وقد كان مـرجع الفارابى ا1ـ لأساسى فى «كتـاب المهموز»، الكتب التى ألفت فى «الهمـز» ويتضح ذلك بالرجوع إلى كتاب «الهمز» لأبى زيد، فمن ص٢٠ وحدها أخذ الفارابى بضع كلمات مثل:

أ ـ حزأ الإبل أى ساقها(١)

ب ـ طسىء إذا غلب الدسم على قلبه(٢).

جـ ـ أحكأ العقدة أى شدها(٣).

ويتضح ذلك أيضاً بالرجوع إلى الصحاح، ففى أبواب الهمزة يرد اسم أبى زيد بكثرة ملحوظة تلفت النظر وقد يرد فى الصفحة الواحدة عدة مرات.

وقد أمكننا أن نرد كثيرا مما نسب لأبى زيد إلى كتابيه «الهمز» و«النوادر».

٥ ـ واستفاد الفـارابى فى أبحاثه الصرفية والنحوية التى خص بها المقـدمة والتذييلات بما كتبه سيبويه فى كتابه وابن قتيبة فى أدب الكاتب وأبو عبيد فى الغريب المصنف، كما استفاد من هذه المراجع أيضاً فى عد الأبنيـة وحصره لها. وقد سبق الحديث عن كل ذلك تفصيلاً.

٦ ـ ويلى ذلك مراجع أخـرى نقل عنها، وإن لم تكن من المراجع الرئيـسية وأهـمهـا كتب الهمز والنوادر والصفات والأضداد والخيل والإبل وخلق الإنسان والنبات والشجر والنخل والكرم والـوحـوش.. وفـعلت وأفـعلت . وقد ألـف فيهـا جمـع كبيـر من اللغـويين كالأصـمعى وأبى عـبيـدة وأبى حاتم وأضـرابهم، ومنهـا القلب والإبدال لابن السكيت والألفاظ لابن السكيت وغريب الحديث لأبى عبيد وغير ذلك من كتب المجاميع والغريب والأمثال.

---

(١) ٤/ ٢١٠

(٢) ٤/ ٢١٧

(٣) ٤/ ٢٢٦

الفصل الرابع
(ديوان الأدب فى الميزان)
١ـ قيمته

كان ديوان الأدب فتحا جديدا فى تاريخ المعاجم العربية، ودفعة موفقة إلى الأمام فى ميدان البحث اللغوي. وترجع قيمته إلى ما يأتي:

١ ـ ترتيب كلماته على الترتيب الهجائى المعروف، وسيره على نظام الباب والفصل. وهو أول معجم سلك هذا النظام وأخذه عنه أصحاب المعاجم من بعده. وقد كان المعجميون قبل ذلك يتبعون نظام الخليل فى العين فجاء الفارابى واختار الترتيب الهجائى العادى «ميلا إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة».

٢ ـ أنه أول معجم عربى جامع اتبع نظام الأبنية فى ترتيب الألفاظ . ولم يأخذ التأليف فى الأبنية قبل الفارابى صورة المعجم الكامل الذى يتجه إلى حصر المادة اللغوية وتوزيعها على الأبنية فى نظام معين، وإنما اتجه بعض اللغويين إلى حصر الأبنية والتمثيل لها، واتجه بعض آخر إلى العناية ببعض الأبنية ومحاولة حصر ألفاظها. أى أن عملهم كان فاقدا لأهم عنصرين من عناصر المعجم الكامل وهما: الشمول والترتيب.

وميزة الترتيب على الأبنية قد كشفنا عنها فيما قبل.

٣ ـ طرحه نظام التقاليب الذى بدأه الخليل واقتفى أثره اللغويون من بعده، وبذلك فتح الباب أمام المعاجم العربية لتتخلص من طغيان شخصية الخليل، وتكف عن الدوران فى فلك نظامه ، وتبحث لها عن نظام آخر أكثر بساطة وأقل تعقيدا.

٤ ـ منهج الكتاب منهج مبتكر ناضج قليل التأثر بالسابقين، وقد افتخر المؤلف بذلك فى المقدمة فقال «مشتملا على تأليف لم أسبق إليه وسابقا بتصنيف لم أزاحم عليه». كما فخر المؤلف بدقة نظام معجمه ووجود كل كلمة فى مظنتها إذ قال «ورتبت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها فى بقعة بعينها رابضة

من غير نص مطية أو إدآب نفس».

٥ ـ تركه للمقيس من ألفاظ اللغة اكتفاء بذكر قاعدته في المقدمة وفي الفصول التي ذيل بها كثيرا من الأبواب ولاسيما في شطر الأفعال. وبهذا طرح كثيرا من الألفاظ القياسية التي تزحم المعجم دون فائدة تذكر، وأمكن أن يجمع فيه ـ مع صغر حجمه ـ كثيرا من المادة اللغوية. وقد افتخر الفيروزابادى في مقدمة القاموس بصنيع مثل هذا وعده من مفاخره فقال: «ومنها أنى لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على فَعَلَة إلا أن يصح موضع العين منه كجَوَلَة وخَوَلَة. وأما ماجاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لاطراده» [١].

٦ ـ تخليصه الواوى من اليائى وإفراده بالذكر كل واحد منهما. وقد افتخر الفيروزابادى في مقدمة القاموس المحيط بفعله ذلك وقال «ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء وذلك قسم يسم المصنفين بالعّى والإعياء» [٢].

٧ ـ ترتيب المعجم على نظام الأبنية وجمع الكلمات التى على شاكلة واحدة في صعيد واحد يفيد الصرفيين كثيرا ويطلعنا على خصائص الأوزان وما يفيده كل بناء من الأبنية، كوزن «فُعَّال» الذى يفيد الزيادة والكثرة. فشيء عُجّاب أى عجيب جدا، والظُّراف أظرف من الظريف والجُمّال أجمل من الجميل والكُرّام أكرم من الكريم والحُسّان أحسن من الحسن [٣]. وكصيغة «فعِّيل» التي تدل على الملازمة والمبالغة في الشيء ، فالشِّريب المولع بالشرب والزِّمِّيت أشد من الزَّميت والسِّكِّيت الدائم السكوت والصِّمِّيت الدائم الصُّمات والمِرِّيح الشديد المرَح والجِبِّير الشديد التجبر والخِمِّير الدائم الشرب للخمر والسِّكِّير الدائم السكر والفخِّير الكثير الفخر والنِّطِّيس الطبيب العالم بالطب والصِّرِّيع الكثير الصرع لأقرانه إذا صارع والفسِّيق الدائم الفسق والظِّلِّيم الكثير الظلم ...» [٤] كما يقفنا على معانى صيغ الزوائد كصيغة «أفعل» و «فاعل» و«فعّل» و «استفعل»... إلخ.

---

(١) مقدمة القاموس ص ٦

(٢) المرجع السابق ص ٥

(٣) ديوان الأدب ١/ ٣٣٤ وما بعدها

(٤) ديوان الأدب ١/ ٣٣٩ وما بعدها

٨ ـ فصله بين السالم والمضاعف وأنواع المعتل والمهمور يفيد الباحث اللغوى ويهديه إلى خصائص كل نوع ، فهناك أوزان جاءت فى نوع من الكلمات دون نوع وهناك أبواب من الأفعال اختصت ببعض الأنواع دون بعض، فضلا عن إبراز اختلاف كل نوع عن الآخر فى طريقة الاشتقاق منه.

٩ ـ وأيضا ففصله بين قسمى الأسماء والأفعال وإفراد أبنية كل نوع بالحديث يهدينا إلى خصائص كل قسم، فحروف الزيادة ومواضعها تختلف فى الأسماء عنها فى الأفعال، ولكل منهما أبنيته وأوزانه الخاصة به.

١٠ ـ من عيوب المعاجم أنها كثيرا ما تهمل النص على باب الفعل الثلاثى مما يوقع الباحث في حيرة. وقد تغلب الفارابى على هذه المشكلة بتوزيعه الأفعال على أبوابها، فليس في معجمه فعل واحد لم يرد إلى بابه. ومن أمثله ذلك قول الجوهرى «وصَرَبَ الصبيُّ ليسمن. وهو إذا احتبس ذو بطنه فيمكث يوما لا يحدث». ولم ينص الجوهرى على الباب فى حين أن الفارابى ذكر هذا الفعل تحت باب «فعَل يفعِل» [1].

وقول الجوهري: «وقَلَبْتُ القومَ كما تقول صرفت الصبيان... وقَلَبْتُه أى أصبت قلبه. وقَلَبْتُ النخلة أى نزعت قلبها وقَلَبَتْ البسرةُ إذا احمرت» ولم يذكر الباب. وقد ذكرها الفارابى فى باب «فعَل يفعِل»[2].

٢. قيمته فى نظر القدماء

عرف القدماء قيمة ديوان الأدب، وكانت له بينهم منزلة سامية، وقد استفاد منه الكثيرون، واتخذوه مصدرا من مصادرهم، من هؤلاء «الثعالبي» فى «فقه اللغة» و«الصاغاني» في «العباب»، وفى «التكملة» و «السيوطي» فى كتابيه «المزهر» و«القول المجمل فى الرد على المهمل» ، و«ابن مالك» فى «إكمال الإعلام بتثليث الكلام»، و«ابن الطيب الفاسي» فى «إضاءة الراموس» والفيومى فى «المصباح المنير» وغيرهم.. وغيرهم.

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ١٤٤

(٢) ديوان الأدب ٢/ ١٤٦

كما أثنى عليه العلماء ووصفوه بأرفع الصفات، فسموه «الجامع لديوان الأدب» ووصفوه بأنه «ميزان اللغة ومعيار العربية»، وقال عنه ياقوت «المشهور اسمه الذائع ذكره»[١]، وكان أبو العلاء يحفظه عن ظهر قلب، وهو الذى أكمله للأديب اليمنى حينما عثر على جزء منه وأعجبه جمعه وترتيبه [٢].

وحينما دخل الكتاب اليمن، لاقى من أهله عناية تامة وانكبوا عليه يقرؤونه وينسخونه ويتكلمون على فوائدة [٣].

وقد تداوله الباحثون منذ صدوره واحتفظوا به وأخذوا يقرءونه على العلماء ويتناولونه بالدرس والشرح، فقرأه الجوهرى على مؤلفه بفاراب [٤]، ثم أعاد قراءته على أبى السرى محمد بن إبراهيم الأصبهانى بأصبهان [٥] ثم عرضه على أستاذه أبى سعيد السيرافى ببغداد فقبله ولم ينكره فصار عنده من صحاح اللغة [٦] وقرأ الحاكم بعضه على أبى يعقوب يوسف بن محمد بن إبراهيم الفرغانى الزبرقانى الذى قرأه كله على الحسن ابن على بن سعيد الزامينى الذى قرأه على الفارابى [٧]. وقرأه أبو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عزيز من أوله إلى آخره على الجوهرى وصححه له [٨]. وقرأه على أبى سعد وصححه عرضا بنسخته أبو يوسف يعقوب بن أحمد، وفرغ منه فى ذى القعدة سنة ٤٢٩ [٩] وقرأه على يعقوب ولداه على والحسن. وأعاد الحسن قراءته على والده قراءة بحث واستقصاء من أوله إلى آخره بما على حواشيه من الفوائد، وشرح الأبيات فى شهور سنة ٤٦٣ [١٠].

ورواه شيخ الإسلام الشوكانى (محمد بن على ١١٧٢ ـ ١٢٥٠هـ) عن شيوخه وذكر

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٦٢
(٢) القفطى ١/ ٥٢
(٣) المرجع السابق ١/ ٥٤
(٤) معجم الأدباء ٦/ ٦٣
(٥) المرجع السابق
(٦) نفس المرجع
(٧) معجم الأدباء ٦/ ٦٣ ـ ٦٤
(٨) معجم الأدباء ٦/ ٦٤
(٩) المرجع السابق
(١٠) معجم الأدباء ٦/ ٦٤

إسناده فى كتابه «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» حتى وصل به إلى الجوهرى صاحب الصحاح الذى رواه بدوره عن المؤلف [1].

كما مدحه كثير من الشعراء، فقال أحدهم:

كتاب ديوان الأدب ... أحلى جنىً من الضَّرَبْ
ماضر من يحفظه ... خمول ذكر أو نسب
يرفعه كتابنا ... أعلى الأعالى والحسب
ألفه الشيخ الذى ... أضحى إماما فى الأدب
واعترف الناس له ... بالفضل إلا من كذب [2]

ومدحه القاضى نشوان بن سعيد الحميرى بقوله:

نعم الكتاب كتاب ديوان الأدب ... نعم الذخيرة فهمه والمكتسب
فى كل باب منه كنز دونه ... كنز اللجين ودونه كنز الذهب
ناهيك من علم شريف قدره ... يسمو بصاحبه إلى أعلى الرتب
كل العلوم بها إليه خصاصة ... فى القصد والتوجيه منها والخطب
يا دفترا جمع المحاسن كلها ... وغدا له فضل على كل الكتب
فهو المعلى فى السهام إذا اعتزى ... وهو المجلِّى فى الجياد إذا انتسب
وإذا جرت كُتْبُ الأنام إلى مدى ... فالسبق خالصه لديوان الأدب
روضٌ من الآداب أصبح ضائعا ... فى معشر عجم تُعَد من العرب
لا عيب فيه غير أن لبابه ... أضحى غريبا فى زمان مؤتشب [3]

---

(١) و٣٧

(٢) ديوان الأدب نسخة رقم ٣٤٤ لغة بدار الكتب - آخر الجزء الثاني

(٣) المرجع السابق- صدر الجزء الأول.

٣ ـ عيوبه

إن العمل العلمي مهما كان ناجحا لا يمكن أن يخلو من النقص أو يسلم من النقد. وقد وجدنا بالكتاب أوجه نقص، ووضعنا أيدينا على بعض المآخذ، منها ما يختص بالمنهج، ومنها ما يختص بتطبيقه، ومنها ما يختص بالمادة اللغوية نفسها. وسنتناول نحن هذه المآخذ على هذا النحو من الترتيب:

أولا: عيوب المنهج

١ ـ منهج الكتاب معقد غاية التعقيد مما يرهق الباحث ويسبب له المشقة والعنت حتى يصل إلى الكلمة التي يريدها، فعليه أولا أن يعرف نوع الكلمة هل هي سالمة أو مضاعفة أو مثال أو من ذوات الثلاثة أو الأربعة أو المهموز ليبحث عنها في كتابها، ثم إذا فرغ من ذلك عليه أن يبحث عن الكلمة في قسم الأسماء إن كانت اسما، أو قسم الأفعال إن كانت فعلا، فإذا انتهى من ذلك عليه أن يبحث عن الكلمة في المجرد إن كانت مجردة، وفي المزيد إن كانت مزيدة فإذا انتهى من ذلك أخذ يبحث عن البناء باعتبار حركاته أو موقع حروف الزيادة فيه...إلخ. على ما شرحناه في نظام الكتاب.

فهو نظام لا يسعف الباحث المتعجل الذي يريد أن يكشف عن معنى كلمة فحسب، لا أن يوازن بين الأبنية ويكتنه خصائص كل منها.

٢ ـ أرغمت هذه الخطة المؤلف على تمزيق الصيغ التي ترجع إلى مادة واحدة، وتوزيعها على أبواب مختلفة بحسب أوزانها. ولذلك لا يستطيع الباحث أن يأخذ صورة صحيحة للمادة التي يبحثها والدلالة التي تدل عليها إلا بعد أن يقوم برحلة طويلة بحثا وراء هذه الصيغ في أبواب المعجم وكتبه. فهو يخدم الصرفيين ويمدهم بذخيرة وافرة من الألفاظ المتجانسة يستطيعون منها أن يستمدوا ما يريدون من الجانب الصرفي، ولكنه لا يخدم الباحث اللغوي الذي يبحث عن الدلالة وينظر إلى المادة اللغوية كلها نظرة عامة شاملة ويعقد الصلات بين صيغ المادة الواحدة ويردها كلها إلى أصل واحد.

٣ ـ لم يشمل المنهج إفراد أبواب للفعل المبنى للمجهول أو للحرف ونراه داخل المعجم يدمج النوع الأول فى أبوابه المبنية للمعلوم ويدمج الثانى فى أبوابه من الأسماء كما ستتحدث فى مآخذنا على تطبيق المنهج.

٤ ـ أساس الاستفادة من هذا المعجم معرفة ضبط الكلمة أولا، ولهذا فهو يصلح لمن يعرف ضبط الكلمة ويريد أن يقف على معناها أو يريد أن يقف على خصائص بناء من الأبنية، ولكنه لا يصلح لمن عرف مدلول كلمة وأراد الوقوف على ضبطها.

● ● ●

ثانيا: مآخــذ فى تطبيق المنهــج

أوضح الفارابى فى مقدمته المنهج الذى اتبعه فى معجمه، ووضع الأسس التى التزمها وسار عليها. وبمقابلتنا لهذه الأصول على المعجم وجدنا أنه وفى بمعظمها، ولكن أفلتت منه بعض أشياء ندت عنه وخرجت على نظامه.

وما أمكننا أن نصل إليه فى هذا الموضوع يتلخص فيما يأتي:

أولا: من المعروف أنه قسم معجمه إلى كتب هى السالم والمضاعف والمثال وذو الثلاثة وذو الأربعة والهمز. ومن السهل معرفة كل نوع من هذه الأنواع ووضع كلماته تحته. ولكن أحيانا تجتمع فى الكلمة صفتان كأن تكون مضاعفا ومثالا معا مثل «وجّ» وقد تكون مضاعفا ومهمورا مثل «أبّ» وقد تكون مثالا ومهموزا مثل «وأل»، وقد تكون مضاعفا ومهموزا ومن ذوات الأربعة مثل «أتْو»أو مهموزا ومن ذوات الثلاثة مثل «أوب» . فأين يضع الكلمة؟

كان من المنطقى أن يضع الكلمة تحت أول كتاب يمكن أن تدخل فيه، فيضع مثل "وج" فى المضاعف، لأن المضاعف فى ترتيب معجمه أسبق من المثال، ولكنه لم يفعل ذلك:

أ ـ فوضع فى السالم الكلمات التى تمحضت وخلصت من كل صفة أخري.

ب ـ ووضع فى المضاعف الكلمات التى تمحضت وخلصت من حروف العلة ومن

الهمز.

جـ ـ ثم جاء فى المثال ووضع فيه:

١ ـ ما تمحض من باقى الصفات.

٢ ـ ما اجتمع فيه مع وصف المثال وصف المضاعف.

٣ ـ ما اجتمع فيه مع وصف المثال وصف معتل العجز (اللفيف المفروق).

أما ما اجتمع فيه وصف المثال مع وصف الهمز فقد أخره إلى باب الهمز.

د ـ أما كتاب ذوات الثلاثة فوضع فيه الكلمات التى تمحضت لهذا الوصف وخلت من باقى الصفات، فلم يضع فيه ما كان مهموزا من ذوات الثلاثة ولا ما كان من ذوات الثلاثة وذوات الأربعة (اللفيف المقرون).

هـ ـ أما كتاب ذوات الأربعة فأدخل فيه:

١ ـ ما خلص لهذا الوصف.

٢ ـ ما اجتمع فيه وصفا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة.

أما ما اجتمع فيه وصف المثال وذوات الأربعة فقد سبق فى باب المثال

وأما ما اجتمع فيه وصف الهمز وذوات الأربعة فقد أجله إلى باب الهمز.

و ـ أما كتاب الهمز فأدخل فيه:

١ ـ ما خلص لهذا الوصف.

٢ ـ ما اجتمع فيه الهمز والتضعيف.

٣ ـ ما اجتمع فيه الهمز ووصف ذوات الثلاثة.

٤ ـ ما اجتمع فيه الهمز ووصف ذوات الأربعة.

٥ ـ ما اجتمع فيه الهمز ووصف المثال

وهكذا نرى أن وضع الفروع فى داخل الكتب لم يسلم من الخلط والاضطراب. وكان الواجب اتباع نظام منطقى فى الترتيب، وذلك إما عن طريق تغيير ترتيب الفروع

والاحتفاظ بترتيب الكتب، كما هو فيكون النظام كالآتي:

أ ـ السالم: ويتمحض للسالم

ب ـ المضاعف: ويشمل ما تمحض للمضاعف وما اجتمع فيه مع المضاعفية وصف آخر مما يليه.

جـ ـ المثال: ويشمل ما تمحض للمثال وما اجتمع فيه مع المثالية وصف آخر مما يليه.

د ـ ذوات الثلاثة: ويشمل ما تمحض لذوات الثلاثة وما اجتمع فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه.

هـ ـ ذوات الأربعة: ويشمل ما تمحض لذوات الأربعة وما اجتمع فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه (الهمز فقط)

و ـ الهمز: ويتمحض للمهموز فقط.

أو عن طريق تغيير ترتيب الكتب مع الاحتفاظ بوضع الفروع كما هو:

أ ـ فنبدأ بالسالم ويتمحض للسالم.

ب ـ ثم المهموز ويتمحض للمهموز أو ما وجد فيه مع الهمز وصف آخر مما يليه.

جـ ـ ثم المثال ويتمحض للمثال أو ما وجد فيه مع المثالية وصف آخر مما يليه.

د ـ ثم ذوات الأربعة ويتمحض لذوات الأربعة أو ما وجد فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه.

هـ ـ ثم ذوات الثلاثة ويتمحض لذوات الثلاثة (أما ذو الثلاثة المضاعف فينطبق عليه وصف ذو الثلاثة + ذو الأربعة، فهو داخل فى القسم السابق)

و ـ ثم المضاعف ويتمحض للمضاعف.

أى أن إدخال هذا التعديل على ترتيب الكتب كان كفيلاً بالقضاء على هذه الفوضى الداخلية.

ثانياً: قال في مقدمته «ما كان من الشجر والنبات وأشباه ذلك مما شاكله أو تفرع

عنه لم نذكر واحدة لأن له قياساً يطرد عليه، وقياسه أن يكون الواحد منه بالهاء على مثال الجمع كقولك: تفاحة وموزة وبطيخة وطلحة».

ولكنه لم يلتزم ذلك:

أ ـ فذكر فى ١/ ١٣٦ «الطلحة واحدة الطلح وهو شجر من العضاه».

مع أن هذه الكلمة من الكلمات التى مثل بها لما لم يذكره.

ب ـ وفى ١/ ٢١٠ قال «الثمر جمع ثمرة»

جـ ـ وفى ٣/ ١ قال «الحب جمع حبة».

د ـ وقال فى ٤/ ١٤٢ «الأيك جمع أيكة وهى الشجر الكثير الملتف».

ثالثاً: اقتضاه منهجه الذى رسمه لنفسه وهو الفصل بين الأسماء والأفعال وذكره المصادر فى باب الأفعال أن يفصل بين الاسم والمصدر. فيذكر أولهما فى باب الأسماء، وثانيهما فى باب الأفعال. وقد وفق فى ذلك إلى حد كبير، ولهذا نجده يضع كلمة «المَرْج» بمعنى المرعى فى قسم الأسماء ويضع «المرج» بمعنى الخلط فى قسم الأفعال. وكذلك يضع «الرمس» بمعنى تراب القبر فى قسم الأسماء. أما «الرمس» بمعنى الدفن فيضعه فى قسم الأفعال، وكذلك يضع «الرجم» بمعنى القتل بالحجارة فى قسم الأفعال. أما «الرجم» الذى هو اسم لما يرجم به فيضعه فى قسم الأسماء.

ولكننا نأخذ عليه أشياء:

أ ـ فهو أولا لم يوفق فى هذا الفصل، فكان أحياناً يكرر الكلمة مرتين، مرة فى باب الأسماء ومرة فى باب الأفعال، ففى قسم الأسماء ذكر «الصَّمْت: الصُّمات، يقال: الصَّمْت حكم وقليل فاعله»[١] وفى قسم الأفعال قال «الصمت السكوت يقال: الصمت حكم وقليل فاعله»[٢] فكرر كلمة «الصمت»، مرة باعتبارها اسما، ومرة باعتبارها مصدرا للفعل، وأعاد نفس الشرح والتفسير، وقال فى قسم الأسماء «السطر الكتابة»[٣] وفى قسم الأفعال «السطر الكتابة»[٤].

---

(١) ١/ ٩٨ (٢) ٢/ ١٠٢

(٣) ١/ ١٠٨ (٤) ٢/ ١١٠

ب ـ وهو ثانيا إذا كان للفعل عدة مصادر ذكر واحدا منها فى باب الأفعال وألحق باقيها بقسم الأسماء.

وهذا يوزع المادة الواحدة ويفرق شملها، فضلا عن أنه لا يسعف القارىء إذا أراد معرفة مصادر فعل ما، إذ لا يكفيه الرجوع إلى باب الفعل، فلن يجد فيه إلا مصدرا واحدا، ولن يُجديه الرجوع إلى باب الأسماء، لأن باقى المصادر موزعة فيه بحسب أبنيتها.

رابعاً: ذكر فى المقدمة أنه لن يذكر «فُعْلان» إذا كان جمعا لفعيل، ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

أ ـ القضيب واحد القضبان(1).

ب ـ المصير واحد المصران(2) (على التوهم).

خامساً: ذكر فى المقدمة أنه لن يذكر من الصفات ما كان على فُعَّل جمعا لفاعل ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

ـ النوح جمع نائح، والعود جمع عائد، والجوع جمع جائع، الطوع جمع طائع، والخوف جمع خائف، والشول جمع شائل، والقول جمع قائل، والصوم جمع صائم، واللوم جمع لائم، والنوم جمع نائم والخيب جمع خائب، والغيب جمع غائب، والحيض جمع حائض.

سادساً: ذكر تحت عنوان «القول فى الأسماء التى لا تدخل فى الذكر»: ما كان من فُعَل جمعا لفُعْلة.. لم يذكر لأنه قياس مطرد. ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

أ ـ الملحة واحدة الملح من الأحاديث(3).

ب ـ العهدة كتاب الشراء والجمع العهد(4).

جـ ـ العجرة واحدة العجر وهى العروق المتعقدة فى الجسد(5).

د ـ الشرطة واحدة الشرط(6).

---

(1) ٣٩٩/١ (2) ٤٠٧/١

(3) ١٦٥/١ (4) ١٦٥/١

(5) ١٦٧/١ (6) ١٦٩/١

سابعاً: أ ـ رتب ما لحقته الزيادة فى أوله من السالم (قسم الأسماء) هكذا:

١ ـ ما زيد فى أوله الهمز. ورتبه هذا:

أ ـ ما كانت الزيادة فيه همزة فقط.

ب ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة أخرى بين الفاء والعين.

جـ ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة أخرى بين العين واللام.

د ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع تضعيف اللام.

هـ ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة بعد اللام.

وفى كل هذا نلاحظ أنه كان يرتب الصيغ بالنظر إلى حركاتها، فيقدم المفتوح ثم المضموم ثم المكسور.

فأفعَل قبل أفعِل	نظرا لفتحة العين والفتحة مقدمة على الكسرة.
وأَفْعل قبل أُفْعَل	لفتحة الهمزة، والفتحة مقدمة على الضمة.
وأُفْعُلّ قبل إفْعَلّ	لضمة الهمزة والضمة مقدمة على الكسرة.

وهذا ترتيب منطقى طبيعى..

٢ ـ مازيد فى أوله ميم ورتبه هكذا:

أ ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فقط (مثل مَفْعَل).

ب ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد اللام هى الألف والنون (مثل مَفْعَلان)

جـ ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد العين واللام (مثل مَفْعول)

د ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد العين واللام وزيادة أخرى بعد اللام (مثل مفعولاء)

هـ ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع تضعيف عينه.

و ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع زيادة الفاء والعين (الألف اولا مثل مَفاعل.

ثم التاء مثل مُفْتعل)

ز ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع زيادة قبل الفاء (مثل منفعل)

ح ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع زيادة قبل الفاء مع زيادة بين الفاء والعين (مثل متفاعل).

وهنا نفتقد الترتيب المنطقى الطبيعى الذى كان المؤلف حريصاً على اتباعه، فكان الواجب أن يرتبه هكذا:

رقم (أ) ثم ز" ثم ح" ثم هـ" ثم و" ثم جـ" ثم د" ثم ب".

وبهذا يكون الترتيب الداخلى لما لحقته الزيادة فى أوله مطابقاً للنظام العام الذى شرحه المؤلف.

ب ـ وفى قسم السالم أبواب ما لحقته الزيادة من حروف المد واللين بين العين واللام رتب الأبنية هكذا:

فَعَال، فَعُول، فَعيل، فُعَال، فعَال، فَعَالى، فَعالاء، فَعولاء، فُعَالَى (وكان حق فُعَالَى أن تذكر بعد فَعَالى مباشرة)، ثم فعيلاء ثم فعالَّة (وكان حق فعالة أن توضع بعد فعال مباشرة لأنه التزم تقديم ما كانت زيادته بتضعيف اللام على سائر مازيد فيه بعد اللام)

جـ ـ فى الرباعى وما ألحق به من السالم:

١ ـ بدأ بالرباعى المجرد (مثل فعلل)

٢ ـ ثم بالرباعى المزيد فيه قبل حرفه الأخير (مثل فَعْلال وفَيْعال).

٣ ـ ثم الرباعى المزيد فيه بين عينه ولامه الأولى (مثل فُعالِل).

٤ ـ ثم الرباعى المزيد فيه بعد اللام الثانية (مثل فَعْلَلَى).

وكان الوضع الطبيعى أن يقدم رقم (٣) على رقم (٢) لأن زيادة فُعالل سابقة فى مكانها من الكلمة.

وفى الرباعى المجرد بدأ ب أ ـ «فَعْلَل» و«فَنْعل» وألحق به:

١ ـ فَعْلن   ٢ ـ فَوْعل   ٣ـ فَيْعل   ٤ ـ فَعْول.

وكان الترتيب المنطقى هكذا:

١ ـ فوعل لأن الزيادة بين الفاء والعين والزيادة واو.

٢ ـ فيعل لأن الزيادة بين الفاء والعين والزيادة ياء. وهو يلتزم تقديم الواو على الياء.

٣ ـ فَعْول لأن الزيادة بين العين واللام.

٤ ـ فَعْلى لأن الزيادة بعد اللام.

ب ـ فُعْلُل وفُنْعُل.

جـ ـ فُعْلَل.

د ـ فُعْلُم (وهو ملحق بفعلل بزيادة الميم)

وكان الوضع الطبيعى أن توضع فُعْلَل قبل فُعْلُل لفتح اللام فى الأولى والفتحة مقدمة على الضمة. وبهذا توضع فعلُم بعد فعلُل مباشرة لأنها ملحقة بها.

* * *

د ـ أما أبواب الخماسى من السالم فقد جانب المنطق فيها مجانبة ظاهرة فرتبها هكذا:

١ ـ فَعَلَّل وفَعَنْلَل، فعلعل ـ فعوعل ـ فَعَيْلل ـ فعولّ ـ فعيَّل ـ فَعْلَلَى (وهذا من الخماسى المجرد وما ألحق به).

٢ ـ فَعَوْلَلَى، فَعَوْللان، فَعَيْللان، فَعَلْلان (وهذا من الخماسى المزيد فيه بعد اللام)

٣ ـ فُعَلِّل، فُعَلْلى (وهذا من الخماسى المجرد وما ألحق به).

٤ ـ فَعْلَلُول وفَنْعلول، فَعْلَليل وفَنْعليل، فَيْعلول (وهذا من الخماسى المزيد فيه بين لاميه الأخيرتين).

٥ ـ فَعْلَلِل وفَنْعَلل (وهذا من الخماسى المجرد).

٦ـ فعلْلال (وهذا من الخماسى المزيد فيه بين لاميه الأخيرتين)

٧ ـ فَعْلَلْل، فُعْلُلْل، فعوَلْل، فعيَلْل (وهذا من الخماسى المجرد وما ألحق به).

وكان الترتيب الطبيعى هكذا:

١ ـ رقم ٥ لأنه خماسى مجرد (مفتوح الفاء ساكن العين ففيه مزيتان)

٢ ـ رقم ٧ لأنه خماسى مجرد (ساكن العين ولكنه غير مفتوح الفاء)

٣ ـ رقم ١ لأنه خماسي مجرد (وقدم عليه رقم ٧ لأنه ساكن العين والسكون مقدم على الحركة)

٤ ـ رقم ٤ لأنه خماسي مجرد (وأخر عن رقم١ لأنه مضموم الفاء والضمة مؤخرة عن الفتحة)

٥ ـ رقم ٤ لأنه مزيد فيه بين لاميه الأخيرتين.

٦ ـ رقم ٦ لأنه مزيد فيه بين لاميه الأخيرتين أيضاً (وتأخر عن سابقه لأن سابقه ساكن العين وهذا متحركها)

٧ ـ رقم ٢ لأنه مزيد فيه بعد اللام.

ومن الناحية الداخلية كان يجب في رقم ٢ تقديم فَعَلْلان وهي الأصل على فَعَوْلان وفَعَيْلان وهما الملحقان بها.

وكان يجب في رقم ٤ وضع فَيْعلول عقب فَعْلَلول مباشرة لأنها ملحقة بها.

وكان يجب في رقم ٧ تقديم فُعْلُل على فِعْلَل لأن الضمة مقدمة على الكسرة ووضع فِعْوَل وفِعْيَل بعد فِعْلَل مباشرة لأنهما ملحقان بها.

* * *

هـ ـ أما في قسم الأفعال من السالم فقد سار في الثلاثي المجرد سيرا طبيعيا فرتب الأبواب بحسب كثرة ورودها لا بحسب حركاتها.

وفي الثلاثي المزيد سار سيرا منطقيا، ولكنه قدم افتعل على انفعل[1] وكان الأولى عكس الترتيب، لأن انفعل الزيادة فيها قبل الفاء وافتعل الزيادة فيها بعد الفاء، فزيادة انفعل سابقة.

* * *

و ـ وفي باب الرباعي من المضاعف قسم الأسماء ذكر:

١ ـ فَعْلال وفُعْلول وفِعْليل (رباعي مزيد فيه بين لاميه)

---

(١) فعل ذلك أيضاً في كتاب المضاعف وذوات الأربعة والهمز.

٢ ـ فُعالل (رباعى مزيد فيه بين العين واللام)
وكان حقه أن يقدم فُعالل لأسبقية زيادتها.

* * *

ز ـ وفى كتاب ذوات الثلاثة، قسم الأسماء أبواب ما لحقته الزيادة فى أوله وضع: مَفْعِل ثم مفعولاء، ثم مُفْعَل ثم مفعَل ثم مِفْعال.
وكان الترتيب الطبيعى تأخير مفعولاء ووضعها بعد مفعال (باعتبارها تشتمل على زيادتين منهما واحدة بعد اللام).

* * *

ح ـ وفى كتاب الهمز، قسم الأسماء، أبواب ما لحقته الزيادة بعد اللام قدم فِعْلان على فُعْلان، والصواب العكس لأنه يقدم الضمة على الكسرة.

ثامناً: أن نظام الأبنية وإن أتى ثمرته فى قسم الأسماء وحقق الغرض منه، وهو صون الكلمة من التحريف والاستغناء عن ضبطها بذكر وزنها، فهو لم يأت بثمرته فى قسم الأفعال، وذلك لأنه كثيرا ما يعبر بالمصدر، وهذا يحتاج إلى ضبط، كقوله: «الخداج إلقاء الناقة ولدها لغير تمام» فما هو ضبط الخداج؟

تاسعاً: عدم إفراده بابا للمبنى للمجهول وتوزيع ما ورد منه على الأبواب، وكان حقه أن يفرد له بابا مستقلا، فمن ذلك:

١ ـ وضعه سُقط فى يده ، فى باب فعَل يفعُل
٢ ـ وجُلدت الأرض ، فى باب فعَل يفعِل
٣ ـ ورُغث الرجل ، فى باب فعَل يفعَل وكذا قُهر اللحم ورُعق الطريق.
٤ ـ ووضعه أُشرب فى قلبه حبه فى باب «أفعل»، وكذلك أُهتر الرجل.

عاشراً: عدم إفراده بابا للحروف ووضعه لها فى أبواب الأسماء مثل:

١ ـ فى باب «فَعَل» الناقص قال: «خلا حرف يخفض ما بعده وتفسيرها سوى»
٢ ـ وفى باب «فُعْل» قال «رب حرف خافض لا يقع إلا على نكرة».
٣ ـ وفى «فُعَل» أيضاً قال «ثم حرف من حروف النسق مثل الفاء إلا أن الفاء تصل

وثم تراخى».

٤ ـ وفى «فَعْلَى» قال: «حتى حرف نصب..»

حادي عشر : لم يستطع أن يفرق بين الأسماء والصفات تفريقاً حاسماً، والأولى موضعها القسم الخاص بها، والثانية موضعها قسم الأفعال. ولذلك نجده أحياناً يضع فى قسم الأفعال ما حقه أن يوضع فى قسم الأسماء كقوله «الهاضوم يهضم الطعام»(١) وكان حقه أن يوضع فى الأسماء لأنه اسم للجوارش الذى يتناول لهضم الطعام(٢).

كما نجده يقع فى التكرار، فمثلا ذكر فى «أفعل» من قسم الأسماء: «والأقدر من الخيل الذى يجاوز حافرا رجليه حافرى يديه قال:

وأقدرُ مشرفُ الصهوات ساط كُمَيْتٌ لا أحق ولا شئيت(٣)

ثم ذكر فى باب «فعِل يفعَل» الذى وصفهً على «أفعل»: الأقدر من الخيل الذى يضع رجليه مواضع يديه وقال:

وأقدرُ مشرفُ الصهواتِ ساطٍ كُمَيْتٌ لا أحق ولا شئيت(٤)

ثاني عشر: قد يكون فى الكلمة أكثر من لغة فيذكر كلا منها فى بنائها دون أن يربط بينهما أو يشير إلى أن هناك لغة أخرى، كقوله فى «فَعْلان»: القربان واحد القرابين وهم جلساء الملك وخاصته. وفى «فُعْلان»: القربان واحد القرابين وهم جلساء الملك وخاصته، دون أن يذكر أن هذه لغة فى تلك. وكقوله فى باب «فعَل يفعُل» جلب الجرح إذا علته جُلْبة للبُرْء، دون أن يذكر أنه يرد من باب آخر، مع أنه قال فى باب «فعَل يفعِل» «وجلب الجرح إذا علته جلبة للبرء» كذلك قال فى باب «فعَل يفعُل»: والذبر الكتابة.. والزبر الكتابة، ولم يذكر أن هناك لغة أخرى.

ثم جاء فى «فعَل يفعِل» فقال: «والذبر الكتابة والزبر مثله».

ثالث عشر: وضعه الكلمة فى غير موضعها مثل:

١ ـ وضعه فى السالم كلمة «تُخمة» وكان حقه أن يضعها فى المثال بعد أن اعترف هو نفسه أن أصلها «الوخمة».

---

(١) ٢/ ١٨٧ (٢) انظر الصحاح
(٣) ١/ ٢٦٨ (٤) ٢/ ٢٦٢

٢ ـ وضع «بَرَهوت» فى «فعلول» السالم مع أنه عقد بابا بعد ذلك لما زيد فى آخره تاء فأشبه فعلول، ووضع فيه كلمات مثل تَرَبوت وثَلَبوت، ولا فرق بين هذه الكلمات.

٣ ـ وضع التراث فى «فُعال» السالم مع نصه على أن أصله وراث.

٤ ـ وضع المَضْرَحِيّ بمعنى الصقر فى «فَعْلَل» الرباعى المنسوب مع أنه من ضرح[١].

٥ ـ وضع خَنْدَل فى «فَعْلل» مع اعترافه بأن النون زائدة وأنه من خدل.

وهناك أشياء فى هذا الباب أخذت عليه وله فيها وجهة نظر مثل:

١ ـ وضعه «الزَّرَجون» في النون ووزنه على «فَعَلول»، قال الصاغانى: وزنه فَعَلون فموضعه زرج والجيم لام الكلمة[٢] وقال الفيروزابادى: «ووهم الجوهري فى ذكره فى النون»[٣]، ووجهة نظر الفارابى أن نونه أصلية بمنزلة سين قربوس وبه قال ابن جنى»[٤] وأيضاً فالكلمة معربة عن زردقون أو زركون[٥]، وإذا ثبت كونها أعجمية فدعوى زيادة بعض حروفها باطلة[٦]، ولذلك نجد الخليل فى العين يضع الكلمة فى قسم الثلاثى ويعيدها فى الرباعى وكذلك فعل الأزهرى، فى تهذيب اللغة.

٢ ـ قال الفارابى: أفخته ضربت يافوخه، ووضعه فى باب المهموز. قال الفيروزابادى: أفخه ضرب يافوخه وهذا يدل على أن أصله يفخ ووهم الجوهري فى ذكره فى أفخ[٧]. ووجهة نظر الفارابى أن فى يافوخ لغتين: الهمز وعدمه، فمن همزه قال هو فى تقدير يَفْعول ومنه يقال أفخته.. ومن ترك همزه وزنه على فاعول ومنه يقال يفخته[٨]. وقد اختار الفارابى الأول وهو اختيار كثير من اللغويين ومنهم الخليل الذى قال فى العين «من همز اليافوخ فهو على يفعول ومن لم يهمز فهو على فاعول من اليفخ والهمز أحسن»[٩] واختاره أبو عبيد فقال «أفخته.. إذا أصبت يأفوخه.. وجمع اليأفوخ يآفيخ»[١٠].

(١) انظر الصحاح (٢) التكملة ١/ ١٧٦
(٣) القاموس: زرج (٤) التكملة ١/ ١٧٦
(٥) التهذيب: زرج، إضاءة الراموس ٢/ ١٩٢
(٦) إضاءة الراموس ٢/ ١٩٢ (٧) القاموس: أفخ
(٨) إضاءة الراموس ٢/ ٣٠٠، ٣٠١ (٩) العين
(١٠) تهذيب اللغة

٣ ـ وضع الفارابى «التامور» فى بناء فاعول من السالم أى أنه اعتبر أصالة التاء. قال الفيروزابادى: وزنه تَفْعول فموضع ذكره« أمر» لا كما توهم[١].

والحق أننا نجد خلافا بين الصرفيين فى الحكم على هذه التاء فمنهم من اعتبر زيادتها ومنهم من اعتبر أصالتها ولكل رأى أنصاره ومؤيدوه[٢] وقد وضع الأزهرى هذه الكلمة فى «تمر» كذلك[٣].

ثالثاً: مآخذ علي المادة اللغوية

لا نعرف أحدا من اللغوين قد تعرض للفارابى من هذه الناحية أو استقصى زلاته فيها وتتبع عثراته اللغوية، رغم كثرة ما ألف فى هذا الموضوع وتتبع النقاد لعلماء اللغة يكشفون سوءاتهم ويبينون أخطاءهم.

وليس معنى هذا سلامة الفارابى من الزلل أو تنزهه عن الخطأ، وإنما يرجع ذلك لعدم تداول الكتاب نظراً لصعوبة ترتيبه وتعقد نظامه، فالكشف فيه يرهق الباحثين ويكلفهم من أمرهم عسرا. وقد أخمل الصحاح ديوان الأدب رغم اشتراكهما فى كثير من المادة اللغوية وتلاقيهما فى عدة مناح، لسهولة ترتيب الصحاح وكثرة تداوله بين الباحثين، مما أثار انتباه العلماء ولفت أنظارهم إليه، فألفت الكتب فى نقده أو تخطئته، وأشهرت أقلام للدفاع عنه والوقوف بجانبه.

وقد استفدت كثيراً فى كتابة هذا البحث مما وجه للصحاح من نقد، وما دوفع به عنه بعد أن أثبت فى مكان آخر صلة الصحاح بديوان الأدب واشتراكهما فى كثير من المادة اللغوية وفى كثير من المآخذ التى أخذت على الصحاح.

وقد رأيت بعد الدرس والموازنة أن كثيراً مما أخذ على الجوهرى ـ مما هو عند الفارابى ـ غير صحيح أملاه التعصب وفرضته روح المنافسة، ولم يسلم منه إلا القليل. ولذلك رأيت أن أفصل بين النوعين من المآخذ، فأبدأ بما سلم للنقاد وما توصلت إليه ولم يمكن أن يلتمس له وجه يصح به، ثم أثنى بما أنكر عليه دون وجه حق.

---

(١) القاموس: أمر

(٢) إضاءة الراموس ٣/ ٩

(٣) تهذيب اللغة: تمر

وهناك نوع آخر من المآخذ يمكن أن يـؤخذ على الفارابي وهو ما يتعلق بشـرحه لبعض الكلمات شرحا معيباً لا يفي بالمراد.

وسنتناول نحن هذه المآخذ على هذا النحو من الترتيب:

١ ـ أوهام الفارابى اللغوية

١ ـ قال الفارابى: النَّدْع: السَّعْتَرُ البَرِّى[١]

والذي فى كتب اللغـة بالغين المعجمة. ففي الصحاح: الندغ: السعتـر البري عن أبي عبيدة. وقـال أبو زيد: هو النِّدغ ـ بالكسر. وفى اللسان نقول كثيرة كلها بالغين عن ثعلب وابن سيده والفراء وأبى حنيفة. وفى حـديث سليمان بن عبدالملك أنه حين دخل الطائف وجد رائحـة الصعـتر، فقـال: بواديكم هذا ندغة. وكـتب الحجاج إلى عـامله بالطائف أن يرسل إليه بعسـل أخضـر فى السقـاء أبيض فى الإناء من عـسل الندغ والسحاء. وقـال الفيروزابادى فى القاموس: والندغ للسعتر بالغين.

٢ ـ قال الفارابى: القَلِيس بناء كان أبرهة بناه باليمن[٢]. والذى فى كتب اللغة القُلَّيس بالتشديد[٣].

٣ ـ قال الفارابى: القَتْرَدُ الرجل الكثير الغنم[٤]. والصواب بالثاء المثلثـة كما صرح به أبو عمرو وابن الأعرابـي وغيرهما[٥] وفى تاج العـروس أن ممن رواه بالثـاء كـذلك أبو عبيد فى الغريب المصنف والسيوطى فى المزهر.

٤ ـ قال الفارابى: وهى الكنيسة للنصارى[٦].

قال الصاغاتى: وهو سهو، وإنما هى لليهود والبِيعة للنصارى.

وفى التهذيب: وكنيسة اليهود جمعها كنائس وهى معربة[٧]

---

(١) ١/ ١١٨

(٢) ١/ ٤٠٩

(٣) انظر الصحاح والتهذيب واللسان والجمهرة والقاموس وتاج العروس ولم ترد الكلمة فى العين.

(٤) ٣/ ٢٥

(٥) القاموس المحيط

(٦) ١/ ٤٣١

(٧) ١٠/ ٦٤

٥ ـ قال الفارابى: وسالم من أسماء الرجال. وقال بعضهم: يقال للجلدة التى بين العين والأنف سالم(١). ومثل هذا عن الجوهري.

قال الصاغاني: وهذا غلط. وقد تبع خاله الفارابي في أخذه اللغة من معنى الشعر.

وقال ابن برى: «هذا وهم قبيح» والبيت الذى أخذ الفارابى هذا المعنى منه هو قول الشاعر:

يُديروننى عن سالم وأريغه وجلدة بين العين والأنف سالمُ

وهذا البيت قد قاله ابن عمر فى ابنه سالم. وواضح أن «سالم» فى الشطر الثانى ـ كما هو فى الشطر الأول ـ هو سالم بن ابن عمر وقد جعله لمحبته بمنزلة جلدة بين عينه وأنفه(٢). ومعنى أريغة أى أطلبه وأريده وأميل إليه سرا(٣).

٦ ـ قال الفارابى:

الصيعرية سمة فى عنق البعير(٤)

قال الفيروزابادى: الصيعرية سمة فى عنق الناقة لا البعير(٥).

وقد حاول الفاسى أن يعتذر عن ذلك بأنه أراد بالبعير الأنثى(٦)، ولا معنى لذلك وقديماً عيب على المسيب بن علس قوله:

وقد أتناسى الهمَّ عند احتضاره بناجٍ عليه الصيعرية مكدم

لأن الصيعريةَ صفة للنوق لا للفحول ولذلك حينما سمع طرفة بن العبد هذا البيت قال: استنوق الجمل .. وضحك منه(٧).

وقد أوقع الفارابى فى هذا الخطأ أبو عبيد فقد سبقه إلى هذه المقالة(٨)

(١) ١/ ٣٦٠

(٢) انظر لسان العرب مادة: سلم

(٣) انظر لسان العرب والعين

(٤) ٢/ ٤٥

(٥) القاموس المحيط: صعر

(٦) إضاءة الراموس ٣/ ١٠٩

(٧) الموازنة للآمدى ص٣٢، الموشح للمرزبانى ص٧٦

(٨) تهذيب اللغة

٢ـ ما أخذ على الفارابى دون حق

١ ـ قال الفارابى: «غَضْبَى مائة من الإبل وهى معرفة لا تدخلها الألف واللام»[١]

قال الفيروزابادى: هو تصحيف والصواب غضيا بالمثناة تحت[٢].

ولم أجد أحدا قد دافع عن رواية الفارابى، حتى صاحب «إضاءة الراموس» وصاحب «الوشاح». وقد قال الأول: «الأكثر على أنه تصحيف كما قال المصنف وصرح به فى حواشى الصحاح.. وهو الذى اختاره ابن برى وغيره من أرباب الحواشى. وقال ابن مكتوم.. وجدت حاشية أنها تصحيف غضيا لأنها شبهت فى كثرتها بمنبت الغضا»[٣].

وقد ذكرها الأزهرى فى مادة «غضا» ونقل عن ابن الأعرابى وابن السكيت وأبى عمرو أن الغضيا مائة من الإبل (تهذيب اللغة)

والذى أراه صحة رواية الفارابى، فهى منقولة عن ابن الأعرابى[٤] وذكرها ابن السكيت فى ألفاظه فقال «ويقال أتانا بغضبى معرفة لا تنون وهى مائة من الإبل، قال الشاعر:

ومستخلف من بعد غضبى صريمة ـــ فأحْربه لطول فقر وأحربا[٥]

كما ذكرها الأصمعى فى كتاب «الإبل» ولفظه كلفظ ابن السكيت تماماً[٦].

٢ ـ قال الفارابى: الشَّبَر العطية وأصله بالتسكين. قال العجاج:

«الحمد لله الذى أعطى الشبر»[٧].

قال ابن برى: صواب إنشاده: فالحمد لله الذى أعطي الحبر، وكذلك رواه الرواة فى شعره، وقوله إن الأصل فيه الشبر بسكون الباء وإنما حركه لضرورة وهم، لأن الشبْر مصدر شبرته إذا أعطيته، والشبَر اسم للعطية، وكذلك باء الشبر فى شعر عدى: لم أخنه

---

(١) ٢/ ٤

(٢) مادة غضب

(٣) إضاءة الراموس للفاسى ١/ ٣١٥

(٤) انظر الصحاح

(٥) تهذيب الألفاظ ص٦٢ وأحربا من حرب الرجل إذا ذهب ماله أو قل.

(٦) كتاب الإبل للأصمعى ضمن مجموعة الكنز اللغوى صـ١١٦

(٧) ١/ ١٠٨

والذى أعطى الشبر. ولم يقل أحد من أهل اللغة أنه حرك الباء للضرورة[1].

والذى أراه صحة قول الفارابى. وقد روى ابن السكيت قول العجاج بروايتين، رواه مرة: الحمد لله الذى أعطى الشبر[2] ومرة: فالحمد لله الذى أعطى الحبر[3]. أما دعوى تحريك الباء فقد سبقه إليها وأقره عليها كثير من ثقات اللغويين: قال ثعلب: الشبْر العطية وحركه العجاج وغيره والتسكين أكثر[4]، وقال ابن السكيت: «ويقال شبرت فلانا.. ومصدره الشبْر وحركه العجاج فقال: الحمد لله الذى أعطى الشبر»[5]. وقال الأزهرى: «.. وهو الشبْر وقد حرك فى الشعر»[6].

٣ ـ قال الفارابى: «ويقال بهته إذا قال عليه ما لم يفعله. وقالوا فى قول أبى النجم لابنته حين هداها لزوجها:

سبى الحماة وابهتى عليها ثم اضربى بالود مرفقيها

إن «على» مقحمة، معناه وابهتيها، لأنه ليس من كلام العرب بهت عليه»[7] قال الفيروزابادى: «قوله فابهتي عليها أى فابهتيها لأنه لا يقال بهت عليه تصحيف والصواب فانهتى عليها بالنون لا غير»[8]. ومثل هذا فى المزهر[9].

وقد تكفل صاحبا «إضاءة الراموس» و«الوشاح» بالرد على الفيروزابادى فقال الأول: «إن كانت رواية «فابهتى» ثابتة فلا يلتفت لدعوى التصحيف لأنها فى مثله غير مسموعة. والحذف والإيصال باب واسع لمطلق النحاة وأهل اللسان فضلا عن العرب الذين هم

---

(١) التنبيه مادة شبر
(٢) إصلاح المنطق صـ٩٧
(٣) المرجع السابق ص٢٥٣
(٤) مجالس ثعلب ٢/ ٥٣٣
(٥) إصلاح المنطق ص٩٧
(٦) تهذيب اللغة.
(٧) ٢/ ١٩٢
(٨) القاموس المحيط ـ بهت
(٩) ٢/ ٣٩٣

أئمة هذا الشأن.. وإن لم تثبت الرواية كما قال وصحت الرواية معه ثبت هذا التصحيف حينئذ بالنقل لا لأنه لا يقال.. وليس عندى جزم فى الرواية حتى أفصل قوليهما وأنظر مالهما وما عليهما. وإنما ادعاء التحريف بمجرد أنه لا يتعدى بهت بعلى دعوى خالية عن الحجة»(١).

وقال الثانى: «قوله بالنون لا معنى له هنا لأن نهت لازم لا يتعدى ولا بحرف الجر يقال نهت ينهت.. والنهيت الزئير. وقد أقر ابن برى كلام الجوهرى ولم يتعقبه من جهة المعنى وقال: إنما عدى بعلى لأنه بمعنى افترى. والبهتان: الافتراء، كما قال تعالى: «ولا يأتين ببهتان يفترينه» ومثله مما عدى بحرف الجر حملا على معنى فعل يقاربه قوله تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره» أى يخرجون(٢).

والرواية بالباء كذلك فى الشعر والشعراء، والكامل للمبرد.

٤ ـ قال الفارابى: مَنْعَج اسم موضع(٣)

قال الصاغانى: والصواب فيه كسر العين(٤)

وقال الفيروزابادى: ووهم الجوهرى فى فتحه(٥)

ولا معنى لتخطئة الفارابى أو توهيمه فقد ضبطه الخليل بالفتح والكسر فقال «منعَج موضع بالبادية ويقال منعِج واد لبنى كلاب..»(٦).

وذكر الفاسى أن جمعا من العلماء أثبتوه بالفتح وقالوا «إنما يعرف بفتحها»(٧).

٥ ـ قال الفارابى: البيدانة الأتان(٨).

وقد رد الصاغانى ذلك وقال: «أتان بيدانة تسكن البيداء، وهى غير ما قيل: البيدانة

---

(١) إضاءة الراموس ٢/ ٧٧

(٢) الوشاح ص٣٦ والتنبيه لابن برى مادة بهت

(٣) ١/ ٢٨١

(٤) التكملة نعج

(٥) القاموس ـ نعج

(٦) العين

(٧) إضاءة الراموس ٢/ ٢٢٣

(٨) ٣/ ٣٨٥

الأتان. ففى هذا القول نظر»[1].

وتقييد البيدانة بساكنة البيداء سبق به الخليل فقال «وأتان بيدانة أى تسكن البيداء»[2]، ونقله عنه الأزهرى[3].

ولكن الأصمعى لم يصرح بهذا القيد فقال «يقال للأنثى حمارة وأتانة وبيدانة»[4]. ومعنى هذا أن للعلماء رأيين فى معنى البيدانة. وقد صرح بذلك صاحب الوشاح فقال «وفى البيدانة قولان: أنها سميت بذلك لسكونها البيداء، وتكون النون زائدة وعلى هذا قول الجمهور، والثانى أنها العظيمة البدن وتكون النون فيها أصلية»[5].

٦ ـ قال الفارابى: والكُتَّاب المَكْتَب[6].

قال الفيروزابادي: الكُتَّاب الكاتبون والمَكْتَب موضع التعليم، وقوله الكُتاب والمكتب واحد غلط[7].

وعدم إطلاق الكتاب على المكتب سبق به المبرد فقد نقل عنه الأزهرى أنه قال «المكتب موضع التعليم، والكُتَّاب الصبيان. قال: ومن جعل الموضع الكُتَّاب فقد أخطأ»[8].

ومثل هذا نجده فى نفوذ السهم للصفدى[9].

ولكن أكثر اللغويين على خلاف ذلك:

قال الخليل: المُكْتِب المُعَلِّم والكُتَّاب مجمع صبيانه[10].

وذكر فى التهذيب أن الكُتَّاب اسم المكتب الذى يعلم فيه الصبيان[11].

وقال الشهاب الخفاجى فى شرح الشفا: الكُتَّاب للمكتب وارد فى كلامهم كما فى

---

(١) التكملة بيد
(٢) العين
(٣) تهذيب اللغة
(٤) أسماء الوحوش وصفاتها للأصمعى ص٩
(٥) الوشاح ص٥٠
(٦) ١/ ٣٣٤
(٧) القاموس ـ كتب
(٨) التهذيب
(٩) مادة كتب
(١٠) العين
(١١) تهذيب اللغة ـ كتب

أساس الزمخشرى وغيره ولا عبرة بما قيل إنه مولد[١].

وقال صاحب الوشاح: «العبارة فى غاية الصواب.. وفى مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود قال: قرأت منْ فى رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت له ذؤابة فى الكتاب[٢].

٧ ـ قال الفارابى: قال الأصمعى: سألت ابن أبى طرفة عن المسد فى قول الهذلى:

أَلْفَيْتَ أغلب منْ أُسْد المَسَدّ حديد الناب أَخْذَتهُ عَفْرٌ فتطريح.

فقال هو بستان ابن مَعْمَر[٣].

قال الفيروزابادى: المسد بستان ابن عامر لا معمر ووهم الجوهرى[٤] ولا معنى لذلك. فالعبارة منسوبة للأصمعى فالعهدة عليه. وقد أثبتها ابن قتيبة بعد أن قال «ويقولون بستان ابن عامر وإنما هو بستان ابن معمر»[٥] ثم نقل كلام الأصمعى السابق. ولم يخالف الأصمعى أحد، بل صرح البكرى وصاحب المراصد وغير واحد بأن قولهم بستان ابن عامر غلط صوابه بستان ابن معمر[٦] وعقب الفاسى على ذلك بقوله: «قلت عليه اقتصر أكثر المتكلمين على الأماكن ولا أدرى ما وجه إنكار المصنف، ولعله التقليد»[٧] وقال صاحب المؤتلف: بستان ابن معمر بنخلة على ليلة من مكة. والعامة يقولون بستان ابن عامر[٨].

٨ ـ قال الفارابى: المزج الشهدة[٩].

قال الفيروزابادى: المزج العسل وغلط من فتحه أو هى لُغَيَّة[١٠] وقد تكفل الفاسى بنقض ذلك فقال: «لا غلط فى الفتح فهو الذى جزم به غيره، وصرح به الفيومى وقال: سمى العسل مزجا لأنه يخلط بالشراب. وبالفتح روى بيت أبى ذؤيب:

وجاءوا بمزج لم ير الناس مثله ... هو الضِّحْك إلا أنه عمل النحل

(١) إضاءة الراموس ٢/ ٣

(٢) الوشاح ص٣٤

(٣) ٣/ ٤٩

(٤) القاموس ـ سدد

(٥) أدب الكاتب ص٤٥٦، ٤٥٧

(٦) إضاءة الراموس ٢/ ٣٩٢، ٣/ ١٢٠

(٧) إضاءة الراموس ٣/ ١٢٠

(٨) الوشاح ص٥٢

(٩) ١/ ١٠٠

(١٠) القاموس ـ مزج

وهو الذى قاله أبو حنيفة وغيره، فلا معنى لقوله: أو هى لُغَيَّة. بل هى لغة مكبرة صحيحة ثابتة نقلها الأثبات[1].

ومن الغريب أن الخليل اقتصر فى العين على الفتح فقال: «المَزْج: الشهد»

٩ ـ قال الفارابى: الثُّعْلُبانُ ذكر الثعالب وقال:

أَرَبٌّ يبول الثُّعْلُبان برأسه   لقد ذل من بالت عليه الثعالب[2].

قال الصاغانى: «والصواب الثَّعْلَبانِ تثنية ثعلب..»[3]

وقال الفيروزابادى: «واستشهاد الجوهرى بقوله: أرب يبول الثعلبان برأسه غلط صريح.. والصواب فى البيت فتح الثاء لأنه مثنى[4]

والرواية بضم الثاء منقولة عن الكسائى[5] وكفى به حجة، ولهذا قال الزبيدى: وهذا منه (من الفيروزابادى) تحامل بالغ.. فالكسائى ممن يعتمد عليه فيما قاله[6] وكذلك رواه ابن قتيبة فى «أدب الكاتب» فقالت تحت عنوان «باب ذكور ما شهر منه الإناث»: «والأفعوان ذكر الأفاعي والعُقربان ذكر العقارب والثُّعلبان ذكر الثعالب قال الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه   لقد ذل من بالت عليه الثعالب[7]

وأعاد ابن قتيبة هذه الرواية فى مكان آخر تحت عنوان «باب ما يكون للذكور والإناث ولا علم فيه للتأنيث إذا أريد به المؤنث فقال: «ثعلب يكون للذكر والأنثى حتى تقول ثعلبان فيكون للذكر خاصة، قال الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه[8] ... البيت...

كذلك حكى الزمخشرى عن الجاحظ أن الرواية فى البيت إنما هى بالضم على أنه ذكر الثعالب[9]، وقال الدميرى فى حياة الحيوان: الثعلب معروف... والذكر ثُعْلُبان وأنشد الكسائى عليه:

---

(١) إضاءة الراموس ٢/ ٢١٩
(٢) ٢/ ٨١
(٣) التكملة ـ ثعلب
(٤) القاموس المحيط ـ ثعلب
(٥) الصحاح ـ ثعلب
(٦) تاج العروس ـ ثعلب
(٧) أدب الكاتب ص١٠٧ ـ ١٠٨
(٨) أدب الكاتب ص٣١٦
(٩) إضاءة الراموس ١ ٢

أرب يبول الثعلبان برأسه[1] ... البيت...

والبيت مرتبط بحادثة روتها كتب الحديث وملخصها أن غاوى بن عبدالعزى كان خادما لصنم لبنى سليم فبينما هو عنده إذ أقبل ثَعْلَبَانِ يعدوان حتى تسنماه ثم بالا عليه فقال حينئذ البيت المذكور[2]. هذه رواية الهروى وهى التى استند إليها الفيرزوابادى فى تخطئته للجوهرى. ولكن المحققين من علماء الحديث على خلاف ذلك «قال الحافظ ابن ناصر أخطأ الهروي فى تفسيره وصحف فى روايته وإنما الحديث فجاء ثُعْلبان بالضم وهو ذكر الثعالب اسم له، مفرد لا مثنى[3]، وقد تعرض ابن برى للبيت وذكر الخلاف فى نسبته دون أن ينكر على الجوهرى ضم الثاء واللام[4].

١٠ ـ قال الفارابى: شَوّش عليه الأمرَ فتشوش[5].

قال الفيروزابادى: التشويش والمشوَّش والتشوُّش كلها لحن ووهم الجوهري والصواب، التهويش والمهوَّش والتهوُّش[6].

ولا معنى لذلك بعد أن أثبتها الخليل فقال «الوشوشة كلام فى اختلاط وكذلك التشويش»[7] وقد شاع هذا التعبير ووقع فى كلام الزمخشرى وأهل المعاني كقولهم: لف ونشر مشوش[8]، كما ورد فى شعر الطغرائى[9]، وأورده العلامة الزوزنى فى مصادره[10].

١١ ـ قال الفارابى: الخيال شيء ينصب للطير والبهائم فتظن أنه إنسان.. والخيال أرض لبنى تغلب وقال:

لمن طلل تضمنه أثال فسرحة فالمرانة فالخَيال[11].

قال الفيروزابادي: اسم الموضع بالشين والجيم وغلط الجوهرى فى البيت والخيال تصحيف وإنما هو الحبال لحبال الرمل[12].

---

(١) الوشاح ص٢٩، ٣٠ (٢) القاموس المحيط ـ ثعلب

(٣) الوشاح ص٣٠، وإضاءة الراموس ١٩٩/٢

(٤) التنبيه ـ ثعلب (٥) ٤٣٢/٣

(٦) القاموس المحيط ـ شوش (٧) العين ـ باب اللفيف

(٨) شرح درة الغواص للخفاجى ص٦٢

(٩) المرجع السابق (١٠) إضاءة الراموس ٢٥٧/٣

(١١) ٣٦٨/٣، ٣٦٩ (١٢) القاموس ـ سرح

والحق مع الفارابى، فقد قال ياقوت:

سرحة بلفظ واحد السرح.. مخلاف باليمن وهو أحد مراسى البحر هناك وهو موضع بعينه ذكره لبيد:

لمـن طـلل تضـمنه أثـال فسـرحـة فـالمرانة فـالخـيال[١]

وقال فى موضع آخر:

الخيال (بلفظ الخيال: الشخص والطيف) أرض لبنى تغلب قال الشاعر:

لمـن طـلل تضـمنه أثـال فسـرحـة فـالمرانة فـالخـيال[٢]

ومثل هذا نجده فى مراصد الاطلاع.

وقد ضبط الشراح بيت لبيد بالوجهين[٣].

وتعرض ابن برى لبيت لبيد دون أن يشكك فى صحة روايته بل قال: «فسرحة فالمرانة فالخيال.. هذه أسماء مواضع معروفة»[٤].

٣. شرحه المعيب للكلمات

أما آخر نوع من المآخذ فهو ما يتعلق بشرحه لبعض الكلمات شرحا معيباً ومن ذلك:

١ ـ غموض عبارته وتعريفه اللفظ بلفظ غامض مثل:

أ ـ الخَلْع ما يجعل فى القُرْف، وهو إناء من جلود[٥].

وعبارة الصحاح أوضح وهى: الخَلْع لحم يطبخ بالتوابل ثم يجعل فى القرف[٦].

ب ـ وقوله: الصدع الوعل بين الوعلين[٧].

وعبارة الصحاح: «وهو الوسط منها ليس بالعظيم ولا الصغير ولكنه وعل بين وعلين»[٨].

جـ ـ وقوله: النَّؤُور: النَّيْلَج وأصله غير مهموز[٩].

---

(١) معجم البلدان ـ سرحة

(٢) معجم البلدان ـ الخيال

(٣) إضاءة الراموس ٢/ ٢٥٢

(٤) التنبيه مادة ـ سرح

(٥) ١/ ١١٦

(٦) خلع

(٧) ١/ ٢١٩

(٨) صدع

(٩) ٤/ ١٨٤

وعبارة الصحاح: النؤور: النيلج وهو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر. ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة[1].

د ـ وقوله: الكباب: الطَّباهج[2].

هـ ـ وقوله: الهدان: الهِلْباجة[3].

وعبارة الصحاح: الهدان الأحمق[4].

٢ ـ عدم الدقة في التعبير كقوله:

أ ـ الأكلف: لون بين السواد والحمرة[5].

والحقيقة أن الكلفة هي ذلك اللون. أما الأكلف فهو ما كان لونه بين السواد والحمرة.

ب ـ وقوله: المَجْنَب الخير الكثير، يقال إن عنده لخيرا مجنبا وشرا مجنبا أي كثيرًا[6] فلا معنى لقصره الموصوف على الخير.

وعبارة الصحاح عامة وهي أدق، وذلك قوله: «المجنب الشيء الكثير[7]..» إلخ.

جـ ـ وقوله: القِنِّينة آنية للشراب[8]، والصواب إناء.

٣ ـ تعريفه الدوري كقوله:

أ ـ حَسُب الرجل صار حسيبا[9].

ب ـ خطُب صار خطيبا[10]

جـ ـ الوارش في الطعام مثل الواغل في الشراب[11].

الواغل في الشراب مثل الوارش في الطعام[12]

وعبارة الجوهري أوضح هي: «الوارش الداخل على القوم وهم يأكلون ولم يدع مثل

---

(١) نور (٢) ٣/ ٦٢
(٣) ١/ ٤٧٠ (٤) هدن
(٥) ١/ ٢٧٠ (٦) ١/ ٢٨٠
(٧) جنب (٨) ٣/ ٥٧
(٩) ٢/ ٢٧١ (١٠) ٢/ ٢٧١
(١١) ٣/ ٢٣٠ (١٢) ٣/ ٢٣٠

الواغل فى الشراب[1]

د ـ السحق السهك[2]

السهك السحق[3].

وغير ذلك.

● ● ●

ولكن هذه المآخذ لا تغض من قيمة الكتاب ولا تنقص من قدره فهى هنات هينات ومآخذ يسيرة إلى جانب ما فيه من محاسن وفوائد كثيرة، وليست العبرة في تقويم العمل العلمى وتقديره بخلوه من النقص، ولكن بغلبة حسناته على سيئاته، وبما فيه من جدة ودفع لحركة العلم إلى الأمام.

وهذا ما توافر لديوان الأدب وخلص له.

---

(١) الصحاح ـ ورش

(٢) ٢١٨/٢

(٣) ٢١٨/٢

الفصل الخامس
المتأثرون بديوان الأدب

خطا الفارابى بمعاجم الأبنية خطوات واسعة الى الأمام بتأليفه ديوان الأدب الذى جمع فيه بين الأسماء والأفعال لأول مرة فى نظام محكم دقيق لم يسبق إليه. وكان لهذا الكتاب صداه فيما جاء بعده من كتب اللغة. وأخذ هذا الصدى اتجاهات ثلاثة هى:

١ـ اختصاره أو تأليف الشروح عليه.

٢ـ الاستفادة به فى جمع المادة اللغوية.

٣ـ التأثر بمنهجه.

أما النوع الأول فلم يصلنا ـ مع الأسف ـ شيء منه، وإنما حفظت لنا كتب التراجم اسمى عالمين قاما بهما، أحدهما: الحسن بن المظفر النيسابورى الضرير اللغوى الذى ألف «تهذيب ديوان الأدب» وقد قال عنه ياقوت: أديب نبيل شاعر مصنف.. مؤدب أهل خوارزم فى عصره ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم». ومات فى ١٤ من رمضان سنة ٤٤٢ هـ[(١)] والآخر: محمد بن جعفر بن محمد الغورى الذى قال عنه ياقوت: «أحد أئمة اللغة المشهورين والأعلام فى هذا اللسان المذكورين، صنف كتاب ديوان الأدب فى عشرة أجلد ضخمة، أخذ كتاب أبى إبراهيم إسحق الفارابى المسمى بهذا الاسم وزاد فى أبوابه وأبرزه فى أبهى أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذبه وانتقاه،وزاد فيه مازينه وحلاه»[(٢)]. ولا نعرف سنة وفاته.

وأما النوع الثانى فكثير، ويمكننا أن نقول إنه شمل معظم ماجاء بعده من مؤلفات لغوية، وإن كنا نذكر من بينها على وجه الخصوص «فقه اللغة للثعالبى» و«العباب»، و«التكملة» للصاغانى و«المزهر» و«القول المجمل فى الرد على المهمل» للسيوطي و«إكمال الإعلام بتثليث الكلام» لابن مالك و«إضاءة الراموس» لابن الطيب الفاسي، و«المصباح المنير» للفيومى، لأننا وجدنا أصحابها يصرحون بنقلهم منه.

---

(١) معجم الأدباء ٩/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) المرجع السابق ١٨/ ١٠٤، ١٠٥.

ولكن التأثر واضح فى معجم منها هو «الصحاح» للجوهرى، وهو تأثر لم يقف عند حد المادة اللغوية، بل تعداه إلى النظام كذلك. وهو ماسنبينه بعد قليل.

وأما النوع الثالث فكثير كذلك ومن أصحابه من اقتفى أثر المنهج بحذافيره، ومنهم من عدل فيه تعديلا قليلا أو كثيرا. كما أن من أصحابه من جعل معجمه جامعا لأبنية الأسماء والأفعال ـ كما فعل الفارابى ـ مثل القاضى نشوان بن سعيد فى كتابه «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، والكاشغرى فى كتابه «ديوان لغات الترك». ومنهم من قصره على أبنية الأفعال ومصادرها مثل الزوزنى فى كتابه «المصادر»، وبو جعفرك فى كتابه «تاج المصادر»، وهذا القسم الأخير قد استحدث بعد الفارابى، إذ لم تكن كتب الأفعال قبل الفارابى تعرض للأفعال جملة، وإنما كانت تتناول صيغتين اثنتين من صيغها وهما «فعل» و«أفعل» فقط.

وهذا النوع الثالث ـ إلى جانب بعض الأعمال الأخرى سيكون موضوع الباب الرابع فى هذا الكتاب.

أما الآن فسنتحدث عن العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

يعد الجوهرى تابعا لطريقة الفارابى، ولكنه أدخل تعديلا جوهريا عليها إذ اطرح الخطوات الكثيرة التى سارت عليها معاجم الأبنية، واختار من منهج الفارابى المعقد فكرة الباب والفصل وخذها وأدار عليها معجمه. ولذا فإن مزيته ـ على حد تعبير المستشرق الألمانى كرنكو ـ «تنحصر فى أنه رتب المادة اللغوية برمتها فى ترتيب هجائى واحد».

والاسم الكامل لمعجم الجوهرى هو «تاج اللغة وصحاح العربية» ولكنه اشتهر باسم «الصحاح». وتضبط إما بكسر الصاد جمع صحيح وإما بفتح الصاد مفرد بمعنى صحيح مثل براء وبرىء. وأفضل طبعة للصحاح تلك التى حققها الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار.

وقد سار كتاب الصحاح فى الآفاق وبلغ فى الشهرة مبلغا عظيما، ويقول القفطى: إنه لما دخلت نسخة منه مصر نظرها العلماء فاستجودوا قرب مأخذها. ويقول إن أهل مصر

الفصل الخامس
المتأثرون بديوان الأدب

خطا الفارابي بمعاجم الأبنية خطوات واسعة الى الأمام بتأليفه ديوان الأدب الذى جمع فيه بين الأسماء والأفعال لأول مرة فى نظام محكم دقيق لم يسبق إليه. وكان لهذا الكتاب صداه فيما جاء بعده من كتب اللغة. وأخذ هذا الصدى اتجاهات ثلاثة هى:

١ـ اختصاره أو تأليف الشروح عليه.

٢ـ الاستفادة به فى جمع المادة اللغوية.

٣ـ التأثر بمنهجه.

أما النوع الأول فلم يصلنا ـ مع الأسف ـ شيء منه، وإنما حفظت لنا كتب التراجم اسمى عالمين قاما بهما، أحدهما: الحسن بن المظفر النيسابورى الضرير اللغوى الذى ألف «تهذيب ديوان الأدب» وقد قال عنه ياقوت: أديب نبيل شاعر مصنف.. مؤدب أهل خوارزم فى عصره ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم». ومات فى ١٤ من رمضان سنة ٤٤٢ هـ[(١)] والآخر: محمد بن جعفر بن محمد الغورى الذى قال عنه ياقوت: «أحد أئمة اللغة المشهورين والأعلام فى هذا اللسان المذكورين، صنف كتاب ديوان الأدب فى عشرة أجلد ضخمة، أخذ كتاب أبى إبراهيم إسحق الفارابى المسمى بهذا الاسم وزاد فى أبوابه وأبرزه فى أبهى أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذبه وانتقاه،وزاد فيه مازينه وحلاه»[(٢)]. ولا نعرف سنة وفاته.

وأما النوع الثانى فكثير، ويمكننا أن نقول إنه شمل معظم ماجاء بعده من مؤلفات لغوية، وإن كنا نذكر من بينها على وجه الخصوص «فقه اللغة للثعالبى» و«العباب»، و«التكملة» للصاغانى و«المزهر» و«القول المجمل فى الرد على المهمل» للسيوطي و«إكمال الإعلام بتثليث الكلام» لابن مالك و«إضاءة الراموس» لابن الطيب الفاسى، و«المصباح المنير» للفيومى، لأننا وجدنا أصحابها يصرحون بنقلهم منه.

---

(١) معجم الأدباء ٩/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) المرجع السابق ١٨/ ١٠٤، ١٠٥.

ولكن التأثر واضح فى معجم منها هو «الصحاح» للجوهرى، وهو تأثر لم يقف عند حد المادة اللغوية، بل تعداه إلى النظام كذلك. وهو ماسنبينه بعد قليل.

وأما النوع الثالث فكثير كذلك ومن أصحابه من اقتفى أثر المنهج بحذافيره، ومنهم من عدل فيه تعديلا قليلا أو كثيرا. كما أن من أصحابه من جعل معجمه جامعا لأبنية الأسماء والأفعال ـ كما فعل الفارابى ـ مثل القاضى نشوان بن سعيد فى كتابه «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، والكاشغرى فى كتابه «ديوان لغات الترك». ومنهم من قصره على أبنية الأفعال ومصادرها مثل الزوزنى فى كتابه «المصادر»، وبو جعفرك فى كتابه «تاج المصادر»، وهذا القسم الأخير قد استحدث بعد الفارابى، إذ لم تكن كتب الأفعال قبل الفارابى تعرض للأفعال جملة، وإنما كانت تتناول صيغتين اثنتين من صيغها وهما «فعل» و«أفعل» فقط.

وهذا النوع الثالث ـ إلى جانب بعض الأعمال الأخرى سيكون موضوع الباب الرابع فى هذا الكتاب.

أما الآن فستحدث عن العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

يعد الجوهرى تابعا لطريقة الفارابى، ولكنه أدخل تعديلا جوهريا عليها إذ اطرح الخطوات الكثيرة التى سارت عليها معاجم الأبنية، واختار من منهج الفارابى المعقد فكرة الباب والفصل وحدها وأدار عليها معجمه. ولذا فإن مزيته ـ على حد تعبير المستشرق الألمانى كرنكو ـ «تنحصر فى أنه رتب المادة اللغوية برمتها فى ترتيب هجائى واحد».

والاسم الكامل لمعجم الجوهرى هو «تاج اللغة وصحاح العربية» ولكنه اشتهر باسم «الصحاح». وتضبط إما بكسر الصاد جمع صحيح وإما بفتح الصاد مفرد بمعنى صحيح مثل براء وبرىء. وأفضل طبعة للصحاح تلك التى حققها الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار.

وقد سار كتاب الصحاح فى الآفاق وبلغ فى الشهرة مبلغا عظيما، ويقول القفطى: إنه لما دخلت نسخة منه مصر نظرها العلماء فاستجودوا قرب مأخذها. ويقول إن أهل مصر

يروون كتاب الصحاح عن ابن القطاع الصقلى متصل الطريق إلى الجوهري، ولا يرويه أحد من أهل خراسان[1].

وفى رأيى أن كتاب «الصحاح» نال من الشهرة أكثر مما يستحق، وأن الجهد الحقيقى يعود إلى الفارابى لا إلى الجوهرى، وأن أصابع الاتهام تشير الى الجوهرى بالأخذ والاغتراف من «ديوان الأدب» بدون أن يشير إلى ذلك أو يلمح حتى إليه.

ولما كانت هذه التهمة خطيرة وتمس مكانة الجوهرى العلمية فسنعطيها شيئا من البسط حتى يتضح فيها وجه الحق.

كان كرنكو[2] أول من تنبه إلى العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب، وأشار الى وجود التشابه بل التماثل بينهما، ولكنه تحدث عن ذلك فى إيجاز شديد وسطحية ظاهرة، اذ قال إنه عقد مقارنة بين المعجمين «وكم كانت دهشتى أن اكتشفت أن الجوهرى لم يكتف بأن عب من ديوان الأدب، بل وجدت ـ قدر ما استطعت الاستقراء والمقابلة ـ أن الصحاح لايحتوى على أى شيء لايوجد في ديوان الأدب».

ولم يحاول أحد من الباحثين منذ نشر المقال (عام ١٩٢٤) حتى الآن أن يتوفر على درس القضية ويناقشها مناقشة واعية فكل ماوجه إليها ماقاله الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار: «ولقد أسرف كرنكو فى دعواه ولا سند له. فديوان الأدب للفارابى وصحاح الجوهرى موجودان.. والفارق بين المعجمين كبير. وبعد كل هذا نجد عمل الجوهرى أصح وأكمل وأعظم من عمل خاله الفارابى».

وما قاله: «والتقاء الفارابى والجوهرى فى نقطة أو نقاط ليس دليلا على أن الثانى سطا على الأول»[3]. وحاول الدكتور عبدالسميع محمد أحمد فى أسطر قليلة أن ينفى عن الجوهرى دعوى السرقة من خاله الفارابى، وكان أهم ما اعتمد عليه عدم تحدث أحد من العلماء عن دعوى النقل هذه[4].

---

(١) مقدمة العطار لتهذيب الصحاح للزنجانى، ص ٤٢

(٢) فى مقال له بعنوان The Beginning of Arbic lexi cography

(٣) مقدمة الصحاح، ص ٨١ـ ٨٢.

(٤) المعاجم العربية، ص ٨٦، ٨٧.

أما نحن فيتلخص رأينا فيما يأتي:

١ـ هناك اتفاق بين المؤرخين على أن هناك صلة نسب بين الجوهري والفارابي. فمعظم المؤرخين على أن الفارابي خال الجوهري، وروى بعضهم رواية أخرى ضعيفة تقول إن الجوهري هو خال الفارابي[١].

٢ـ كما أن من المتفق عليه تاريخيا وجود صلة علمية بين الفارابي والجوهري، فقد ذكر المؤرخون أن الجوهري تتلمذ على خاله الفارابي، بل منهم من ذهب إلى تعميق هذه الصلة وقال إنها هي السبب في تسمية الجوهري بالفارابي، وأنه سمي بذلك نسبة إلى خاله وأصله هو من فارس[٢].

٣ـ من الروايات التاريخية الموثقة أن الجوهري قرأ ديوان الأدب على خاله، وأنه كان يحتفظ بنسخة منه عنده كتبها بخطه. بل أكثر من هذا يقول ياقوت: إنه بعد أن قرأه على مؤلفه بفاراب أعاد قراءته على أبي السرى محمد بن إبراهيم الأصبهاني بأصبهان، ثم عرضه على أستاذه أبي سعيد السيرافي ببغداد فقبله ولم ينكره فصار عنده من صحاح اللغة[٣].

فكل هذه العوامل تجعلنا نقول إن الجوهري قد استفاد ولاشك من ثقافة خاله وعلمه، وإنه تأثر بشخصيته اللغوية، واستعان بكتاب «ديوان الأدب» في تأليف معجمه الصحاح.

ولكن إلى أي حد بلغ هذا التأثر؟

وإلى أي مدى استفاد الجوهري من ديوان الأدب؟

هذا ما سنحاول أن نجيب عنه الآن:

١ـ أول شيء ثابت لايقبل النقاش أن الجوهري أخذ عن ديوان الأدب نظام الباب والفصل. وهذه قضية لايستطيع أحد أن يجادل فيها أو ينكرها. فأمامنا ديوان الأدب وأمامنا الصحاح، ولا شك أن ديوان الأدب أسبق في التأليف من الصحاح، ولاشك أن الفارابي هو السابق بهذا النظام.

(١) إنباه الرواة ١/ ٥٢، ومعجم الأدباء ٦/ ٦١ وما بعدها، ونزهة الألباء، وبغية الوعاة وغيرها.
(٢) معجم الأدباء ٦/ ٦٢، وبغية الوعاة، واضاءة الراموس ١/ ٤٥.
(٣) معجم الأدباء ٦/ ٦٣

وهذه نقطة التقاء هامة لأنها النقطة الجوهرية التى حققت للصحاح الشهرة وأنزلته من المعاجم منزلا حسنا. ومعظم صفات المدح التى وصف بها الصحاح ترجع الى النظام، مثل وصفه بأنه قريب التناول ـ حسن الترتيب ـ سهل المطلب لما يراد منه.

ولا أظن أن الأستاذ العطار[1] على حق حين يصر على نسبة الفضل فى هذا النظام للجوهرى مع اعترافه بأن الفارابى هو السابق. ولا أفهم كيف يمكن التوفيق بين قوله: «ولعل من الحق والإنصاف أن نذكر أن بين الفارابى والجوهرى نقطة التقاء وهى تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول»، وقوله: «والذى نراه أن منهج الجوهرى فى ترتيب صحاحه باعتبار أواخر الكلمات غير مقصود منه تيسير الأمر على الشعراء والكتاب. أما المنهج الذى اتبعه فهو من ابتكاره (!!) وهداه إليه علمه الواسع بالصرف واشتغاله به»(!!)

٢ـ أما المادة اللغوية، فلتحقيق صلة الصحاح فيها بديوان الأدب لجأت إلى ثلاثة طرق:

أولها: أنى رتبت بعض مواد ديوان الأدب على ترتيب الصحاح ثم قارنت بين النوعين من المادة.

ثانيها: أننى قابلت مادة ديوان الأدب على الصحاح لأرى مدى اتفاقهما فى معالجة الألفاظ، وطريقة تناولها، وبيان معانيها، وأقف على مازاده أو نقصه كل منهما عن الآخر.

وثالثها: أنى عقدت موازنة بين الكتابين شملت أعلام العلماء وأسماء المراجع، والأبحاث النحوية، والشواهد، والمآخذ اللغوية.

وأظننا ـ بعد هذه الموازنات ـ نستطيع أن نصدر حكمنا ونحن مطمئنون:

---

(١) مقدمة الصحاح، ص ١٢٢، ١٢٥.

أولا ـ تحليل بعض المواد اللغوية

مادة حب:

الصحـــــاح	ديـــوان الأدب
١ـ الحبة واحدة حب الحنطة، ونحوها من الحبوب	الحبة واحدة الحب من كل الحبوب
٢ـ وحبة القلب سويداؤه ويقال ثمرته وهو ذاك.	وحبة القلب ثمرته
٣ـ والحبة السوداء والحبة الخضراء	وهى الحبة الخضراء والحبة السوداء
٤ ـ والحبة من الشيء القطعة منه	
٥ ـ ويقال للبرد حب الغمام وحب المزن وحب قر.	
٦ ـ ابن السكيت: وهذا جابر بن حبة اسم للخبز وهو معرفة.	
٧ ـ والحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت. وفى الحديث: «فينبتون كما تنبت الحبة فى حميل السيل» والجمع حبب.	والحبة بزور الصحراء
٨ ـ والحبة بالضم: الحب. يقال نعم وحبة كرامة.	
٩ ـ والحُب: الخابية فارس معرب. والجمع حباب وحببة	والحب: الخابية، والجمع حباب
١٠ ـ والحب المحبة وكذلك الحب بالكسر. والحِب أيضا الحبيب مثل خدن وخدين	فلان حبّي أى حبيبى، كما تقول خدن وخدين. والحبّ أيضا لغة فى الحب (انظر ٣٣).
١١ ـ يقال أحبه فهو محب وحبه يحبه بالكسر فهو محبوب، قال الشاعر:	ذكر فى باب فعَل يفعِل: يقال حبته بمعنى أحبته. وهذا شاذ لأنه

أحب أبا مروان من أجل تمره
وأعلم أن الـرفق بالمـرء أرفـق
ووالله لـولا تمـره ماحببتـه
ولا كان أدنى من عبيد ومشرق
وهذا شاذ لأنه لا يأتى فى المضاعف يفعِل بالكسر إلا ويشركه يفعُل بالضم إذا كان متعديا ماخلا هذا الحرف.

١٢ ـ ويقال: ماكنت حبيبا، ولقد حببت بالكسر أى صرت حبيبا.

١٣ـ الأصمعى: قولهم حب بفلان معناه ما أحبه إلى. وقال الفراء: معناه حبب بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت فى الثانية.

وقال ابن السكيت فى قول ساعدة:
هجرتْ غَضوبُ وحب من يتجنب
وعدت عواد دون وليك تشعب
أراد حبب فأدغم، ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح. ومنه قولهم: حبذا زيد. فحب فعل ماض لايتصرف وأصله حبب على ماقال الفراء، وذا فاعله. وهو اسم مبهم من أسماء الإشارة، جعلا شيئا واحدا فصار بمنزلة اسم يرفع مابعده. وموضعه رفع بالابتداء، وزيد خبره فلا يجوز أن يكون بدلا من ذا لأنك تقول: حبذا المرأة. ولو كان بدلا لقلت: حبذه المرأة

لا يأتى يفعل ـ بالكسر فى المضاعف وهو واقع إلا أن يشركه يفعُل.

قال الشاعر جرير:

وحبذا نفحــات من يمانيـــة

تأتيك من قبل الريان أحيانـــا

١٤ ـ وتحبب إليه تودد

١٥ ـ وتحبب الحمار إذا امتلأ من الماء

١٦ ـ وامرأة محبة لزوجها، ومحب لزوجها أيضا عن الفراء.

١٧ ـ الاستحباب كالاستحسان.

١٨ ـ وتحابوا أي أحب كل واحد منهم صاحبه.

١٩ ـ الحباب بالكسر المُحابّة والموادة

٢٠ ـ الحباب بالضم الحب قال الشاعر:

فو الله ما أدرى وإنى لصادق

أداء عرانى من حبابك أم سحر

٢١ ـ الحباب أيضا الحية. وإنما قيل الحباب اسم شيطان لأن الحية يقال لها شيطان. ومنه سمى الرجل.

٢٢ ـ وحباب الماء بالفتح معظمه

قال طرفـــة:

يشق حباب الماء حيزومها بها

كما قسم التربَ المفايلُ باليـــد

ويقول أيضا حباب الماء: نفاخاته التى تعلوه وهى اليعاليل.

تحبب إليه أي تودد.

وتحبب الحمار إذا امتلأ من الماء.

استحبه عليه أي آثره واستحبه أي أحبه.

تحابوا أي أحب كل واحد منهم صاحبه.

والحباب الحبيب.

الحباب: الحية ومنه سمى الرجل الحباب. وإنما قيل الحباب اسم شيطان لأن الحية يقال لها شيطان.

حباب الماء معظمه والحبابة واحدة حباب الماء.

٢٣ ـ وتقول أيضا: حبابك أن تفعل كذا أى غايتك.

٢٤ ـ والإحباب البروك

٢٥ ـ والإحباب فى الإبل كالحران فى الخيل، قال الشاعر:

ضـــربت بعير السوء إذ أحبـــا

أبو زيد: يقال بعير محب. وقد أحب إحبابا، وهو أن يصيبه مرض أو كسر فلا يبرح من مكانه حتى يبرأ أو يموت، وقال ثعلب: يقال أيضا للبعير الحسير: محب وأنشد:

جبت نساء العالمين بالســـبب

فهن بعد كلهن كالمحـــــــب

٢٦ ـ وأَحَبَّ الزرع وألب إذا دخل فيه الأكل، وتنشأ فيه الحب وألب.

٢٧ ـ الحَبَب بالتحريك تنضد الأسنان

قال: وإذا تضحك تبدى حببا

٢٨ ـ والحباحب اسم رجل بخيل كان لايوقد إلا نارا ضعيفة مخافة الضيفان فضربوا بها المثل حتى قالوا نار الحباحب لما تقدحه الخيل بحوافرها.

قال النابغة يذكر السيوف:

تقد السلوقى المضاعف نسجــه

وتوقد بالصفاح نار الحباحب

وربما قالوا: نار أبى حباحب، وهو ذباب

ويقال حبابك أن تفعل كذا أى غايتك.

والإحباب هو البروك.

ويقال للبعير محب إذا كان لايبرح موضعه من كسر أو مرض.

حبب الأسنان تنضدها.

نار الحباحب النار التى توريها الخيل بحوافرها من الحجارة. ويقال الحُباحب اسم رجل كان بخيلا جدا.

الصحاح	ديوان الأدب
يطير بالليل كأنه نار، قال الكميت: يــرى الراءون بالشفرات منهـــا كنار أبى حباحـــب والظبينـــا وربما جعلوا الحباحب اسما لتلك النار قال الكسعي: ما بال سهمى يوقـــد الحباحبـــا قد كنت أرجو أن يكون صائبا	
٢٩ ـ حبان بالفتح اسم رجل موضوع من الحب.	حبان م أسماء الرجال.
٣٠ ـ الحَباحب بالفتح الصِّغار، الواحد حبحاب، قال الهذلى: دلجـــى إذا ما الليـــل جــــن على المقرنـــة الحباحــــب يعنى بالمقرنة الجبال التى يدنو بعضها من بعض.	الحبحاب الصغير الشأن الحقير.
٣١ ـ حبَّى على فعلى اسم امرأة، قال هدبة بن خشرم: فمـــا وَجَـــدَتْ وجدى بهـــا أم واحـــد ولا وجـد حبـى يابن أم كـــلاب	
٣٢ـ	الحب الخشبات الأربع التى توضع عليها الجرة ذات العروتين.
٣٣ ـ انظر رقم ١٠	المحبة الحب.
٣٤ـ	هو الحبيب.
٣٥ـ	حبان من أسماء الرجال.
٣٦ـ	حبيت الرجل اذا أطعمته الحب.
٣٧ـ	حبب الله إليه الإيمان وهو نقيض التكريه.

ومن هذه الموازنة نخرج بالنتائج الآتية:

١ ـ توجد فى الصحاح زيادات ليست فى **ديوان الأدب** مثل الفقرات ٥، ٦، ١٣، ٢٦، ٣١، ومثل الزيادات التى نجدها داخل الفقرات على سبيل الشرح أو التفصيل أو الاستشهاد.

ونلاحظ أن بعض هذه الزيادات يحتاج إلى نقل عن مرجع آخر كالفقرة رقم ١٣ وهى موجودة فى تهذيب اللغة، وبعضها موجود فى العين، وكالفقرة رقم ٢٦ ولم أجدها فى العين ولا الجمهرة ولا تهذيب اللغة. كما أن بعضها من قبيل التطبيق أو الشرح أو التفصيل الذى لايحتاج إلى مرجع.

٢ ـ كما توجد فى ديوان الأدب زيادات ليست فى الصحاح مثل الفقرة رقم ٣٢ وهى موجودة فى التهذيب والعين، والفقرة رقم ٣٧ ولم أجدها لا فى العين ولا التهذيب ولا الجمهرة.

٣ـ ولكننا إلى جانب ذلك نلمح شبها كبيرا وأحيانا تماثلا بين بعض الفقرات مثل:

(أ) الفقرة رقم ٣، فالعبارة هى العبارة، والغموض فى العرض هو الغموض. والعبارة ـ بعد هذا ـ لم ترد فى العين ولا التهذيب ولا الجمهرة.

(ب) ومثل رقم ٩، وتفسير الحب بالخابية لم يرد فى العين ولا الجمهرة ولا التهذيب. وعبارة الخليل: الحب الجرة الضخمة. وعبارة الجمهرة الحب الذي يكون فيه الماء. وعبارة التهذيب هى عبارة الخليل.

(جـ) ومثل الفقرة رقم ١٨، ولم ينص فى العين ولا فى الجمهرة ولا فى التهذيب على هذا المعنى لأنه مفهوم من الصيغة. ولكننا نجده عند الصحاح بعبارة ديوان الأدب، ولو لم يكن قد أخذ العبارة منه لوجدنا اختلافا بين العبارتين. وقد كان فى إمكان الجوهرى أن يقول مثلا: أى أحب بعضهم بعضها، أو أحب كل واحد منهم أخاه، أو أحب كل منهم الآخر.

ثانيا ـ مقابلة المادة اللغوية

بمقابلة مادة ديوان الأدب على الصحاح يتبين مايأتي:

١ ـ اتفاق المعجمين اتفاقا تاما فى معالجة كثير من الصيغ والألفاظ مما يدل على وجود صلة بينهما. ويظهر ذلك من النماذج الآتية:

العين	الجمهرة	ديوان الأدب	الصحاح
وأما حسْب مجزوم فمعناه كما تقول حَسْبك هذا أى كفاك	حسبى كذا وكذا أى يكفينى	ويقال حسبك درهم أى كفاك ويقال هذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة	وحسبك درهم أى كفاك وهو اسم. وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة.
السقب لغة فى الصقب والسقيبة عمود الخباء قال: كسقب خباء خر فوق السقائب والشقب ولد الناقة. وأسقبت الناقة أى أكثرت وضعها	السقب بالسين والصاد حوار الناقة وبالسين أكثر والصقب بالصاد عمود من عمد البيت	السقب ولد الناقة الذكر والسقب لغة فى الصقب من نعت الشىء الطويل مع ترارة والسقب عمود البيت الأطول	السقب الذكر من ولد الناقة.. والسقب الطويل من كل شىء مع ترارة.. والسقب والصقب عمود الخباء
الشجب والمشجب خشبات موثقة تنصب وتنشر عليها الثياب.	الشجاب والمشجب واحد ويقال الشجب أيضا ويسمون الثلاث الخشبات التى يعلق عليها الراعى سقاءه ودلوه	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب
الجلوبة مايجلب للبيع نحو الناب والفحل والقلوص... وعبد جليب وعباد جلباء إذا كانوا جلبوا من	الجليب والمجلوب الأعجمى يجلب من بلده إلى بلد الإسلام وعبد جليب ومجلوب.	الجلوبة مايجلب للبيع والجليب الذى يجلب من بلده إلى غيره. أجلبه أى أعانه انجابت السحابة: أى انكشفت	الجلوبة مايجلب للبيع. والجليب الذي يجلب من بلد إلى غيره. أجلبه أى أعانه. انجابت السحابة انكشفت

ومن هذه الموازنة نخرج بالنتائج الآتية:

١ ـ توجد في الصحاح زيادات ليست في ديوان الأدب مثل الفقرات ٥، ٦، ١٣، ٢٦، ٣١، ومثل الزيادات التي نجدها داخل الفقرات على سبيل الشرح أو التفصيل أو الاستشهاد.

ونلاحظ أن بعض هذه الزيادات يحتاج إلى نقل عن مرجع آخر كالفقرة رقم ١٣ وهي موجودة في تهذيب اللغة، وبعضها موجود في العين، وكالفقرة رقم ٢٦ ولم أجدها في العين ولا الجمهرة ولا تهذيب اللغة. كما أن بعضها من قبيل التطبيق أو الشرح أو التفصيل الذي لايحتاج إلى مرجع.

٢ ـ كما توجد في ديوان الأدب زيادات ليست في الصحاح مثل الفقرة رقم ٣٢ وهي موجودة في التهذيب والعين، والفقرة رقم ٣٧ ولم أجدها لا في العين ولا التهذيب ولا الجمهرة.

٣ـ ولكننا إلى جانب ذلك نلمح شبها كبيرا وأحيانا تماثلا بين بعض الفقرات مثل:

(أ) الفقرة رقم ٣، فالعبارة هي العبارة، والغموض في العرض هو الغموض. والعبارة ـ بعد هذا ـ لم ترد في العين ولا التهذيب ولا الجمهرة.

(ب) ومثل رقم ٩، وتفسير الحب بالخابية لم يرد في العين ولا الجمهرة ولا التهذيب. وعبارة الخليل: الحب الجرة الضخمة. وعبارة الجمهرة الحب الذي يكون فيه الماء. وعبارة التهذيب هي عبارة الخليل.

(جـ) ومثل الفقرة رقم ١٨، ولم ينص في العين ولا في الجمهرة ولا في التهذيب على هذا المعنى لأنه مفهوم من الصيغة. ولكننا نجده عند الصحاح بعبارة ديوان الأدب، ولو لم يكن قد أخذ العبارة منه لوجدنا اختلافا بين العبارتين. وقد كان في إمكان الجوهري أن يقول مثلا: أي أحب بعضهم بعضها، أو أحب كل واحد منهم أخاه، أو أحب كل منهم الآخر.

ثانيا . مقابلة المادة اللغوية

بمقابلة مادة ديوان الأدب على الصحاح يتبين مايأتى:

١ـ اتفاق المعجمين اتفاقا تاما فى معالجة كثير من الصيغ والألفاظ مما يدل على وجود صلة بينهما. ويظهر ذلك من النماذج الآتية:

العين	الجمهرة	ديوان الأدب	الصحاح
وأما حسْب مجزوم فمعناه كما تقول حَسْبك هذا أى كفاك	حسبى كذا وكذا أى يكفينى	ويقال حسبك درهم أى كفاك ويقال هذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة	وحسبك درهم أى كفاك وهو اسم. وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة.
السقب لغة فى الصقب والسقيبة عمود الخباء قال: كسقب خباء خر فوق السقائب والشقب ولد الناقة. وأسقبت الناقة أى أكثرت وضعها	السقب بالسين والصاد حوار الناقة وبالسين أكثر والصقب بالصاد عمود من عمد البيت	السقب ولد الناقة الذكر والسقب لغة فى الصقب من نعت الشىء الطويل مع ترارة والسقب عمود البيت الأطول	السقب الذكر من ولد الناقة.. والسقب الطويل من كل شىء مع ترارة.. والسقب والصقب عمود الخباء
الشجب والمشجب خشبات موثقة تنصب وتنشر عليها الثياب.	الشجاب والمشجب واحد ويقال الشجب أيضا ويسمون الثلاث الخشبات التى يعلق عليها الراعى سقاءه ودلوه	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب
الجلوبة مايجلب للبيع نحو النات والفحل والقلوص... وعبد جليب وعباد جلباء إذا كانوا جلبوا من	الجليب والمجلوب الأعجمى يجلب من بلده إلى بلد الإسلام وعبد جليب ومجلوب.	الجلوبة مايجلب للبيع والجليب الذى يجلب من بلده إلى غيره. أجلبه أى أعانه انجابت السحابة: أى انكشفت	الجلوبة مايجلب للبيع. والجليب الذي يجلب من بلد إلى غيره. أجلبه أى أعانه. انجابت السحابة انكشفت

٢ ـ ولكننا من ناحية أخرى نجد اختلافا كبيرا بين المعجمين فى معالجة ألفاظ أخرى وشرحها وبيان ضبطها كما يبين من النماذج الآتية:

ديوان الأدب	الصحاح
١ ـ الكتر (بالفتح): السنام.	١ ـ الكتر بالكسر السنام
٢ ـ كل صانع إسكاف عند العرب.	٢ ـ وقول من قال: كل صانع عند العرب إسكاف فغير معروف.
٣ ـ الهادر اللبن إذا خثر أعلاه وأسفله رقيق.	٣ ـ الهارد اللبن إذا خثر أعلاه وأسفله.
٤ ـ الأطلس من الذئاب الذى تساقط شعره.	٤ ـ ذئب أطلس وهو الذى فى لونه غبرة إلى السواد.
٥ ـ السمع ولد الضبع من الذئب.	٥ ـ السمع ولد الذئب من الضبع.
٦ ـ البردان اسم موضع.	٦ ـ البردان بالتحريك موضع.
٧ ـ يوم سخنان (بفتح السين) أى حار	٧ ـ يوم سخنان (بضم السين) أى حار.

٨ ـ وضع الفارابى «تولج» فى السالم الرباعى الملحق بواو بعد الفاء (تلج) ووضعها الجوهرى فى باب الجيم فصل الواو لأن التاء منقلبة عن واو.

٣ ـ كما نجد زيادات كثيرة فى الصحاح ليست فى ديوان الأدب. ولسنا فى حاجة إلى ضرب الأمثلة على ذلك، فهو واضح من الموازنة السابقة بين مادة حبب فى ديوان الأدب والصحاح، كما يتضح من المقارنة بين حجمى المعجمين، فحجم الصحاح يبلغ مثلى ديوان الأدب، ولذلك جاء أكثر ألفاظا وأوفر مادة.

٤ ـ ونجد أيضا زيادات فى ديوان الأدب ليست فى الصحاح، ولكنها قليلة بالنسبة لزيادات الصحاح قلة ظاهرة. وقد جمعت هذه الزيادات فلم تزد على بضع صفحات[١].

---

(١) راجع رسالتنا للماجستير عن الفارابى اللغوى، ص ٣١٢

ثالثا. دراسة الظواهر المشتركة

١ـ إذا قارنا بين المعجمين من حيث الأعلام نجد الجوهرى مكثرا من ذكر أسماء العلماء والرواة بخلاف الفارابى الذى كان مقلا جدا.

٢ ـ ومن حيث المراجع، لم يذكر الفارابى اسم أى مرجع من المراجع التى رجع إليها فى حين أن الجوهرى كان أحيانا يذكر اسم المرجع ومن هذه المراجع: الإبل للأصمعى، والهمز لأبى زيد، والكتاب لسيبويه، والفرق للأصمعى، والغريب المصنف لأبى عبيد، والفرس للأصمعى.

٣ ـ ونجد الأبحاث النحوية كثيرة فى الصحاح، وتفوق نظيرتها فى ديوان الأدب.

٤ـ أما الشواهد فتفوق فى الصحاح عددها فى ديوان الأدب، سواء كانت قراءات قرآنية أو أحاديث نبوية أو أمثالا أو أبياتا شعرية. وهناك شواهد لم ينسبها الفارابى ونسبت فى الصحاح، أو جاءت ناقصة فى ديوان الأدب ورواها الجوهرى كاملة، كما أن هناك أشياء خالف فيها الصحاح ديوان الأدب[1].

٥ ـ وأما المآخذ اللغوية التى أخذها العلماء على الصحاح فنجد كثيرا منها مشتركا بين الصحاح وديوان الأدب. وبعضا منها ينفرد بها الصحاح، ممايدل على أن الجوهرى لم يأخذها من ديوان الأدب. ومن أمثلة المآخذ المشتركة بينهما:

(أ) قال الفارابى: الشبَر العطية وأصله بالتسكين.

قال العجاج: الحمد لله الذى أعطى الشبر.

وقال الجوهرى: ومصدره الشبر (بالسكون) إلا أن العجاج حركه فقال: الحمد لله الذى أعطى الشبر.

(ب) ذكر الفارابى كلمة «اللفاء» فى الناقص لا المهموز، وكذلك فعل الجوهرى.

قال الصغانى، والمهموز موضعه.

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى المرجع السابق، ص ٣١٣ ـ ٣٢٣.

(جـ) ذكر الفارابى «الزرجـون» فى باب فعلول على اعتبار أن نونهـا أصلية، وكذلك فعل الجوهرى إذ ذكرها فى باب النون فصل الزاى.

قال الصغانى: وموضوعه «زرج» لأن وزنه فعلون والجيم لام الكلمة.

(د) قـال الفـارابى فى باب مَفْعَل: منـعج اسم مـوضع. وكـذلك ضـبطهـا الجـوهرى (بالفتح).

قال الصغانى: والصواب فيه كسر العين، ولعله نقله من كتاب الفارابى.

(هـ) قال الفـارابى: وسالم من أسـماء الرجال. وقـال بعضهم: يقـال للجلدة التى بين العين والأنف سالم. ومثل هذا فى الصحاح.

(و) قال الفـارابى: غضبـى مائة من الإبل وهى معـرفة لاتدخلهـا الألف واللام. ومثل هذا قاله الجوهرى.

ويتضح من هذا كله وجه الـشبه الكبير فى المادة اللغـوية بين الصحاح وديوان الأدب، فما معنى هذا وما تفسيره؟

قـد يقـال إن الجـوهرى لم يأخـذ تلك المـادة من الفـارابى، وإنما أخـذهـا من أصـوله ومراجعه الأولى.

ولكن الذى يبدو أن الجـوهرى قد استعان بديوان الأدب مـباشرة وأنه أخذ منه كـثيرا من مادته اللغـوية مما أدى إلى هذا التشـابه أو التماثل فى بـعض الأحيان. ويبـدو أيضا أن كثرة مـا أخذه الجوهرى عن خاله كـان السبب فى إغفاله ذكـر اسمه فى معـجمه جمـيعه إغفالا تاما، وإلا فلو حـرص على ذكر اسمه فى كل موضع لتكرر اسمـه فى كل صفحة ولسجل الجوهرى على نفسـه الحكم بالتبعية، وهو ماحاول أن يخفـيه ويطمس معالمه.وإلا فكيف نعلل تسـجيل الجـوهرى أسمـاء العلمـاء الذين نقل عنهم (وأسمـاء المراجع فى بعض الأحيان) ومنهـم من نقل عنه مرة أو مرتين، وفى مسائل غـير ذات بال، ومنهم من لايتمتع بمثل شهرة الفارابى وطيب سمعته[1]، ولو أن الجوهرى كان حسن النية، أو أنه لم

(١) ممن نقل عنهم الجوهرى مـثلا أبو الغوث (فى عجين أنبـجان). والجوهرى ينقل فى صحـاحه عن أساتذته المباشرين ـ من طبـقة الفارابى ـ كأبى على الفارسى وأبى سـعيد السيرافى. ويبـدو أن الجوهرى كان من دأبه إغفال أهم الأسماء التى اعتمـد عليها، فقد فعل نفس الشىء بالنسبة لابن قتيبة، فقـد أغفل ذكر اسمه إغفالا تاما برغم كثرة ما أخذه عنه وكثرة إشاراته إلى العلماء بشكل ملحوظ.

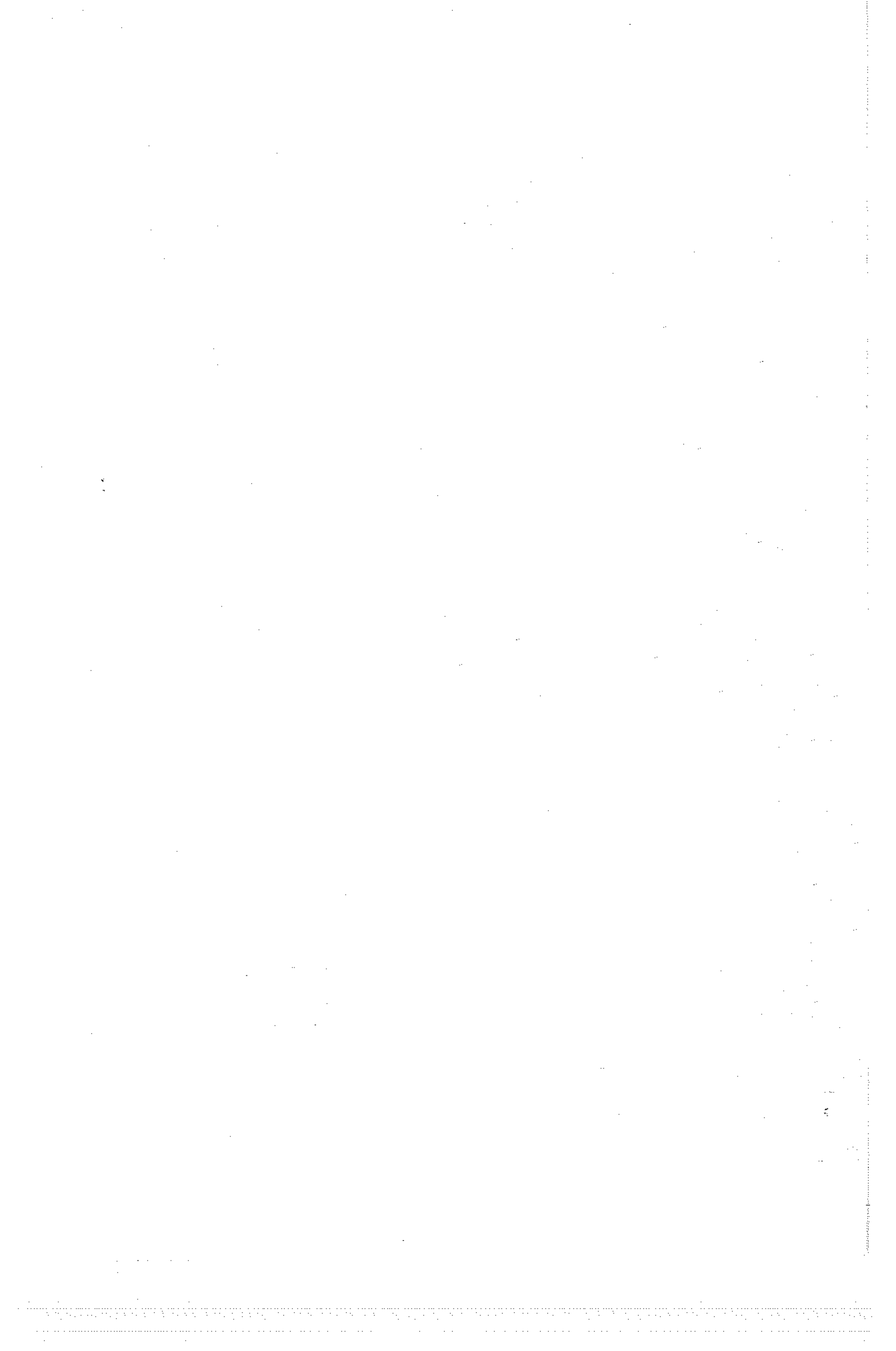
يأخذ كل هذه المادة المشتركة من «ديوان الأدب» مباشرة لذكر اسمه ولو مرة واحدة. وإذا كان الجوهرى قد أحس بالحرج من كثرة تردد اسم خاله فى كل صفحة، فلا أقل من أن يشير إلى اسمه فى مقدمة معجمه ويشيد بفضله.

ولكننا مع هذا لانوافق كرنكو فى قوله: «إنه ليس فى الصحاح شيء لانجده فى ديوان الأدب» فالصحاح أوسع مادة وأكثر كماً من ديوان الأدب، وهو يحتوى على زيادات كثيرة لانجدها فى ديوان الأدب كما سبق أن ذكرنا، وأظنه لو عكس القضية فقال: «ليس فى ديوان الأدب شيء إلا نجده فى الصحاح» لكان أقرب الى الصواب وأدنى إلى الحقيقة، وإن كان هذا الحكم كذلك ليس على إطلاقه.

والخلاصة أن الصحاح متأثر بديوان الأدب فى نظامه، وفى مادته اللغوية وأنه استفاد منه كثيرا ـ مباشرة وبالواسطة ـ وإن اشتمل على زيادات كثيرة ليست فيه. وقد أحس بهذه الاستفادة الصغانى من قبل فنبه فى أكثر من موضع من كتابه «التكملة» على ذلك كما سبق أن ذكرنا. كذلك أدركها الفيومى فأشار إليها أكثر من مرة فى معجمه «المصباح المنير»(١).

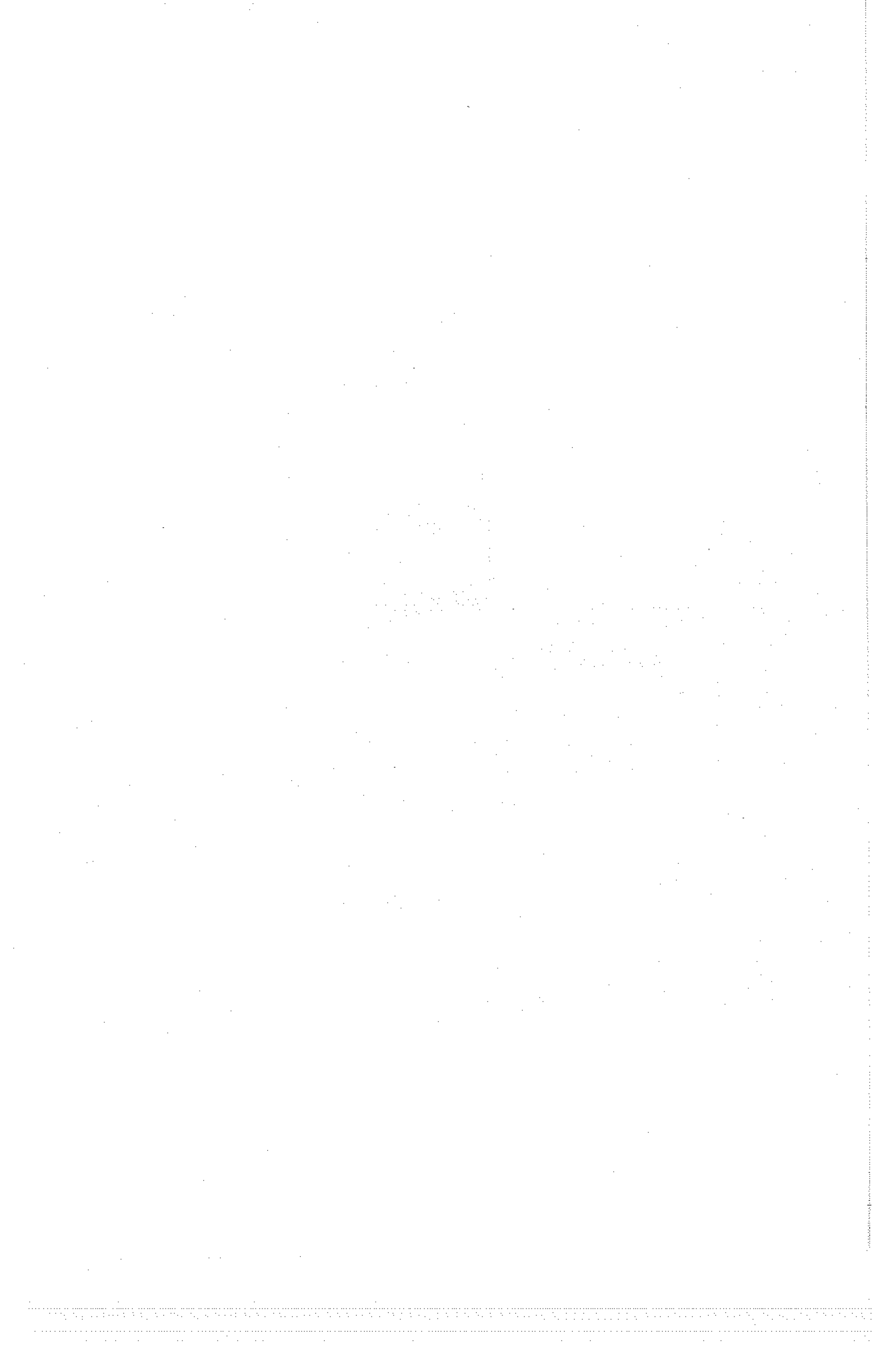
---

(١) انظر مثلا مادتى: «سدد» و«شوش».



الباب الرابع

التأليف فى الأبنية
بعد الفارابى



تميزت مرحـلة مابعد الفارابى بوجـود أربعة أنواع من التأليف فى الأبنية سـارت جنباً إلى جنب ، وهى :

١ - معاجم الأفعال .

٢ - المعاجم الشاملة .

٣ - كتب المجاميع اللغوية .

٤ - جهود النحويين .

وستعرض لهذه الأنواع كل على حدة بهذا الترتيب :

الفصل الأول
(معاجم الأفعال)
١ - كتاب الأفعال للسرقسطى

بدأ الكتاب بمقدمة تعرضت لمؤلفات السابقين فى الأفعال وخصت ابن القوطية بالذكر قائلة إنه ألف « فى الأفعال كتاباً حاز به قصب السبق ، واستولى به على أمد الغاية ، لم يتقدمه إلى مثله فى هذا الفن أحد من العلماء الماضين » . ولكنه عقب على ذلك بأن المؤلف قد رمى إلي الاختصار ، وأنه أخل في كثير من المواضع ، وأنه قصر اهتمامه على فعل وأفعل خاصة وترك ما جاوز ذلك من الأفعال الرباعية الأصلية مثل دحرج ، وما جاوزها بالزيادة مثل اقشعر .

وذكر السرقسطي بعد ذلك أنه تقدم لإصلاح مافى كتاب ابن القوطية من الخلل وأنه قام بتصحيح روايته على مؤلفه ، وأنه بسط تفسيره ، وألحق فيه الأفعال التى ترك ذكرها من الرباعية ، وما جاوزها بالزيادة ، وقرب ما وقع منها فى غير موضعه بنقله إلى الموضع الذى هو أحق به [١] .

ومؤلف الكتاب هو سعيد بن محمد المعافرى اللغوى ، من أهل قرطبة ، ويعرف بابن الحداد وبالسرقسطى ، وكانت وفاته فى إحدى الغزوات بعد عام ٤٠٠ هـ [٢] .

نظامه :

١ - قسم كتابه إلى ثمانية وعشرين بابا بعدد حروف الهجاء ووضع كل فعل تحت الحرف المبدوء به .

٢ - رتب الحروف ترتيباً صوتياً على النظام الآتى :

الهمزة - الهاء - العين - الحاء - الخاء - الغين - القاف - الكاف - الضاد - الجيم - الشين - اللام - الراء - النون - الطاء - الدال - التاء - الصاد - الزاى - السين - الظاء - الذال - الثاء - الفاء - الباء - الميم - الواو - الياء .

---

(١) الأفعال ١ / ٥٢ - ٥٤ .

(٢) انظر : كشف الظنون - الأفعال ، وبغية الوعاة للسيوطى ، ترجمة سعيد بن محمد المعافرى ، ومقدمة التحقيق لكتاب الأفعال ١ / ١٣ .

وهو ترتيب يقارب ترتيب سيبويه فى الكتاب [1] ولكنه يخالف إلى حد كبير ترتيب الخليل فى العين [2] .

٣ - قسم كل حرف إلى فصول أربعة هى :

فعل وأفعل بمعنى - فعل وأفعل باختلاف - الثلاثى المفرد [3] ـ الرباعى المفرد [4] وما جاوزه بالزيادة مما لم يستعمل ثلاثيه فى معناه .

٤ - جاء فى الفصول الثلاثة الأولى وقسم كل فصل إلى مضاعف وصحيح ومهموز ومعتل بالنظر إلى ما سوى الحرف الأول المعقود باسمه الباب (كما فعل ابن القوطية) وكان يضع ما يوجد تحت كل فصل بهذا الترتيب .

٥ - لما كان يعنى بصيغة « فعل » (فى الفصول الثلاثة الأولى) كل فعل ثلاثى أيا كان ضبطه ، وسواء ضبط بحركة واحدة أو أكثر - مما ينتج صيغاً متعددة ، فقد حرص على إفراد كل صيغة بمكان . فتحت حرف الحاء فصل « فعل وأفعل باختلاف » نجد تحت الثلاثى الصحيح الصيغ الآتية :

فعَل ـ فعَل وفعِل ـ فعُل وفعِل ـ فعُل وفعَل ـ فعَل وفعِل وفعُل ـ فعُل ـ فعِل .

٦ - ولما كان يعنى بالفصل الرابع لكل ما جاوز ثلاثة أحرف سواء كان من مزيد الثلاثى أو مجرد الرباعى أو مزيد الرباعى ، وكان ذلك ينتظم عدة أبنية ، فقد قسم كل حرف إلى أقسام بعدد ما جاء منه من أبنية . ولكنه جاء فى هذا الفصل وخالف ما اتبعه فى الفصول السابقة :

أ - فقد كانت طريقته فيما مضى أن يقسم كل حرف إلى فصول من حيث الصحة والاعتلال ثم يذكر تحت كل فصل الأبنية التى جاء منها باعتبار تغير حركة العين ، ولكنه فى هذا الفصل بدأ بالتقسيم على حسب الأبنية ، ثم قسم كل بناء إلى أقسام من حيث الصحة والاعتلال .

ب - كان فى الأقسام السابقة يبدأ بالمضاعف ثم الصحيح ثم المهموز ثم المعتل ، ولكنه جاء فى بناء « فعلل » وبدأ بالصحيح ثم تلاه المهموز ثم المكرر (المضاعف) .

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٤ .

(٢) انظر : كتاب العين بتحقيق د. عبد الله درويش من ٣٥٣ .

(٣) يعنى به فعل دون أفعل

(٤) يعنى به أفعل دون فعل

جـ - اضطرب فى ترتيب الأبنية فى هذا الفصل ولم يتبع نظاماً معينا فى تقديم بعضها على بعض . فمثلا رتب الأبنية فى حرف العين هكذا : أفعل - فعلل - فعّل - تفعل - استفعل - فوعل - فيعل - فعول - فعيل - افعنلل - افعول - افعوعل - افتعل - تفاعل . ولكنه رتبها فى حرف الهاء هكذا : أفعل - فعلل - فعّل - فوعل - تفعل - افتعل - افعنلل - افعللّ - انفعل - فاعل . ورتبها فى حرف النون هكذا : أفعل - فعلل - تفعلل - فعّل - تفعل - فيعل - افتعل - استفعل . وغير ذلك .

٧ - كان يفصل بين الواوى واليائى وبين ماكان حرف العلة فيه فى موضع العين أو اللام .

٨ - فرق بين نوعين من المعتل :

أ - ماسلم من الإعلال .

ب - ما أعل بقلب حرف علته إلى حرف آخر .

فكان يلحق النوع الأول بالصحيح، ولذلك وضع « أود » و « أذى » و « عوض » و«عيى» فى الصحيح ولم يضعها فى المعتل . إلا مَا كان فيه لغتان أعل فى إحداهما وسلم فى الأخرى فكان يضعه فى المعتل . ولذلك وضع « أرِى» فى المعتل لأن فيها لغة أخرى هى « أرَى » .

بين ابن القوطية والسرقسطى :

إذا أردنا أن نقارن بين كتابى ابن القوطية والسرقسطى لنقف على جهود السرقسطى ونرى ما استبقاه من كتاب ابن القوطية وما أضافه أو عدل فيه - خرجنا بما يأتى .

١ - عدل السرقسطى عن ترتيب الحرف عند ابن القوطية واختار ترتيبها ترتيباً صوتياً كما ذكرها سيبويه .

٢ - الفصول الأولى من كتاب السرقسطى وهى « فعل وأفعل بمعنى » و « فعل وأفعل باختلاف » ، و « الثلاثى المفرد » موجوده عند ابن القوطية .

أما الرابع وهو « الرباعى المفرد وما جاوزه بالزيادة » فيشترك مع ابن القوطية فى صيغة « أفعل » فقط . أما باقى الصيغ من الثلاثى المزيد والرباعى المجرد والمزيد ، فليس لها نظير

عند ابن القوطية ، وإنما هى من زيادات السرقسطى .

٣ - فى الفصول المشتركة نجد السرقسطى يحافظ على عبارة ابن القوطية ويجاريه فى التقسيمات إلى حد كبير . ولكنه أدخل تعديلات مهمة فى الكتاب ذكرها فى مقدمته ، وبمقارنتها على الأصل ثبتت صحتها ، وتتلخص فيما يأتى :

أ - صحح روايته على مؤلفه . وبذلك تلافى ما اختل من الكتاب ، ومن أمثلة ذلك أنه جاء فى كتاب «ابن القوطية» فى قسم « الأفعال الثلاثية » تحت حرف التاء «وتاح له الشرتيحا عرض ، لا يقال فى الخير ، هذا الأعم ، ويقال فى الخير : أتاح الله له من أنقذه وتاح له من أنقذه لغة ـ يسّر». وواضح أن الأليق بهذا الفعل أن يوضع فى «فعل وأفعل » لا فى قسم الأفعال الثلاثية خاصة ولذلك نجد السرقسطي يضعه فى «فعل وأفعل باختلاف » .

ومثال آخر : جاء فى كتاب ابن القوطية فى حرف التاء من « فعل وأفعل باختلاف معنى» تحت عنوان «وبالياء فى عينه معتلا» :« تاع الشيء تيعاً سال وأتاع الرجل قاء» فجاء السرقطى واستبدل بهذا المثال مثالا آخر نسبه إلى ابن القوطية فقال : « قال أبو بكر : تاح يتيح تيحاً إذا تمايل فى مشيه ... ويقال له فى الخير أتاح الله له من أنقذه أى يسر» . ونقل الفعل « تاع » إلى حرف التاء من « فعل وأفعل بمعنى» تحت عنوان «المعتل بالواو فى عينه» وقال «يقال تاع الرجل توعاً وأتاع إذا قاء» .

ب - توسع فى الشرح وأضاف زيادات لم يذكرها المؤلف. ويتمثل ذلك فى أشياء منها :

١ - إضافة شواهد كثيرة ،. كاستشهاده على أن « أهطع : أسرع مقبلاً ببصره على ما أقبل عليه»ـ : وهو مالم يستشهد عليه ابن القوطية - بقول الشاعر :

تعبدنى نمر بن سعد وقد أُرى ... ونِمر بن سعدٍ لى مطيع ومهطع

وبقوله تعالى : « مهطعين إلى الداع» :

٢ - تكراره اللفظ عند كل معنى جديد زيادة فى الإيضاح ، وهذا المثال يوضح ذلك (وما بين القوسين هو كلام ابن القوطية) :

(أهجر الرجل قال الهجروهو الفحش) ... (و)

أهجرت (الناقة فى الشحم والسير فاقت) .. (و)

أهجر (الشىء أفرط طوله) .. قال أبو عثمان :

وأهجرت الجارية شبّت شبابا حسنا .. (و)

أهجر (القوم ساروا فى الهاجرة) وأيضاً بلغوا ذلك الوقت وصاروا فيه .. » .

٣ – توسعه فى الشرح وإضافة معان جديدة للأفعال التى ذكرها ابن القوطية ، وهذا يتضح من المثال السابق .

٤ – إضافته أفعالا أهملها ابن القوطية .وهذا يتضح من المثال الآتى : (ومابين القوسين هو كلام ابن القوطية) : قال فى حرف التاء تحت عنوان « فعل وأفعل بمعنى فى المضاعف » : « تمّ الله عليك النعمة تماماً وأتمها (قال أبو عثمان : وتقول تخ العجين وأتخه أكثر ماءه حتى يسترخى ، وتخ الطين وأتخه مثله ، ويقال بالثاء والأول أعلى) .

ويلاحظ أنه لم يكن يفصل زياداته عن كلام ابن القوطية. ولكن كان فى معظم الاحيان يذكر اسمه قبلها . وكثيراً ما كان يأتىَ فى ختام زيادته بكلمه « رجع » يعنى العودة إلى كلام ابن القوطية .

٥ – خالف ابن القوطية فى التقسيم الكبير. فقد بدأ ابن القوطية وقسم كتابه إلى أقسام ثلاثه هى « فعل وأفعل » و « الرباعى » و «الأفعال الثلاثية خاصة» ثم قسم القسم الأول إلى « فعل وأفعل باتفاق » و « فعل وأفعل باختلاف»، ورتب أفعال كل قسم على الترتيب الهجائى الذى اختاره ، فى حين أن السرقسطى بدأ فقسم الأفعال إلى أقسام بعدد حروف الهجاء ثم قسم كل حرف إلى «فعل وأفعل باتفاق و«أفعل وفعل باختلاف » و « الثلاثى » و « الرباعى » .

٦ – وهناك تعديلات أخرى طفيفة كتقديم السرقطى قسم الثلاثى على الرباعى فى حين أن ابن القوطية قد عكس ، وتقديم بعض العناوين على بعض كما حدث فى قسم التاء من الثلاثى :

ابن القوطية	السرقسطى
١ – المعتل بالواو فى عينه .	١ – المعتل بالواو فى عينه .
٢ – وبالواو والياء فى عينه .	٢ – وبالياء (فى عينه) .
٣ – وبالياء فى عينه .	٣ – وبالواو والياء (فى عينه) .
٤ – وبالياء فى لامه	٤ – وبالياء فى لامه .

مآخذ:

مع اعترافنا بجهود السرقسطى الموفقة ، وتقديرنا للإضافات الهامة التى أضافها لكتاب ابن القوطية ، حتى حوله إلى كتاب جامع للأفعال ، فإننا نأخذ عليه أشياء منها :

١ – اتباعه فى ترتيب الحروف الترتيب الصوتى ، مما يجعل البحث فى كتابه صعبا لايقل فى صعوبته عن الترتيب الذى اختاره ابن القوطية .

٢ – كثرة التشعيبات والتقسيمات ووضع العناوين الكثيرة مما يحير الباحث ويرهقه .

٣ – اضطرابه فى الفصل الأخير كما سبق أن بينا .

٤ – مراعاته فى ترتيب الأفعال حرفها الأول فقط وإهماله الثوانى والثوالث، ولذلك ساق الأفعال فى المضاعف من الثلاثى المفرد هكذا .

يع – بح – بز – بج – بط – بك – بض – بث – بص ...

ولو راعى فى ترتيب الثوانى ما اتبعه فى ترتيب الأوائل لوضعها هكذا .

بع – بح – بك – بض – بج – بط – بص – بز – بث ....

٢ - كتاب الأفعال لابن القطاع

وهذا كتاب آخر يدور حول كتاب ابن القوطية ، ومؤلفه هو أبو القاسم على بن جعفر السعدى اللغوى المعروف بابن القطاع المتوفى سنة ٥١٥ هجرية. والكتاب مطبوع ومتداول بين الباحثين باسم « كتاب الأفعال» ولكن سماه مؤلفه فى المقدمة «تهذيب كتاب الأفعال» ، يعنى أفعال ابن القوطية .

وقد شرح المؤلف فى مقدمته العيوب التى وجدها فى أفعال ابن القوطية ، والتى كانت السبب فى تأليف هذا التهذيب ولخصها فى أنه :

١ - لم يذكر سوى الأفعال الثلاثية ، ومادخل عليها من الهمزة .

٢ - لم يستوعب ذلك وترك نحوا مما ذكر .

٣ - خلط فى التبويب وقدم وأخر فى الترتيب .

٤ - جعل الثلاثى باتفاق معنى فى أبواب ، وباختلاف معنى فى أبواب ، والمزيد بالهمزة فى أبواب ، والثنائي المضعف فى أبواب ، والمتفق والمختلف منه فى أبواب - فأتعب الناظر وأنصب الخاطر وصار الطالب للحرف يجده متفرقاً فى الكتاب فى عدة أبواب.

٥ - لم يذكر فيه الأفعال الرباعية الصحيحة ولا الخماسية والسداسية المزيدة ولا الثنائية المكررة .

ولخص جهوده فى الكتاب فى قوله : « فرددت كل فعل إلى مثله ، وقرنت كل شكل بشكله ورتبته خلاف ترتيبه وهذبته خلاف تهذيبه وذكرت ما أغفله من الأفعال الثلاثية والمزيدة بالهمزة والثنائية المكررة . وأوردت الأفعال الرباعية الصحيحة ، والأفعال الخماسية والسداسية المزيدة ، وأثبتها على حروف المعجم حتى لا يحتاج الناظر أن يخرج من باب إلا وقد استوعب الأفعال جميعها على التمام والكمال ، وأعلمت على ما أورده بحرف (ق) وعلى ما أوردته بحرف (ع) ، ولم أورد فيه سوى المعروف المستحسن وعديته عن الحوشى المستهجن » [1] .

---

(١) انظر ص ٣ ، ٤ ، ٥ .

نظامه :

١ - قسم كتابه إلى أقسام بعدد حروف الهجاء ، ورتب الحروف على الترتيب الهجائى المعروف .

٢ - قسم كل حرف إلى أقسام :

أ - فعل وأفعل من الثلاثى الصحيح بمعنى واحد وبغيره :

وأدخل فيه كل ما ذكره ابن القوطية من الثلاثى الصحيح تحت أبواب « فعل وأفعل بمعنى واحد » ، و « فعل وأفعل بمعنى مختلف » و « فعل » فقط و « أفعل » فقط . أى أنه ألغى أقسام ابن القوطية الرئيسية . ولكنه لم يكتف بذلك ، بل ألغى الأقسام الفرعية الموجودة تحت كل قسم [١]،وبذلك تخلص من كثرة التفريعات والتقسيمات التى تحير الباحث وتتعب الناظر .

ولذلك نجده فى « حرف الهمزة من الثلاثى الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد وغيره » يذكر :

١ - أجره الله أجرا وآجره ، والمملوك والأجير : أعطيتهما أجرهما كذلك .

٢ - وأجر العظمُ واليد : برآ على فساد من كسر أُجوراً .

٣ - وأُجر الإنسان عدداً من ولده : صاروا له أجرا بموتهم .

٤ - وأدُم وأدِم أُدمة : كالسمرة وآدمت الجلد : بشرت أدمته وهى باطنه .

٥ - أمر الله أمرا ، فرض ، وأيضاً : أباح ، وبالشىء : أطلق لك فعله ، وعلى القوم إمارة أى ولاية ، وأمِر الشئُ أَمَرا وأمارة : كثر .

٦ - وآزرت الرجل : أعنته والشىء غيره كذلك [٢] .

وقد وزعها ابن القوطية فى أماكن كثيرة واختار لكل منها عنواناً خاصاً بها :

---

(١) انظر ما سبق عن نظام كتاب ابن القوطية - « ما جاء على فعل وأفعل » - الفقرة رقم ٥ .

(٢) انظر الجزء الأول صفحات ٢١ ، ٢٢ ، ٤٨ .

فوضع رقم (١) تحت عنوان « الهمزة من الثلاثى الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد » ، ووضع رقم (٢) و (٣) فى قسم الأفعال الثلاثية خاصة تحت عنوان « وعلى فَعَل وفُعِل » ، ووضع رقم (٤) فى قسم الثلاثى الصحيح على فعل وأفعل باختلاف معنى تحت عنوان « وعلى فعُل وفعِل » ووضع رقم (٥) فى قسم الأفعال الثلاثية خاصة تحت عنوان «وعلى فَعَل وفَعِل بمعنى مختلف» ووضع رقم (٦) فى قسم الرباعى فقط[١].

ب - باب الثنائى المضاعف :

وقد وضع تحته أفعالا نحو أم وأج ، وهو ما يعرف بمضعف الثلاثى ، وكذلك مزيده بالهمزة نحو أخس وأخت [٢] .

جـ - باب المهموز :

ويعنى به ما كانت عينه أو لامه همزة نحو « بدأ » و « بأل » [٣] ومع إطلاقه العنوان فقد أراد به المهموز من الثلاثى فقط ومزيده بالهمزة ، ولذلك كانت جميع أمثلته تحت هذا الباب منها ، ووضع فعلا مثل « بلأص » فى باب الرباعى الصحيح [٤] .

د - باب المعتل :

ويشمل عنده الأجوف مثل آب وآد ، والناقص مثل أتى ، واللفيف مثل أوى [٥] . ومع إطلاقة العنوان - فبتتبع أمثلته يتبين أنه يريد به الثلاثى كما مضى ، والمزيد بالهمزة نحو أجدى وأجاب [٦] .

هـ - باب الثنائى المكرر :

ويعنى به ما يسمى بمضعف الرباعى ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس مثل بخبخ وبطبط [٧] .

---

(١) صفحات ١٠ ، ١٧٦ ، ١١ ، ١٨٥ ، ١٦٩ على التوالى .
(٢) صفحات ٤٩ ، ٥٠ ، ٣١٠ .
(٣) ص ٩٥ ، ٩٨ .
(٤) ص ١٠٩ .
(٥) صفحات ٥٨ ، ٥٥ ، ٥٤ ، على التوالى .
(٦) صفحة ١٨٥ ، ١٨٧ .
(٧) صفحة ١٠٥ ، ١٠٧ .

و - باب الرباعى الصحيح :

ويريد به فعلل - غير المكرر - وتفعلل ، والثلاثى المزيد بحرف - ماعدا أفعل - كفاعَل نحو داكأ وفعَّل نحو دبَّح ودوَّخ . كما يشمل عنده المهموز مثل بلأص وبلأز ، والمعتل كما سبق والملحق بالرباعى مثل بيقر [١] .

ز - باب الخماسى والسداسى :

ويشمل كل ما جاء على خمسة أحرف أو ستة سواء كان من مزيد الثلاثى نحو انبلق أو من مزيد الرباعى نحو ابرنشق وتبذعر وسواء كان صحيحا نحو احرنجم أو مهموزاً نحو اخطأب واحفأظ أو معتلا نحو احزوزى واستطان [٢] .

وفيما عدا ذلك لم يلتزم ابن القطاع أى ترتيب :

أ - فلم يرتب الأبنية أى نوع من الترتيب ، وكان جديرا أن ينظمها ويلزم تقديم بعضها على بعض وبخاصة فى البابين الأخيرين اللذين اشتملا على أنواع مختلفة من الأبنية، فقد اشتمل باب الرباعى على مزيد الثلاثى بحرف ومجرد الرباعى وأحياناً على مزيد الرباعى . كما اشتمل باب الخماسى والسداسى على مزيد الثلاثى بحرفين وبثلاثة ومزيد الرباعى بحرف وبحرفين . وتحت كل نوع منها أبنية متعددة . ومع ذلك لم يفطن ابن القطاع إلى ضرورة الترتيب بين هذه الأشتات من الأبنية فساقها دون أن يحاول سلكها فى نظام .

ب - كما لم يراع فى ترتيب الأفعال سوى حرفها الأول فقط ، ولم يعتبر ثانيها ولا ثالثها ، وهذا عيب كبير ، فى ترتيب الكتاب ، ولا ندرى كيف لم ينتبه إليه المؤلف رغم تأخره الزمنى .

جـ - وهناك عدا هذا أخطاء فى التطبيق وقع فيها المؤلف .

١ - فقد اضطرب فى الرباعى المزيد بالتاء ، فوضعه تارة فى قسم الرباعى كما فعل مع الأفعال « تبهلص » و « تبلهص » و « تبحلس» وتارة في الخماسى كما

---

(١) صفحات ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٠٩ على التوالى .

(٢) صفحات ١١٣ ، ١١٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ من الجزء الأول وص ١٧٣ من الجزء الثانى .

فعل في « تبرنس » و « تبعرص » وتبذعر » و « تبلخص » [1] .

٢ - كذلك اضطرب في الثلاثي المزيد بتضعيف العين ، فوضعه مرة في باب الثنائي المضاعف كما فعل مع أرخ وأكد [2] ، ووضعه مرة أخرى في الرباعي الصحيح كما فعل مع دبح ودوخ [3] .

٣ - أخطأ في إيراد بعض الأفعال المعتلة في الصحيح ، كالأفعال خطا وحوث ودمى ودوى وردى وزكى [4] .

٤ - كما أخطأ في اعتبار بعض الحروف المزيدة في الترتيب . فقد وضع تلهوق وتمجهر وتجمهر في حرف التاء [5] ، وكان حق الأول أن يوضع في حرف اللام والثاني في حرف الميم والثالث في حرف الجيم .

بين ابن القوطية وابن القطاع :

إذا أردنا أن نلخص عمل ابن القطاع في كتاب ابن القوطية نجده كما يأتي :

١ - إعادة ترتيبه على الترتيب الهجائي العادي وهذا أيسر للشادي وأسهل على الباحث.

٢ - إلغاؤه كثيراً من الأقسام التي صنعها ابن القوطية .

٣ - تابعه في تقسيم الأفعال إلى مضاعف وصحيح ومهموز ومعتل ولكنه خالفه في ترتيبها .

٤ - ترك ابن القوطية أبواب « الثنائي المكرر » و « الرباعي الصحيح » - فيما عدا أفعل - و « الخماسي » و« السداسي » فزادها ابن القطاع ليكون كتابه شاملاً .

---

(١) ١/١٠٩ ، ١١٢ .

(٢) ١/٥٣ ، ٥٤ .

(٣) ١/٣٧٩ .

(٤) ١/٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٣٥٣ ، ٣٨٧ و ٢/١٢ ، ٤٢، ٨٥ .

(٥) ١/١٢٦

٥ زاد ابن القطاع كثيراً من المادة اللغوية : وكان يبدأ أولا بعبارة ابن القوطية مسبوقة بحرف (ق) دون تغيير فيها ، ثم يتبعها بزياداته مبدوءة بحرف (ع) إشارة إلى اسمه.

ولكن زيادات ابن القطاع تخلو من الشواهد على خلاف ما فعل السرقسطى ، وإنما هى زيادات فى الأفعال فقط أو فى ذكر معان أخرى لها .

وأخيراً نقول إنه على الرغم مما نجده فى هذا الكتاب وفى كتاب السرقسطى من خلط فى ترتيب الأبنية ، ومن إهمال لاعتبار ثوانى الأفعال وثوالثها - فإننا نعتبرها أجمع كتابين وصلانا فى الأفعال ، وإن فاق كتاب ابن القطاع كتاب السرقسطى لإلغائه التقسيمات الكثيرة واتباعه الترتيب الهجائى العادى .

٣ - كتاب المصادر للزوزنى

ومؤلفه القاضى أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزنى المتوفى سنة ٤٨٦ ويوجد منه بدار الكتب نسخة كاملة مخطوطة برقم ٥٨ مجامع ، وهو معجم عربى فارسى ، يبدأ بذكر المصدر العربى ثم يشرحه باللغة الفارسية . والمصادر فيه مرتبة على ترتيب أبواب أفعالها .

وصفه

المقدمة :

بدأ الكتاب بمقدمة موجزة تحدث فيها المؤلف عن منهجه حديثاً خاطفاً وذكر أنه تأثر فيه بديوان الأدب . وأهم ما فيها قوله :

١ - هذه مصادر ترجمتها ونقحتها وجودتها من شواهد الحديث والأمثال والأشعار.

٢ - صدرت كل باب منها بمصادر الأفعال الصحيحة ثم أتبعتها مصادر المعتلة هلم جرا .. إلى أن أتيت على سائر الأنواع .

٣ - تقيلت فى كل نوع منها صاحب « ديوانَ الأدب » فبدأت من السالم بما لامه باء ثم قفيت على أثره بما لامه تاء ، حتى أتيت على الحروف الصحيحة ، وافتتحت ما لامه باء بما فاؤه تاء مثلا ثم أتبعته بما فاؤه ثاء .... إلى آخر الحروف . وما اتحد لامه واتفق فاؤه منه راعيت ترتيب عينه ... إلخ .

نظامه :

١ - قسم كتابه إلى ٢٢ بابا بعدد أبنية الأفعال وبدأ منها بالثلاثى المجرد ثم مزيده ثم الرباعى المجرد ثم مزيده على الترتيب الآتى : -

أ - الثلاثي المجرد :

باب فعَل يفعُل - باب فعَل يفعِل - باب فعَل يفعَل - باب فعِل يفعَل - باب فعُل يفعُل - باب فعِل يفعِل .

ب - الثلاثي المزيد :

أفعل - فعَّل - فاعل - افتعل - انفعل - استفعل - تفعَّل - تفاعل - افعلّ - افعالّ

جـ - الرباعى المجرد :

فعلل

د - الرباعى المزيد :

تفعلل ـ افعنلل ـ افعوعل ـ افعوَّل ـ افعللّ .

٢ - قسم كل باب من هذا الأبواب إلى أقسام من حيث الصحة والاعتلال وكان يبدأ بالسالم ثم المعتل الفاء ثم اللفيف المفروق ثم الأجوف ثم الناقص ثم اللفيف المقرون ثم المضاعف ثم المهموز .

٣ - بعض هذه الأقسام كان يقسمه أقساماً أخرى داخلية كأن يقسم المثال إلى واوى ويائى ، والمهموز إلى مهموز الفاء ومهموز العين ومهموز اللام، ومهموز الفاء إلى مهموز الفاء من الصحيح ومهموز الفاء من الأجوف ومهموز الفاء من الناقص .... إلخ .

٤ - رتب الأفعال داخل كل قسم بحسب حرفها الأخير مع أولها ووسطها .

ولكنه عدل فى ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار الحرف الأخير لأنه واحد فى جميعها . واعتبر الحرف الذى قبله مع الحرف الأول ، كذلك راعى في المثال ترتيب اللام مع العين ولم ينظر إلى الفاء لأنها متفقة . وفى الأجوف راعى ترتيب اللام مع الفاء ولم ينظر إلى العين لاتحادها ، .. وهكذا كان يسقط من الاعتبار الحروف المتحدة وينظر إلى ما عدادها .

٥ - كان يفرد فصولا لما نعته على « أفعل » كما كان يفعل الفارابى .

٦ - التزم فى أبواب المزيد أن يحذف الزيادة فى ذهنه ثم يضع الكلمة موضعها من الباب بالنظر إلى أصولها .

بين ديوان الأدب ومصادر الزوزنى

إذا قارنا بين مصادر الزوزنى وبين قسم الأفعال من ديوان الأدب نخرج بالحقائق الآتية

أ - أن الفكرة الأساسية فى الترتيب موجودة فى الكتابين .

ب - أن أبواب الأفعال عند الزوزنى هى هى أبواب الأفعال عند الفارابى بدون زيادة أو نقص .

جـ - أن ترتيب أبواب الأفعال فى مصادر الزوزنى كترتيبها فى ديوان الأدب .

د - فكرة تقسيم الأفعال إلى أقسام من حيث الصحة والاعتلال موجودة فى الكتابين وإن خالف الزوزنى فى التطبيق .

هـ - الترتيب بحسب الحرف الأخير موجود فى الكتابين .

و - إفراد فصول لما نعته على أفعل موجود عند الزوزنى كما هو عند الفارابى .

ز - ولكن هناك نقطة خلاف وهى البدء فى كتاب الزوزني بتقسيم الأفعال إلي أبواب ثم تقسيم كل باب من حيث الصحة والاعتلال، فى حين أن الفارابى عكس الترتيب فقدم التقسيم الثانى وأخر التقسيم الأول .

فالتشابه بين الكتابين فى الترتيب واضح ، ولم ينكر الزوزنى ذلك ، بل صرح به فى مقدمته كما سبق أن ذكرناه .

٤ - تاج المصادر لبو جعفرك

عندنا كتابان يحملان هذا الاسم وينسبان إلى مؤلف واحد . أحدهما معجم عربى خالص ، والآخر معجم عربى فارسى ، وكلاهما يحمل اسم تاج المصادر ، وكلاهما ينسب إلى أبى جعفر أحمد بن على بن محمد المقرى البيهقى المعروف ببوجعفرك[١] المتوفى سنة ٥٤٤ .

والكتابان وإن التقيا فى مشابه كثيرة إلا أن اختلاف موضوعهما يجعلنا نعالج كلا منهما على حدة .

ونبدأ بأولهما وهو المعجم العربى الخالص :

أ - تاج المصادر : (عربي) :

يعد تاج المصادر من الكتب التى سارت على نظام الأبنية، ويوجد منه بدار الكتب نسخة برقم ٣٣٢ لغة تنقصها الخطبة فقط . والكتاب فى موضوعه يلتقى مع كتب «الأفعال» لأنه لا يفرق فى المعالجة بين الفعل ومصدره وإنما يعالجهما جنباً إلى جنب ، وهو نفسه ما فعلته كتب الأفعال .

وصفه

المقدمة :

يبدأ الكتاب بمقدمة تشبه بعض الشبه مقدمة الفارابى ، وإن قلت عنها فى قيمتها كثيراً. وقدقسم البيهقى مقدمته إلى عشرة فصول تناول فيها على الترتيب الموضوعات الآتية :

١ - حقيقة الفعل والمصدر .

٢ - تفصيل المصادر وبناء اسم المرة والمصدر الميمى .

٣ - فى نعت الفاعل (اسم الفاعل - الصفة المشبهة) .

٤ - فى نعت المفعول (اسم المفعول - فعيل بمعنى مفعول) .

٥ - فى صيغ المبالغة .

---

(١) قال فى البغية : بكاف فى آخره للتصغير بلغة الفارسية .

٦ - فى اسمى الزمان والمكان
٧ - فى اسم الآلة .
٨ - فى أفعل التفضيل .
٩ - فى تقاسيم الأفعال، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام :

أ - من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومثال وأجوف وناقص ولفيف ومضاعف ومهموز، وأطلق على الأجوف اسم ذى الثلاثة وعلى الناقص اسم ذى الأربعة.

ب - من حيث التصرف وعدمه إلى متصرف وجامد .

جـ - من حيث التعدى واللزوم إلى متعد وغير متعد ، وسمى المتعدى مجاوزا وواقعاً وسمى اللازم مطاوعاً وغير واقع .

١٠ - فى أوزان الأفعال ومعانيها ، وفيه سرد أبنية الأفعال بترتيبها فى الكتاب . ويعتبر الفصلان التاسع والعاشر أهم فصول المقدمة .

ولم تشتمل المقدمة على نظام الكتاب وطريقته. ولا نستطيع أن نقطع بما إذا كان المؤلف قد أهمل الحديث عن ذلك أو أنه تحدث عنه فى خطبة الكتاب المفقودة .

نظامه :

يلتقى فى نظامه مع مصادر الزوزنى . ولذلك لانجد أنفسنا فى حاجة إلى إعادة الحديث عنه .

بين ديوان الأدب وتاج المصادر :

اعتمد البيهقى فى كتابه اعتماداً كبيراً على « ديوان الأدب » سواء فى الترتيب أو فى المادة اللغوية .

أما الترتيب فقد سبق أن فصلنا القول عنه فى حديثنا عن «مصادر الزوزنى» فلسنا فى حاجة إلى مزيد من القول فيه .

وأما فى المادة اللغوية ومعالجة الألفاظ ، فقد كان البيهقى كثير النقل عن الفارابى

وذكر اسمه عدة مرات [١] وهو فضلاً عن ذلك يتفق معه في معظم المادة اللغوية اتفاقاً يكاد يكون كاملا . وأبرز ما بينهما من خلاف يختص بالاستشهاد، فشواهد ديوان الأدب تقوم على القرآن الكريم والقراءات والشعر والحديث والأمثال .

أما شواهد تاج المصادر فتقوم أساساً على الحديث [٢] ، وعلى بعض الآيات القرآنية والقراءات [٣] ، ولم أجد فيه بيتا واحدا من الشعر ، وإنما أشار مرتين إلى الشاهد دون أن يذكره[٤] .

ب - تاج المصادر : (عربي - فارسي) :

الكتاب مطبوع في الهند سنة ١٣٢٠ هـ .

وتوجد منه بدار الكتب نسخة مخطوطة برقم ٣ معجم فارسية تيمور .

وهو معجم عربي فارسي يبدأ بذكر المصدر العربي ثم يذكر معناه باللغة الفارسية . والمصادر مرتبة فيه على ترتيب أبواب أفعالها .

والكتاب يبدأ بمقدمة صغيرة ، ليست ذات أهمية ، فلم يتعرض فيها المؤلف لمنهجه ولم يشرح طريقته في الترتيب . وأهم ما فيها قوله : « أما بعد فإن هذه مصادر هذبت فارسيتها وعرضت على كتب الأئمة عربيتها ، وجردتها من الأمثال والأشعار ليصغر حجمها ويسهل حفظها .. وصرفت معظم عنايتي إلى مصدر القرآن إذ لا فصاحة إلا وهو مفتاحها ولا بلاغة إلا ومنه يتقد مصباحها ، وقفيتها بمصادر أحاديث الرسول التي لا شرف إلا وهي السبيل إليه ولا خير إلا وهي الدليل عليه ، وأتبعتها الأفعال التي تكثر في دواوين العرب » .

---

(١) نقل عنه في باب « فعَل يفعل» إن الهيْد الكسر وفي باب « فعل يفعَل » أن الطمع يعدى بالباء . وفي باب «فعُل يفعُل» أن السقم المرَض، وفي باب «أفعل» أن إنزاف البئر معناه فناء مائها، وأن الإمحاق ذهاب البركة وغير ذلك .

(٢) بلغ من كثرة ما استشهد به من حديث أنه استشهد في ص ٩ بتسعة أحاديث وفي ص ١٠ بسبعة أحاديث

(٣) انظر ص ٧ ، ١٠ وقد استشهد في ص ١١ بثلاث آيات ، وفي ص ١٣ بأربع آيات وفي ص ١٤ بآيتين ..

(٤) المرة الأولى في باب فعَل يفعُل حيث قال : الشبر الإعطاء وحركه العجاج يشير بذلك إلى قوله : الحمد لله الذي أعطى الشبر (وهو من شواهد ديوان الأدب) .

والمرة الثانية في باب « افعوعل » إذ قال : « الاحليلاء الحلاوة وقد عدى في الشعر » .

فهو يكشف عن سمتين في الكتاب هما :

١ - تجريده من الشواهد (إلا ماندر) .

٢ - العناية أولا بمصادر القرآن والحديث ، ولـذلك لا نجد الشواهد فى الكتاب - مع ندرتها - إلا منهما .

نظامه :

لا يختلف نـظام هذا الكتاب عن سابقـه ، فهـما يلتقـيان فى كل شيء ، فى التـبويب والتقسيم ، وفى ترتيب الكلمات ، بل وفى نفس الألفاظ [١] . وكل ما بينهما من خلاف أن الشـرح فى الأول بلفظ عـربى وهو هنا بلفظ فـارسي . ومع ذلك فـقـد ينسى المؤلف نفسه ويشرح اللفظ بآخر عربى [٢] .

(١) فمثـلا فى مادة « جنب » نجد أن الألفاظ التى عـولجت فى الكتابين هى : الجنابة - الجنْب - الجَنوب (ص ٢ من النسخة الفارسية وص ٦ من النسخة العربية) .

وانظر فى ص ٢ نقلاً عن الأصمعى وهو موجود فى النسخة العربية ص ٧ .

وفى ص ٤ نقل عن سيبويه وهو موجود فى النسخة العربية ص ٧ .

وفى ص ٣ نقل عن الكسائى وهو موجود فى النسخة العربية ص ٧ .

وفى ص ٣ استشهاد بقراءة وهو فى النسخة العربية ص ٧ .

وفى ص ٣ أيضاً استشهاد بآية وهو فى النسخة العربية ص ٧ .

وفى ص ٤ استشهاد بحديث وهو فى النسخة العربية ص ٧ وغير ذلك كثير .

(٢) انظر مثلا ص ٢ .

الفصل الثانى

المعاجم الشاملة

١ - شمس العلوم لنشوان بن سعيد

اسم المعجم بالكامل «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم » واسم مؤلفه نشوان بن سعيد بن نشوان اليمنى الحميرى النحوى اللغوى الفقيه [١] . وتوجد من المعجم نسخة كاملة مخطوطة بدار الكتب بمصر تحت رقم ٣٠ لغة وهى فى أربعة أجزاء ولكن فى ثلاثة مجلدات وخطها دقيق وأسطرها متزاحمة وقراءتها عسيرة . ويوجد أيضاً الجزءالثالث والرابع من نسخة أخرى تجزئة أربعة أجزاء برقم ٣٨٥ لغة كما يوجد الجزء الخامس من نسخة أخرى منه برقم ٥٩٨ لغة .

وقد طبع ك . و . سترستين جزءا من هذا المعجم أخرجه فى مجلدين وصل فيهما إلى آخر حرف الجيم . كما أخذت مطبعة الحلبى فى طبعه وأصدرت منه خمسة أجزاء وصلت إلى آخر حرف الشين . ونتمنى ألا تكمل إخراجه لأنه ملىء بالتحريف والتشويه. ثم أعادت مطبعة الحلبى طبعه (١٩٨٣م) لحساب وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان ، ووقفت عند حرف الشين كذلك [٢] .

وقد اختصره ابنه فى كتاب أسماه « ضياء الحلوم » ويوجد منه بمعهد المخطوطات الجزء الأول على ميكروفيلم .

وصفه :

يبدأ الكتاب بمقدمة ، يليها فصل فى التصريف.أما المقدمة فقد بدأها بحمد الله وشهادة أن لا إله إلا هو وأن محمدا عبده ورسوله.ثم تحدث عن فضل اللغة العربية على سائر اللغات، وذكر الحاجة إلى تعلمها،لأنها وسيلة لفهم القرآن الكريم والحديث.

---

(١) من علماء القرن السادس الهجرى . وهو من أهل بلدة «حوث» من بلاد حاشد شمالى صنعاء . وقد وصفه السيوطى بأنه أوحد أهل عصره وأعلم أهل دهره فقها ونبلا وأنه كان عارفاً بالنحو واللغة والأصول والفروع والأنساب . وذكر ياقوت أنه استقل ببعض الأماكن واستولى على قلاع وحصون وقدمه أهل جبل «صبر» حتى صارملكا . (انظر تفصيل ذلك فى بغية الوعاة والأعلام ومعجم الأدباء)

(٢) صدرت الأجزاء الخمسة عام ١٩٨٣ ، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ لم تصدر أى أجزاء أخرى .

ثم شرح منهجه شرحاً إجمالياً ، وفخر بنظام كتابه لأنه ييسر على الطالب إدراك ملتمسه سريعاً . ثم عدد الأشياء التى أودعها كتابه .

وأما فصل التصريف فقد بين فيه أهمية علم التصريف وافتقار علم اللغة إليه ثم شرح معنى التصريف وقسمه إلى ثلاثة أشياء : زيادة وبدل وحذف . ثم تحدث عن أحرف الزيادة ومواضع زياداتها ، وتحدث عن إبدال الحروف بعضها من بعض وعن الحذف السماعى والحذف القياسى وعن مخارج الحروف ، وعن الإدغام بين الحرفين المتجانسين والمتقاربين ، وعن حروف الإطباق وحروف الاستعلاء والاستفال والحروف المهموسة والمجهورة والشديدة والرخوة .. بما لا يخرج عن المتداول المعروف . ثم فصل الحديث فى أبنية كلام العرب ، فقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف وتحدث عن كل قسم بما لا يخرج عما نجده فى كتب النحو والصرف .

ثم تحدث عن أقل الأبنية وأقصاها ، سواء فى الأسماء أو الأفعال ، ثم ذكر عدد الأبنية فى كل منهما . وأخيراً تحدث عن مصادر الأفعال وعن الأفعال التى تشتق منها . ويشغل ذلك كله من ص ١ إلى ص ٢٩ من مطبوعة ليدن .

نظامه :

تحدث المؤلف فى مقدمة معجمه حديثاً موجزاً عن نظامه فقال : « وقد صنف العلماء رحمهم الله فى ذلك كثيراً من الكتب ، فمنهم من جعل تصنيفه حارساً للنقط وضبطه بهذا الضبط ، ومنهم من حرس تصنيفه بالحركات بأمثلة قدروها وأوزان ذكروها . ولم يأت أحد منهم بتصنيف يحرس جميع النقط والحركات .. فلما رأيت ذلك ورأيت تصحيف الكتاب والقراء حملنى ذلك على تصنيف يأمن كاتبه وقارئه من التصحيف ، يحرس كل كلمة بنقطها وشكلها ويجعلها مع جنسها وشكلها ويردها إلى أصلها :

١ – جعلت فيه لكل حرف من حروف المعجم كتاباً .

٢ – ثم جعلت له ولكل حرف معه من حروف المعجم بابا .

٣ – ثم جعلت لكل باب من تلك الأبواب شطرين أسماء وأفعالاً .

٤ – ثم جعلت لكل كلمة من تلك الأسماء والأفعال وزنا ومثالا .

فحروف المعجم تحرس النقط وتحفظ الخط .

والأمثلة حارسة للحركات والشكل .

فكتابى هذا يحرس النقط والحركات جميعاً [(١)] .

هذا فقط هو ما ذكره القاضى نشوان بن سعيد فى شرح نظامه ، وهو لا يعطى صورة واضحة لنظام الكتاب . فهناك مبادئ كثيرة غيرها التزمها ولكنه أهمل ذكرها لأنها تتفق كل الاتفاق مع أسس الفارابى ، أى أن القاضى نشوان كان حريصاً على أن يبرز المبادئ التى استحدثها ويشرح من نظامه ما انفرد به ، وخالف فيه نظام ديوان الأدب . أما ما اشترك فيه معه فقد مر على بعضه مروراً عابراً وأهمل باقيه فلم يشر إليه ولم يتحدث عنه .

وسنقوم نحن بإيضاح ما أبهمه ونتكفل بتفصيل ما أجمله :

١ - قسم المؤلف معجمه إلى كتب على عدد حروف الهجاء مرتبة حسب الترتيب الهجائى المعروف،فبدأ بكتاب الهمزة وتلاه بكتاب الباء ثم التاء ثم الثاء... إلخ.

٢ - قسم كل كتاب من هذه الكتب إلى جزأين ، جزء للمضاعف وجزء لغيره .

وكان يبدأ كل كتاب بباب المضاعف فيجمع فيه الكلمات المضاعفة التى تبدأ بالحرف المعقود باسمه الكتاب . فإذا فرغ من المضاعف شرع فى غيره مع عقد باب لكل حرف مع مايليه يحمل اسم الحرف الأول من الكلمة (وهو الحرف المعقود باسمه الكتاب) مع الحرف الثانى منها ، مراعياً تقديم ما ثانيه أسبق فى الترتيب الهجائى (مع تأخير ما ثانيه همزة إلى بعد ما ثانيه ياء) . فالتقسيم المنطقى يفترض أن يكون لكل كتاب تسعة وعشرون بابا ، الباب الأول للمضاعف ، والأبواب الأخرى لغير المضاعف ، لكل حرف ثان من حروف الكلمة باب ، فيكون عددها ثمانية وعشرين بابا بعدد حروف الهجاء . ولكن كثيراً ما تتخلف القسمة المنطقية ، فترد فى بعض الكتب بعض الأبواب دون بعضها الآخر .

وكانت طريقته فى ذكر عنوان الباب كالآتى : -

---

(١) شمس العلوم ١ / د ، هـ .

أ - فى باب المضاعف يعقد الباب باسم الحرف الأول (وهو اسم الكتاب) ثم يقول « وما بعده » .

فكتاب الهمزة يبدؤه هكذا :

باب الهمزة وما بعدها من الحروف فى المضاعف .

وكتاب الباء يبدؤه هكذا :

باب الباء وما بعدها من الحروف فى المضاعف

وهكذا .

ب - فى غير المضاعف يعقد الباب باسم الحرف الأول المعقود باسمه الكتاب ويضم إليه الحرف الثانى فيقول مثلاً :

باب الهمزة والباء وما بعدها .

باب الهمزة والتاء وما بعدهما .

... إلخ ... إلخ .

٣ - قسم كل جزء من هذين الجزأين إلى شطرين ، شطر للأسماء وشطر للأفعال وكان يبدأ بشطر الأسماء .

٤ - قسم كل شطر إلى أقسام بحسب التجرد والزيادة ، فكان يبدأ بالثلاثى المجرد ثم المزيد فيه ثم الرباعى ثم الخماسى .

٥ - ولما كان كل قسم من هذه الأقسام يشترك فى عدة أبنية راعى فى المجرد الحركة فى ترتيب الأوزان فكان يقدم ساكن الحشو على المتحرك وكان يبتدىء بالمفتوح الأول ثم يتبعه المضموم ثم المكسور . كما راعى فى ترتيب أبنية المزيد مكان الزيادة ، فقدم من الأبنية ما كانت زياداته أسبق مع مراعاة نوع الحركة أيضاً .

٦ - وأحياناً يلمح بين كلمات البناء الواحد اختلافاً فى الصفة فنجده يقسم كل بناء إلى أنواع بالنظر إلى صفاته (١) .

---

(١) انظر الأصل الخامس من نظام دديوان الأدب .

٧ - ولما كانت هناك كلمات كثيرة تشترك فى الحرفين الأول والثانى (المعنون باسمهما الباب) وتشترك فى الوزن ، رأى أن يرتب كلمات الوزن الواحد بحسب حرفها الأخير[1] ، فكان يقدم ما آخره أسبق فى الترتيب الهجائى ، ماعدا ما كان آخره همزة فكان يؤخره إلى ما بعد آخره ياء [2] ولذلك جاءت كلمة مثل «الربىء» بعد «الربيث» و « الربيخ » و« الربيز » و « الربيض » و « الربيط » .

وكان زيادة فى الضبط حريصاً على أن يذكر قبل الكلمة باقى حروفها التى لم تدخل فى اسم الباب سواء كان حرفاً واحداً أو أكثر . أى أنه كان ينص على جميع حروف الكلمة ، فحرفاها الأولان يذكرهما فى اسم الباب وما بعدهما يضعه قبل الكلمة هكذا.

(فعيل)

د .. الأصيد ..
ل .. الأصيل .. } تحت باب الهمزة والصاد وما بعدهما .

(فعلل)

طبل .. اصطبل ..) تحت باب الهمزة والصاد وما بعدهما .

(الفعللة)

ثر .. بحثر ..
ظل .. بحظل .. } حت باب الباء والحاء وما بعدهما .

(التفعلل)

صل .. التبحصل ..) تحت باب الباء والحاء وما بعدها .

---

(١) سواء كان الحرف الأخير ثالثاً أو رابعاً . ولذلك رتب كلمات البناء فعلل فى قسم الأسماء هكذا : جلعب - جلسد - جلعد - جلمد - جلهم .. فوجه نظره إلى حرفها الرابع (لا الثالث) ولذا قدم جلعب على جلسد . ولو كان ينظر إلى الحرف الثالث لعكس الترتيب ورتب كلمات البناء فعلل فى قسم الأفعال هكذا : جلمح - جلهز - جلفظ .

(٢) لعل سر ذلك أن الهمزة فى الوسط أو الآخر يكثر تسهيلها فتنقلب إلى حرف علة. ولذلك كانت جديرة أن توضع بجانب الواو والياء .

٨ - التزم فى الكلمات المزيدة أن يحذف الزيادة فى ذهنه ثم يضع الكلمة فى موضعها بالنظر إلى أصولها .

بين شمس العلوم وديوان الأدب :

فإذا أردنا أن نقارن بين نظام هذا الكتاب ونظام ديوان الأدب وجدنا أوجها للتشابه وأخرى للتخالف ، سواء فى المنهج أو فى تناول المواد ومعالجة الألفاظ :

١ - أما فى المنهج فوجه الشبه واضح بين المنهجين إذ أسسا على فكرة واحدة وهى اتباع طريقة الأبنية لضبط الكلمة والنص على حركاتها وترتيب الكلمات بحسب الحروف الهجائية ليكون ذلك حارساً للنقط وإن اختلف تطبيق ذلك :

أ - فنجد الفارابى يقسم الكلمات إلى ستة أقسام بحسب نوع حروفها فى حين أن القاضى نشوان راعى فصل المضاعف فقط عن غيره . ولست أفهم سر إفراد المضاعف وحده بباب دون غيره .

ب - ونجد الفارابى يقدم مرحلة التقسيم بحسب الأبنية على مرحلة التقسيم بحسب الحروف بينما نجد القاضى نشوان قد شطر مرحلة التقسيم بحسب الحروف إلى شطرين ، قدم أولهما (وهو اعتبار الحرف الأول والثانى) على مرحلة الأبنية وآخر ثانيهما (وهو اعتبار الحرف الأخير) عن مرحلة الأبنية .

جـ - كذلك نجد الفارابى فى اعتباره للحروف يرتب بحسب الحرف الأخير والأول (وهو ما يعرف بنظام الباب والفصل) فى حين أن القاضى نشوان يرتب بحسب الحرف الأول ثم الثانى ثم الأخير . وفيما عدا ذلك نجد الأسس مشتركة :

أ - فالأصل الثانى فى ديوان الأدب هو الأصل الثالث فى شمس العلوم .

ب - والأصلان الثالث والرابع فى ديوان الأدب هما الأصلان الرابع والخامس فى شمس العلوم، وإن لاحظنا أن الفارابى حرص على النص عليهما فى مقدمته فى حين أن القاضى نشوان لم يذكرهما فى المقدمة وإن التزمهما فى داخل الكتاب لكن ليس بالصورة الدقيقة التى وصفها الفارابى .

جـ - الأصل الخامس فى ديوان الأدب هو فى جملته الأصل السادس فى شمس العلوم وإن امتاز الفارابى فى تطبيقه بالدقة والصرامة

د - الأصل السادس فى ديوان الأدب هو الأصل الأول والسابع فى شمس العلوم وإن اختلف التطبيق . وامتاز نظام القاضى نشوان بالسهوله والدقة وإحكام الضبط .

هـ - الأصل السابع فى ديوان الأدب هو الأصل الثامن فى شمس العلوم .

هذا من حيث المنهج .

٢ - فإذا وازنا بين المعجمين فى تناولهما للمواد ومعالجتهما للألفاظ وجدنا الفرق شاسعاً بينهما ، فديوان الأدب معجم مختصر وقف عند حدود معينة فأهمل المسائل الفقهية والكلامية، ونحى الأشياء الغريبة عن علم اللغة وحد من الأبحاث النحوية والبلاغية ، أى أنه وقف عند حدود المعجم ولم يتعد اختصاصه ، فى حين أن شمس العلوم لم يقف عند حدود ولم يتقيد بقيود ، فكان يحشد تحت المادة كل ما يمكن حشده من ألوان العلوم والمعارف .

وهذا واضح من الاسم الذى اختاره له وهو « شمس العلوم » ولذلك جاء حجم شمس العلوم ضخما بالنسبة لحجم ديوان الأدب مع نص القاضى نشوان فى مقدمته على أنه بلغ في هذا التصنيف من الإيجاز والاختصار جهده وأتى بأقصى الغاية مما عنده[١] . ولكن ماذا يغنى الاختصار والكتاب ملىء بأخبار الملوك ومعرفة منافع الأشجار وطبائع الأحجار، وبالحديث فى علوم القرآن والقراءات والتفسير والأنساب والأخبار والحساب والفقه والنجوم وتأويل الرؤى والنحو والصرف والعروض ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية [٢] . ولكننا إذا نحينا هذا النوع من البحوث وجدنا المادة اللغوية الخالصة تتحد أو تكاد .

والخلاصة : أن القاضى نشوان متأثر بالفارابى فى منهجه، وأما ما خالفه فيه فأشياء يسيرة لا يظهر فيها عنصر الابتكار أو التفوق وإن خطت بالمعجم العربى خطوة إلى الأمام.

---

(١) المقدمة ١ / ك .

(٢) المقدمة ١ / و وما بعدها وقد تكلم المؤلف فى أكثر من صفحتين منها عن علم النجوم وأهميته ومنزلته

كذلك نجد المادة اللغوية الخالصة مشتركة بينهما أو متشابهة وإنما ضخم من حجم شمس العلوم تلك الأشتات من العلوم والمعارف التى حشدت فيه حتى وصفه بعض الباحثين بأنه « دائرة معارف على ترتيب المعاجم »[1] . وقال فيه آخر « وليست قيمته فيما يحويه من لغة وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى»[2] .

ولم يستطع القاضى نشوان بإغفاله الإشارة إلى « ديوان الأدب » أن يقطع هذه الصلة بينهما أو يمحو معالمها . وقد فطن إليها من قديم صاحب « إنباه الرواة » وإن كان لم يوفق حينما اعتبر « شمس العلوم » شرحاً « لديوان الأدب »[3] .

---

(١) الأعلام للزركلى .

(٢) المعجم العربى ١ / ١٨٣ .

(٣) إنباه الرواة ١ / ٥٣ .

٢ – مقدمة الأدب للزمخشري

من الكتب التي سارت على نظام الأبنية « مقدمة الأدب » للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . وقد قسمه إلى خمسه أقسام .

القسم الأول : فى الأسماء .

القسم الثانى : فى الأفعال .

القسم الثالث : فى الحروف .

القسم الرابع : فى تصريف الأسماء .

القسم الخامس : في تصريف الأفعال .

ولا يوجد منه بدار الكتب نسخة واحدة كاملة، وإنما توجد عدة نسخ يكمل بعضها بعضا وهى:

١ ـ نسخة رقم ١٠٠ لغة تشتمل على قسمى الأسماء والأفعال.

٢ـ نسخة رقم ٦٣٦ لغة وتشتمل كذلك على قسمى الأسماء والأفعال.

٣ـ نسخة رقم ٢٧٢ لغة تنقص قسم الأسماء فقط، وتشتمل على الأقسام الأربعة الأخرى، وكتب عليها خطأ «كتاب الأفعال».

و صفه

المقدمة :

يبدأ الكتاب بمقدمة صغيرة شغلت من المخطوطة نحو صفحتين، وليس فيها ما يستدعى الوقوف عنده، فهى خطبة افتتح بها كتابه، ولم يتعرض فيها لمنهج الكتاب أو ترتيبه. وكل ماقاله في ذلك «وهو على خمسة أقسام: القسم الأول فى الأسماء والثانى فى الأفعال والثالث فى الحروف والرابع فى تصريف الأسماء والخامس فى تصريف الأفعال».

(نظامه)

أما فى قسم الأسماء فلم يتبع نظام الأبنية ولا أى نظام آخر، وإنما سلك سبيل المعاجم المرتبة بحسب الموضوعات فقسمه الى أبواب، جمع تحت كل باب منها الكلمات التي تدور حول موضوع واحد، وبدأه بباب جمع فيه الألفاظ الدالة على الأزمنة ثم بباب

يتعلق بالسموات وصفاتها وما فيها، ثم باب فى الأرض وصفاتها وما فيها من معادن وأحجار.. ثم.. ثم...

ولم يكن له منهج معين فى ذكر الكلمات، بل كان يوردها اعتباطا دون ضابط أو نظام. ولهذا جاءت الكلمات فى الباب الأول على هذا النحو:

وقت ـ حين ـ أجل ـ أوان ـ إبان ـ دهر ـ حقب...

ولهذا نحن نستبعد هذا القسم من دائرة بحثنا.

أما قسم الأفعال فقد اتبع فيه نظام الأبنية، ويتلخص منهجه فيما يأتى:

١ ـ قسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام هى:

أ ـ الثلاثى المجرد.

ب ـ الثلاثى المزيد

جـ ـ الرباعى

وألحق بها قسما رابعا جمع فيه (من غير نظام) الأفعال غير المتصرفة.

٢ ـ قسم كل قسم من الأقسام الثلاثة الأولى الى أبواب:

ا ـ فقسم الثلاثى المجرد بحسب ماضيه مع مضارعه إلى ستة أبواب وألحق بها بابا سابعا للمبنى للمجهول وهو باب فُعِل يُفْعَل.

ب ـ أما الثلاثى المزيد فقد قسمه إلى أحد عشر بابا.

جـ ـ وأما الرباعى فقد قسمه إلى خمسة أبواب.

٣ ـ قسم كل باب من هذه الأبواب إلى أقسام من حيث الصحة والاعتلال. وهذه الأقسام هى:

ا ـ الصحيح (ويشمل المهموز)

ب ـ المضاعف.

جـ ـ المعتقل الفاء.

د ـ المعتل العين.

هـ ـ المعتل اللام.

و ـ المعتل الفاء واللام.

ز ـ المعتل العين واللام.

وأحيانا يضيف أقساما أخرى، كأن يفـرد للمضاعف المعتل الفاء قسما، أو يفصل بين المعتقل بالواو والمعتل بالياء.

٤ ـ رتب الكلمات تحت كل قسم من هذه الأقسام ترتيبا هجائيا كترتيب الصحاح وديوان الأدب.

أما فى تناوله للمواد ومعالجته لألفاظها، فقد كان يميل إلى الاختصار الشديد، وكأن كل همه يتوجه الى إثبات اللفظ وذكر تصاريفه، ولذلك خلت مواده من الشواهد تماما، ومن التفسيرات إلا نادرا، وذلك كقوله «ضرب مثلا، وضرب فى الأرض، وضرب فى الماء، وضرب على أذنه، وضربه بكذا ضربا، وهى مضربة السيف والمضارب، وضرب الفحل الناقة ضربا، وضرب الجرح ضَربانا».

ولهذا نرى من الإجحاف بديوان الأدب أو أى معجم آخر من معاجم الأبنية أن نقارنه بهذا الكتاب من حيث المادة اللغوية.

فإذا أردنا ان نقارن بين «ديوان الأدب» و«مقدمة الأدب» فى النظام وجدنا بينهما تفاوتا كبيرا وفروقا جوهرية تتلخص فيما يأتى:

١ـ الخطوة الثالثة عند الزمخشرى تقابل الخطوة الأولى عند الفارابى مع وجود خلاف فى التطبيق، فقد ضم الزمخشرى المهموز للسالم، وأفرد له الفارابى قسما خاصا.

٢ـ الخطوة الثانية فى كتاب الفارابى هى الخطوة الأساسية فى كتاب الزمخشرى.

٣ـ الخطوة الثالثة فى كتاب الفارابى تقابل الخطوتين الأولى والثانية فى كتاب الزمخشرى.

٤ ـ الخطوة السادسة من كتاب الفارابى تقابل الخطوة الرابعة فى كتاب الزمخشرى.

٥ـ الأصل الثامن فى ديوان الأدب غير موجود عند الزمخشرى.

٦ ـ كان الفارابى يفرد أقساما خاصة لما جاءت منه الصفة على أفعل فعلاء ولم يفعل الزمخشرى ذلك.

٧ـ هناك خلاف فى ترتيب الأبواب كما يتبين من هذه المقارنة:

ديـــوان الأدب	مقدمة الأدب
الثلاثي:	
١ـ فعِل يفعُل.	١ـ فعَل يفعِل.
٢ـ فعَل يفعِل.	٢ـ فعَل يفعُل.
٣ ـ فعَل يفعَل.	٣ـ فعِل يفعِل.
٤ ـ فعِل يفعَل.	٤ـ فعَل يفعَل.
٥ ـ فعُل يفعُل.	٥ ـ فعِل يفعَل.
٦ ـ فعِل يفعِل.	٦ ـ فعُل يفعُل.
مزيدَ الثلاثي:	
١ـ أفعـــل.	١ـ أفعل.
٢ـ فعّل.	٢ـ فعّل.
٣ـ فاعل.	٣ـ فاعل.
٤ ـ افتعل.	٤ ـ افتعل.
٥ ـ انفعل.	٥ ـ انفعل.
٦ ـ استفعل.	٦ ـ افعلّ.
٧ ـ تفعل.	٧ ـ افعالّ.
٨ـ تفاعل.	٨ ـ تفعل.
٩ ـ افعلّ.	٩ـ تفاعل.
١٠ـ افعالّ.	١٠ ـ استفعل.
١١ ـ (وضعه فى الرباعى)	١١ـ افعوعل.
الرباعى والملحق به:	
١ـ فعلل والملحق به.	١ـ فعلل والملحق به.
٢ـ تفعلل والملحق به.	٢ـ تفعلل والملحق به.
٣ـ افعنلل والملحق به.	٣ـ تمفعل.
٤ـ افعوعل.	٤ ـ افعنلل والملحق به.
٥ـ افعوّل.	٥ ـ افعنلل والملحق به.
٦ـ افعللّ.	

يضاف إلى هذا وجود قسم للأفعال «غير المتصرفة» فى «مقدمة الأدب» دون «ديوان الأدب».

ومن هذا الجدول نستخلص ما يأتى:

١ـ أن الزمخشرى لم يكن يخضع ترتيب الأبواب لنظام فى ذهنه، وإنما كان يضعها هكذا اعتباطا حيثما اتفق، بخلاف الفارابى فكان يقدم بعض الأبواب على بعض طبقا للنظام الدقيق الذى شرحه فى مقدمة معجمه سواء فى ذلك أبواب المجرد أو المزيد.

٢ـ زاد الزمخشرى قسما للأفعال الجامدة.

٣ـ زاد الزمخشرى قسما للأفعال المبنية للمجهول.

٤ ـ اعتبر الزمخشرى بناء «افعوعل» من مزيد الثلاثى واعتبره الفارابى رباعيا.

٥ ـ ذكر الزمخشرى بناء «تمفعل» ولم يذكره الفارابى.

٦ ـ أهمل الزمخشرى بناء «افعوّل»

٧ ـ اعتبر الزمخشرى كلمات مثل «قوقأ» و«جورب» و«قونس» من الرباعى المعتل العين بالواو فوزنها على هذا «فعلل»، واعتبرها الفارابى من الملحق بالرباعى فوزنها «فوعل».

ومن هنا نستبعد أن يكون الزمخشرى قد تأثر بـ «ديوان الأدب» أو نظر إليه وهو يؤلف كتابه، وخاصة إذا نظرنا ـ بجانب ذلك ـ إلى الفوضى التى اتسم بها قسم الأسماء، وإلا لعمل على أن يتخلص من هذه الفوضى ويضيف إلى نظام الفارابى مايتقدم بمعاجم الأبنية إلى الأمام، لا مايرتد بها إلى الوراء.

ولهذا فنحن لانوافق الدكتور حسين نصار فى قوله: «إن الزمخشرى تأثر فى كتابه خطى الفارابى فى ديوانه ووضع كتابه على مثاله»(١). وقوله: «إن الزمخشرى فى قسم الأفعال سار على نهج الفارابى مع بعض خلاف ضئيل(٢)» فالخلاف جوهرى والشقة واسعة والبون بين المعجمين شاسع.

---

(١) المعجم العربى ١/ ١٨١

(٢) المرجع ١/ ١٨٢

أما القسم الخاص بالحرف فلا نجد له نظيرا فى ديوان الأدب، وهو مما يؤخذ على الفارابى. ومع هذا فليس لقسم الحروف فى «مقدمة الأدب» أهمية كبيرة، فهو قسم قصير جدا لم يعالج فيه الزمخشرى الحروف معالجة اللغوى، وإنما عالجها معالجة النحوى الذي يبحث عن الأثر الإعرابى ولذلك كانت أقسامه:

فصل فى الحروف التى تجر الأسماء.

فصل فى الحروف التى تنصب الأسماء.

فصل فى الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر.

وغير ذلك.

فهو عمل ناقص وجهد قليل.

وأما القسم الرابع الخاص بتصريف الأسماء، والقسم الخامس الخاص بتصريف الأفعال فيتناولان موضوعات تمس النحو والصرف كالإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتصغير، والنسب...

ولهذا لن نتعرض لهما لأنهما بعيدان عن موضوعنا.

٣ـ ديوان لغات الترك

لم يقف تأثير ديوان الأدب على معاجم اللغة العربية، بل تعداها إلى غيرها من اللغات، فنجد معجما فى اللغة التركية يؤلف باسم «ديوان لغات الترك» يحتذى نظام الفارابى احتذاء يكاد يكون كاملا.

ومؤلفه هو محمود بن الحسين بن محمد الكاشغرى من أهل كاشغر على حدود الصين، وقد توفى سنة ٤٦٦ هـ[1].

والكتاب معجم يشرح الألفاظ التركية بعبارة عربية، وأحيانا يأتي بمقابل الاستعمال التركى من الاستعمال العربى.

ووجه الشبه واضح تمام الوضوح بين هذا الكتاب وديوان الأدب فى الترتيب، وإن لم يشر المؤلف إلى ذلك ولم يذكر اسم الفارابى. وليس بينهما من الاختلاف إلا اختلاف تقتضيه طبيعة كل من اللغتين. ويمكنك أن تلمس التأثر واضحا منذ النظرة الأولى حينما تقرأ فى مقدمة الكتاب، وهناك ألفاظ بعينها وردت فى المقدمتين ـ والمنهج فى الترتيب هو المنهج لا يختلفان إلا فى أشياء يسيرة فرضها الاختلاف بين اللغتين وحتمتها طبيعة كل منهما.

وإليكم الآن موازنة بين الكتابين ليتضح مدى مابينهما من تشابه بل تماثل:

المقدمة

ديوان الأدب	ديوان لغات الترك
١ـ بدأها بحمد الله والصلاة على رسوله وآله أجمعين.	١ـ بدأها كذلك، وإن اختلفت الألفاظ عن ألفاظ الفارابى.
٢ـ ألف كتابه للشيخ أبى الحسن أحمد ابن منصور ولأولاده ولجماعة المسلمين.	٢ـ ألف كتابه برسم الحضرة المقدمة النبوية.. سيدنا ومولانا أبى القاسم عبدالله بن محمد المقتدى بأمر الله.

(١) الأعلام للزركلى.

ديوان الأدب	ديوان لغات الترك
٣ـ قال الفارابى: رتبت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها فى بقعة بعينها رابضة من غير نص مطية أو إدآب نفس.	٣ ـ وقال الكاشغرى: أنخت كل كلمة فى محلها وأنهضتها من عدوائها ليصادفها فى مبركها طالبها ويرصدها فى مسلكها راغبها.
٤ ـ قال الفارابى: جعلته ستة كتب.	٤ ـ وقال الكاشغرى: حصرت هذه اللغة بأسرها فى ثمانية كتب.
٥ ـ قال الفارابى: جعلت كل كتاب من هذه الكتب شطرين أسماء وأفعالا وقدمت الأسماء فى أمثلتها وأبوابها على الأفعال ثم تلوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها ومدارجها مقدما الأحق فالأحق منها.	٥ ـ وقال الكاشغرى: جعلت كل كتاب من هذه الكتب شريحين، أسماء وأفعالا وقدمت الأسماء على الأفعال ثم قفوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها الأولى فالأولى.
٦ ـ نبتدىء بالأسماء التى فى أواخرها الباء ثم نتجاوزها إلى مابعدها حتى نأتى على حروف المعجمة.	٦ ـ وضعته مرتبا على حروف المعجم.
٧ ـ لم نذهب فى ذلك مذهب الخليل بن أحمد ولم نرتب ترتيبه ميلا إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة.	٧ ـ ولقد تخالج فى صدرى أن أبنى الكتاب كما بنى الخليل كتاب العين وأذكر المستعمل والمهمل، فكانت تلك الطريقة أوعب.. إلا أن هذا البناء أصوب لما أن مأخذه أقرب.. فملت إلى هذا الترتيب طلبا للتخفيف وتقصيرا للتأليف.
٨ ـ نص الفارابى على أنه ذكر فى كتابه ماورد فى قرآن أو سنة أو حديث أو شعر أو رجز أو حكمة أو سجع أو مثل أو نادرة.	٨ـ نص الكاشغرى على أنه وشح كتابه بحكمة أو سجع أو مثل أو شعر أو رجز أو نثر.

ديوان الأدب	ديوان لغات الترك
٩- قال الفارابى «مشتملا على تأليف لم أسبق إليه وسابقا بتصنيف لم أزاحم عليه».	٩- وقال الكاشغرى: «برزت بتصنيف لم أسبق إليه وتأليف لم يوقف عليه».
١٠ - أبنت عن مواضع العلل بعلل شرحتها وأوضحتها.	١٠ - أدرجت الأصول بعلل أوضحتها وأقيسة فيها اقترحتها.
١١- استشهدت بالأشعار الصحيحة المأثورة عن العلماء.	١١- نثرت فيها شواهد من أشعارهم التى تفوهوا بها فى إيذانهم بالأمور وأشعارهم.
١٢ - قال الفارابى: «والمثل ما ترضاه الخاصة والعامة.. واستدروا به الممتنع من الدَّر، وتفرجوا به عن الكرب المكرثة وهى من أبلغ الحكمة.	١٢- وقال الكاشغرى: «وكذلك الأمثال التى ضربوها على مدارج الحكمة فى الكربة والنعمة».
١٣- تحدث الفارابى عن منتهى الأبنية فى اللغة العربية فذكر أنها فى الأسماء الخماسى وفى الأفعال الرباعى.	١٣ - تحدث الكاشغرى عن منتهى الأبنية فى اللغة التركية فذكر أنه السداسى، والسباعى فى الأسماء قليل. ولا يجاوز السباعى.
١٤ - تحدث الفارابى عن أحرف الزيادة فى الأسماء والأفعال فى اللغة العربية.	١٤- تحدث الكاشغرى عن أحرف الزيادة فى الأسماء والأفعال فى اللغة التركية.
١٥ - قال الفارابى: نبتدى بالمفتوح الأول لأن الفتحة أخف الحركات ثم نتبعه المضموم ثم المكسور ونقدم ساكن الحشو على المتحرك لأن السكون أخف من الحركة.	١٥ - وقال الكاشغرى: نقدم ساكن الحشو على المتحرك ثم المحرك الحشو فى أوجه حركاتها.
١٦ - قال الفارابى «القول فى تقديم بعض الأمثلة على بعض: أولها الثلاثى	١٦ - وقال الكاشغرى: نبتدىء بالثنائى ثم بالثلاثى ثم بالرباعى ثم

المجرد ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي الهمزة والميم ثم المثقل الحشو وهو عين الفعل ثم ما ألحقته الزيادة بين العين منه واللام ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام ثم الرباعي ثم الخماسي

١٧ ـ قال الفارابي: «القول في تقديم الحروف بعضها على بعض: «نبتدئ بالأسماء التي في أواخرها الباء ثم نتجاوزها إلى مابعدها حتى تأتي على حروف المعجمة كلها سوى حروف الاعتلال.

١٨ ـ إذا فرغنا من الحرف ابتدأنا مابعده بغير حرف نسق ليكون ذلك دليلا علي مستأنف مابعده.

١٩ ـ ذكر الفارابي الصفات التي لاتدخل في الذكر وعد أنواعها وكذلك فعل بالنسبة للمصادر.

٢٠ ـ قال الفارابي «قول آخر فيما ذكر في الكتاب ولم يذكر وغير ذلك مما لاغنى لنا عن الإنابة عنه» كل ماكان من أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك فذكرناه فسرنا عنه بأنه اسم موضع لأنه اسم علم يأتي على ما لايأتي عليه الخاص من الأسماء إلا أن يجيء أمر مشهور فنضطر إلى التصريح به.

بالخماسي ثم بالسداسي ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي الهمزة وما يوافقها ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء والعين في أوجه حركاتها ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام.

١٧ ـ وقال الكاشغري: «القول في تقديم الحروف بعضها على بعض نبتدئ بالأسماء التي في أعجازها الباء ثم نمر إلى مابعدها حتى نستوفي حروف المعجم كلها اقتداء بأئمة الأدب وتشبيها في البناء بلغات العرب.

١٨ ـ ولم نورد في أثناء اللغات واو النسق لأنه لامدخل له في هذه اللغة فافهم.

١٩ ـ وكذلك فعل الكاشغري بالنسبة للغة التركية.

٢٠ ـ وقال الكاشغري: «قول آخر لما ذكر في الكتاب أو لم يذكر» ماكان من أسماء الجبال والمهامه والأودية والمياه والغدران ذكرت التي في بلاد الإسلام. وما كان دخيلا في هذه اللغة لم يذكر... وما كان من أسماء الرجال والنساء كذلك.

النظام:

وكما تأثر الكاشغرى بالفارابى فى مقدمته وتابعه فى عناصرها وفى الموضوعات التى تناولها تأثر به واحتذاه فى نظام الكتاب احتذاء يكاد يكون كاملا. وما بينهما من خلاف فى الترتيب خلاف تافه لايعد ابتكارا أو تجديدا، ومنه ما أملته طبيعة الاختلاف بين اللغتين، وحتمه التغاير بينهما.

وإليكم موازنة بين النظامين لنرى مقدار التشابه بينهما:

ديوان الأدب	ديوان لغات الترك
١ـ قسم الفارابى كتابه إلى ستة أقسام هى السالم والمضاعف والمثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة والمهموز	١ـ قسم الكاشغرى كتابه إلى ثمانية أقسام هى الستة السابقة + كتاب الغنة، وكتاب الجمع بين الساكنين.

ومن هنا يظهر أن الكاشغرى لم يكتف بأخذ التقسيم عن الفارابى بل أخذ عنه كذلك مصطلحات الأقسام فاستعمل أيضا اصطلاحات: السالم والمضاعف والمثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة والمهموز. وقد اعترف الكاشغرى بذلك فقال: «واستعرت ألقاب هذه الكتب والأبواب من العربية اصطلاحا لمعرفة الناس بها(١)».

وكل مابينهما من خلاف هو:

١ـ أن الكاشغرى بدأ بكتاب المهموز وقدمه على سائر الأبواب تيمنا بكتاب الله تعالى(٢).

ب ـ أنه زاد كتابين هما كتاب الغنة وكتاب الجمع بين الساكنين.

وليس هذا فى الحقيقة خلافا فى المنهج وإنما هو خلاف فى التطبيق فرض الثانى منهما طبيعة اللغة التركية.

---

(١) ص ٥، وقد أشار بروكلمان إلى هذا التشابه الكبير بين الكتابين فقال: «كان ديوان الأدب مثالا للكتاب الذى ألفه الكاشغرى وأسماه ديوان لغات الترك» (S. 1.195)

(٢) ص ٤.

ديوان الأدب	ديوان لغات الترك
٢ـ جعل الفارابى كل كتاب من هذه الكتب شطرين أسماء وأفعالا وقدم الأسماء.	٢ ـ وكذلك فعل الكاشغرى.
٣ـ قسم الفارابى كل شطر من الأسماء والأفعال إلى أقسام بحسب التجرد والزيادة (وقد سبق تفصيل ذلك).	٣ـ وكذلك فعل الكاشغرى.
٤ ـ وضع الفارابى قاعدة لتقديم بعض الأبنية على بعض بحسب نوع حركتها.	٤ ـ وكذلك فعل الكاشغرى (انظر المقدمة).
٥ ـ ولما كانت هناك كلمات كثيرة تشترك فى الوزن الواحد رأى الفارابى أن يرتب الأوزان، بحسب حرفها الأخير مع أولها ووسطها.	٥ ـ وكذلك فعل الكاشغرى.
٦ ـ كان الفارابى فى كثير من الأبواب ولاسيما فى شطر الأفعال يذيل الباب بتعقيب يتحدث فيه عن أحكام عامة تتعلق بالباب.	٦ ـ وكذلك فعل الكاشغرى، فقد أتبع باب الثنائى من كتاب الأفعال ـ قسم السالم، بتذييل عن «العلل والتصاريف وبيان الصفات ومجارى الأقيسة» تحدث فيه عن التصاريف المختلفة للأفعال والمصادر والصفات وسائر المشتقات كأسماء الزمان والمكان والآلة.. وكذلك أتبع أبواب الثلاثى والرباعى والخماسى

وكذلك تأثر الكاشغرى بالفارابى فى القواعد والأسس التى ذكرها فى مقدمته وطبقها فى كتابه وقد سبق تفصيل ذلك فى مقارنتنا بين مقدمتى الكتابين.

الفصل الثالث

كتب المجاميع اللغوية

سارت هذه الكتب فى نفس الاتجاه السابق لعصر الفارابى، مع شيء من البسط والتوسع والاهتمام بالتفصيلات، ومن هذه المؤلفات:

١ـ المخصص لابن سيده

أفرد ابن سيده فى هذا الكتاب أبوابا كثيرة للحديث عن أبنية الأفعال والمصادر والأسماء، وتوسع فى ذلك حتى شغل مايقرب من أربعمائة وخمسين صفحة متتالية، بالإضافة إلى ماجاء متفرقا فى أماكن كثيرة.

وقد بدأ بأبنية الأفعال والمصادر، وما يتعلق بالفعل من أبنية الفاعلين والمفعولين، وغير ذلك من أسماء الأزمنة والأمكنة(١).

وبدأ من الأبنية بالفعل الثلاثى المجرد ففصل أوزانه بالنسبة لمضارعه، وذكر مايتعدي منه وما لايتعدى، ثم شرع فى بيان مصادره. وكانت طريقته أن يذكر الباب من الأفعال، ثم يذكر ما جاء منه من مصادر، فإذا كان المصدر غالبا لم يستقص أمثلته، وإنما «يتقصى ماسواه لخروجه من باب الغالب، وحصوله فى حيز النادر(٢)».

ولم يكن يرتب المصادر أى ترتيب، لأنه لم يقصد تأليف معجم، وإنما أراد وضع «قوانين من المصادر والأفعال»(٣). ثم عاد فنقل ماكتبه سيبويه فى المصادر والأفعال، وحلله عقدا عقدا ٠(على حد تعبيره)(٤)، مستعينا بما كتبه أبو على الفارسى، وأبو سعيد السيرافى، والمبرد، والزجاج، وابن السكيت وأضرابهم فى هذا الشأن. واستطرد من ذلك إلى موضوعات كثيرة أهمها حديثه عن معانى صيغ الزوائد، ثم «عن مصادر مالحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة»(٥)، ثم «مصادر بنات الأربعة»(٦). وتخلل ذلك وتلاه حديث عن بناء اسم المرة، والهيئة والزمان، والمكان، والآلة، والمصدر الميمى...

---

(١) ١٤/ ١٢٢ (٢) ١٤/ ١٢٧
(٣) ١٤/ ١٣١ (٤) السابق والصفحة.
(٥) ١٤/ ١٨٤ وما بعدها (٦) ١٤/ ١٩٠ وما بعدها.

والبحث فى هذا الجزء من المخصص يتسم بطابع التقنين،ومحاولة التقعيد، وتجميع الجزئيات، فهو بحث نحوى صرفى أكثر منه لغوى.

وقد اختص ابن سيده صيغتى «فعل وأفعل» بجزء كبير من بحثه، وأفرد لهما أبوابا عدة، فباب لـ «فَعلت وأفعلت»[1]، وثان لـ «فَعُلت وأفعلت باتفاق المعنى» [2]، وثالث لـ «فَعلت وأفعلت[3]» ورابع لـ «أفعلت دون فعلت»[4])، وخامس لـ «فعلت وأفعلت باختلاف المعنى»[5] ، وسادس لـ «فَعَل الشيءُ وفعلته أنا»[6].

ولم يكن ـ كغيره من أصحاب المجاميع اللغوية ـ يرتب الأبواب أى نوع من الترتيب، بل كان يسوق الألفاظ تحتها كيفما اتفق. ولم يشذ إلا في باب «أفعلت دون فعلت»[7]، فقد حاول أن يرتب أفعاله بحسب أوائلها على الترتيب الهجائى المعروف.

وحينما فرغ من الحديث عن الأفعال والمصادر عقد أبوابا لأمثلة الأسماء، ملأ معظمها بأمثلة جاءت بلغتين فأكثر على نحو مافعل ابن السكيت فى «إصلاح المنطق» وهو فى هذه الأبواب متأثر بابن السكيت وناقل عنه، ويشترك معه فى العناوين وفى المادة اللغوية كذلك[8].

وقد خص بالذكر أبنية المقصور والممدود، فذكر للأول ثمانين بناء، وللثانى خمسين بناء، وبعض ماذكره لم يذكره سيبويه ضمن الأبنية[9]. ووضع معايير يعرف بها المقصور والممدود[10]، وتحدث عن كيفية تثنيتهما[11]، وغير ذلك. ثم عاد إلى بعض أبنية المقصور فأفرد لكل بناء منها عنوانا مستقلا كان يسوق تحته الألفاظ دون ترتيب[12]. ولم أفهم السر فى إفراد بعض أبنيته بالحديث دون بعض. ثم خص بالذكر أبنية من المقصور جاءت اسما فى بعض الكلام وصفة فى بعضه[13]. ثم عاد إلى بعض أبنية الممدود فأفرد لكل بناء منها عنواناً مستقلا كان يسوق تحته الألفاظ دون ترتيب[14]، وخص باهتمامه

---

(١) ١٤/ ٢٢٧ (٢) ١٤/ ٢٥٤ (٣) ١٤/ ٢٥٤

(٤) ١٤/ ٢٥٥ (٥) ١٥/ ٢ (٦) ١٥/ ٥٤

(٧) ١٤/ ٢٥٥

(٨) انظر المعجم العربى ١/ ١٧٣، ١٧٤، وقارن ماجاء فى إصلاح المنطق، بما جاء فى المخصص ١٥/ ٧٤ ـ ٩٤

(٩) ١٥/ ٩٦ (١٠) ١٥/ ١٠٠ وما بعدها (١١) ١٥/ ١١١ ـ ١١٦

(١٢) ١٥/ ١٥٨ ـ ٢١١ (١٣) ١٦/ ٢ وما بعدها (١٤) ١٦/ ٢٠ وما بعدها

بناء «فعلاء»[1] ثم انتقل إلى الحديث عن المذكر والمؤنث. وأفرد لأبنية الصفات لكل منهما حديثا مستقلا. وبدأ بأبنية صفات المؤنث[2] ثم أبنية صفات المذكر[3] ووضع تحت كل بناء ماسمع منه من ألفاظ دون نظام

وإفراده الصفات بأبنية مستقلة لم يبتدعه، فقد سبقه إليه سيبويه والزبيدى وغيرهما. فكانوا عند حديثهم عن الأبنية ينبهون إلى ماجاء منها خاصا بالأسماء، أو خاصا بالصفات، أو مشتركا بينهما.

كذلك إفراده أبنية المقصور والممدود ببحث خاص قد سبق فيه بابن ولاد وأبى على القالى، وإن لم يتبع أولهما فى تأليفه نظام الأبنية.

٢ـ المزهر للسيوطي

كذلك أفرد السيوطى فى كتابه «المزهر فى علوم اللغة وأنواعها» أبوابا للأبنية وبدأ بأبنية الأسماء فقال: «ذكر أبنية الأسماء وحصرها»، واستهله بما قاله ابن القطاع فى مقدمة كتابه عن الأبنية[4] (وسنفصل الحديث عنه فى الفصل التالى).

وبدأ من الأبنية بمضعف الثلاثى المجرد، وذكر له ثمانية أبنية، ومثل لكل بناء. ثم انتقل إلى أبنية الثلاثى المجرد غير المضعف فذكر له عشرة أبنية. ثم انتقل إلى أبنية المزيد من الثلاثى المضاعف وقسمه قسمين:

ا ـ ماتكرر فيه حرف واحد نحو سوسن.

ب ـ ماتكرر فيه حرفان نحو قمقم.

وذكر أبنية كل قسم مع التمثيل. ثم انتقل إلى أبنية المزيد من الثلاثى غير المضعف فذكر أبنيته، وبعد ذلك انتقل إلى الرباعى المجرد والمزيد، ثم الخماسى المجرد والمزيد فذكر أبنيتهما، ثم ذكر أبنية الملحق بالرباعى، والملحق بالخماسى مع التمثيل.

وبعد أن فرغ من أبنية الأسماء تحدث عن أبنية الأفعال، وبدأ بالثلاثى المجرد، ثم مزيده سواء كانت الزيادة للإلحاق أو لغيره، ثم الرباعى المجرد ومزيده.

---

(١) ١٦/ ٣٩ ـ ٦٣ (٢) ١٦/ ١٢٠ ـ ١٧٠

(٣) ١٦/ ١٧٠ (٤) المزهر ٢/ ٤

وكانت الظاهرة الملاحظة عليه اهتمامه بحصر الأبنية وعدّها مع التمثيل ـ فقط ـ لكل بناء منها. ،ولم يكن من همه حصر الكلمات الواردة تحت كل بناء، ولذلك لم يشغل كل ماسبق أكثر من أربعين صفحة.

ثم عقد فصلا للأبنية النادرة، سواء كانت الندرة فى نوع الحروف مثل: بيّه، وحرْح، وأجأ، وقرقف، وببّر، وددَن[1]، أو فى نفس الصيغة مثل: فُعلُل، فَعَوْلى، فعْويَل[2]. وذكر بعض الألفاظ المماتة، والأبنية الممتنعة فى اللغة العربية[3]، والأبنية النادرة أو القليلة[4].

وحين بدأ يتحدث عن الأبنية النادرة اتجه إلى حصر الأمثلة، وحصر ألفاظ كل مثال، نقلا عن العلماء الذين سبقوه. ولم يكن بحاجة إلى أن يرتب ألفاظ كل بناء أى نوع من الترتيب، لأنها ألفاظ معدودة لايشق على القارئ قراءتها جميعها. وكان فى هذه الفصول كثير النقل عن «الفارابى» بشكل لافت للنظر.



وهكذا نرى أن كتب المجاميع اللغوية كان همها تصنيف المادة اللغوية وتبويبها، وإفراد كل مجموعة منها بعنوان. ولكنها لم تراع تنظيم المادة اللغوية داخل الأبواب، بل كانت تسوقها اعتباطا دون ضابط أو نظام.

---

(١) ٢/ ٤٢، ٤٣

(٢) ٢/ ٤٣، ٤٤

(٣) ٢/ ٤٦ ـ ٤٩

(٤) ٢/ ٤٩ وما بعدها

الفصل الرابع

جهـــود النحـــويين

سارت جهود النحويين في نفس الاتجاهين اللذين سارت فيهما قبل الفارابي وهما:

أولا: تخصيص فصول في كتب النحو للحديث عن الأبنية، كما فعل الزمخشري في «المفصل» والسيوطي في «همع الهوامع» وغيرهما.

ويمتاز بحث الزمخشري بالإيجاز الشديد والتركيز، وترك التفصيلات على طريقة أصحاب المتون[1]

أما السيوطي فكان حريصا كل الحرص على الجمع والاستقصاء، وذكر الأبنية المجمع عليها والمختلف فيها، والنص على الأبنية التي استدركها العلماء على سيبويه.

وكانت طريقته أن يأتي في كل نوع من الأبنية ويذكر عدد أبنيته بمقتضى القسمة العقلية، ثم يذكر عدد الأبنية المسموعة باتفاق، ثم يذكر الأبنية التي أضافها بعضهم، والأبنية التي انفرد بها بعض العلماء[2].

وفيما عدا ذلك لا نجد شيئاً يستحق الذكر.

ثانياً: أما الاتجاه الآخر وهو إفراد الأبنية بمؤلف مستقل يعمل على حصرها والتمثيل لها، فقد ألف فيه ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، والقاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي (ولد سنة ٥٥٥هـ)[3]، وألف ابن مالك في أبنية الأفعال فقط.

ولم يصلنا كتاب الخوارزمي، ووصلنا كتابا ابن القطاع وابن مالك:

---

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٦/ ٤٣ وما بعدها، ٦/ ١١٢ وما بعدها، ٧/ ١ ـ ١٦٢.

(٢) انظر همع الهوامع ٢/ ١٥٨ وما بعدها.

(٣) معجم الأدباء ١٦/ ٢٥٢

١ ـ الأبنية لابن القطاع

هو خير ما يمثل هذا النوع من المؤلفات، فهو جامع لأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ولذلك كتب فى صدره: «كتاب أبنية الأسماء الثنائية المجردة والمزيدة. والثلاثية المجردة والمزيدة، والرباعية المجردة والمزيدة، والخماسية المجردة والمزيدة، والمصادر الثلاثية، والرباعية، والمزيدة، على غاية الاستيفاء والنظام، ونهاية الاستقصاء والتمام»

وهذا حق. فالكتاب يمتاز بالاستقصاء والتحرى والتتبع، حتى وصل إلى عدد من الأبنية لم يصل إليه أحد قبله. وندع ابن القطاع نفسه يصف لنا عمله، وذلك فى قوله: «أما بعد، فإنى رأيت العلماء قد صنفوا فى أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا فيها من المقال. وما منهم من استوعبها ولا أتى على جملتها، واضطربوا فى أبنيتها، وخلطوا فى رتبها على أن سيبويه أول من ذكرها، وأوفى من سطرها فجميع ما ذكر منها فى كتابه ٣٠٨ مثال، وعنده أنه ذكر جملتها ،وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه ٢٢ مثالا. وزاد أبو عمرو الجرمى عليه أمثلة يسيرة. ثم زاد ابن خالويه أيضاً أمثلة يسيرة. وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر».

«وكذلك فعلوا فى مصادر الثلاثى لم يذكر أحد منهم أكثر من ٣٦ مصدرا، وذكرت منها ١٠٠ مصدر. .فلما رأيت ذلك أردت أن أستوعبها، وآتى على جملتها حسب الطاقة والاجتهاد، فعولت فى ذلك على ما ذكرته العلماء فى كتبها، وفرقته فى تواليفها، وسطرته فى مصنفاتها، كأبى عمرو بن العلاء، ويونس ابن حبيب، والخليل، وأبى زيد الأنصارى، وأبى عبيدة، وأبى محمد اليزيدى، والمفضل الضبى، والأصمعى، والكسائى، وأبى زيد الكلابى، وأبى عمرو الشيبانى، وسيبويه، والأخفش، والنضر بن شميل، وخلف الأحمر، وابن الأعرابى، وأبى عمرو الجرمى، وأبى عبيد، والفراء، واللحيانى، والمازنى، وأبى حاتم السجستانى، والرياشى، والأثرم، ومحمد بن حبيب، وقطرب، ويعقوب بن السكيت، وثعلب، والمبرد، وابن قتيبة، وأبى حنيفة الدينورى، وابن كيسان، وابن دريد، وأبى الحسن الهنائي، وأبى إسحاق الزجاج، وابن ولاد، وابن خالويه، وأبى إسحاق النجيرمى، والجوهرى، والأزهرى، وابن فارس القزوينى، وأبى الحسين المهلبى.

«فالذى انتهى إليه وسعنا، وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ١٠٠٠ مثال، و٥٠٠ مثال و١٠ أمثلة: للثنائى منها ١٠٠ مثال و٩٧ مثالا وللثلاثى السالم ١٧ مثالا. وللمضاعف والمكرر منه ٥٤ مثالا. وللمزيدة من الثلاثى ١٠٠٠ مثال و٣٢ مثالا. وللرباعى السالم ١٥ مثالا، وللمضاعف منه ١٤ مثالا. وللمزيدة من الرباعى ١٥٦ مثالا، وللخماسى السالم ١٠ أمثلة، وللمزيدة من الخماسى ١٥ مثالا»(١).

وقدم المؤلف بين يدى حديثه عن الأبنية بمقدمة تصريفية تناولت أقل أصول الأسماء وأكثر أصولها(٢)، وأقل أصول الأفعال وأكثر أصولها(٣)، وذكر الحروف(٤)، وحروف الزوائد(٥)، وحروف البدل(٦).

ثم شرع فى ذكر الأبنية، وبدأ بأبنية الأسماء، وقدم الثنائى منها ومزيده(٧)، وتلاه الثلاثى، ثم الرباعى، ثم الخماسى، ثم انتقل إلى أبنية الأفعال، وختم بأبنية المصادر.

وقد لاحظت على المؤلف أشياء منها:

١ ـ تكلفه فى تعداد الأبنية، وتتبعه للأمثلة النادرة، وإسرافه فى تطبيق قاعدة المزيد، حتى اعتبر كل ما كان من حروف الزيادة زائدا، ووضعه فى الميزان، مما عقد الأبنية تعقيدا شديدا، وأخرج هذا العدد الضخم من الأبنية ذات الأوزان الغريبة مثل «فمْعال»: عملاق(٨)، و«فُعَامل»: دلامص(٩)، و«فَعْفَليل» أو «فَعْفَليع»: سلسبيل(١٠)، و«فَهْعل»: زهلق(١١)، و«فعنْفال» أو «فهعْفال»: سهنساة(١٢)، و«فَلَعَّل»: قلمس(١٣): إلخ.

٢ ـ اهتمامه بذكر أقوال العلماء واستيفاؤه الحديث عنها، كقوله: «وقد اختلف العلماء فى وزن الثنائي المكرر من الاسم والفعل. فقال الخليل ومن تابعه من البصريين

---

(١) المقدمة ورقة ٢، ٣

(٢) ورقة ٣، ٤

(٣) ورقة ٦

(٤) ورقة ٧

(٥) ورقة ٧ ـ ٩

(٦) ورقة ٩ ـ ١١

(٧) عرف الثنائى بأنه «ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال أن تتكرر فاؤه أو عينه، أو يلحق بالثلاثى أو الرباعى أو الخماسى أو السداسى أو السباعى»

(٨) ورقة ٤٥

(٩) ورقة ٤٦

(١٠) ورقة ٤٨

(١١) ورقة ٥٤

(١٢) ورقة ٥٣

(١٣) السابق

والكوفيين: وزنه: «فعفل»[١] تكررت فاؤه. وهـذا هو ظاهر اللفظ، وبه قال أبو إسـحاق الزجاج، وأحد قـولى ابن كيسان وغـيرهم من المتأخرين. وقال سيبويه وأصـحابه وبعض الكوفيين: وزنه فَعّل، أصله (يعنى ربرب) رَبْبَبَ.. فلما اجـتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد أبدلوا الأوسط حـرفا من جنس الحـرف الأول، وهو الفاء. وقال الـفراء وكثـير من النحويين: وزنه «فعفع» تكررت فاؤه وعينه[٢].

٣ ـ أنه كـان يذكر أمـثلة ـ فـقط ـ لكل بناء، ولم يحاول حـصـرها. كمـا كان يذكـر الأمثلة بدون ترتيب.

ويعـتبـر عمل ابن القطاع هذا القـمة لمحـاولات العلمـاء المتكررة لحصـر أبنية اللغـة العربيـة وأوزانها. ولكن مما يؤسـف له أن الكتاب لم يصلنا كله، وإنما سـقطت من وسطه أوراق لا يُعلم مقدارها[٣].

٢ ـ لامية الأفعال لابن مالك

نظم ابن مالك قصيدة لامـية فى أبنية الأفعال تربو على مئة بيت، تحـدث فيها عن أبنية الماضى مع المضـارع من الثـلاثى المجـرد، وعن بناء الرباعى المجـرد، وعن أبنيـة المزيد، ثم تحدث عن كيـفية أخذ المضارع من الماضى، وعن بناء الفـعل للمجهول، وعن كيفـية أخذ الأمر من المـضارع، وعن بناء اسم الفـاعل، واسم المفعـول، وأبنية المصادر، واسـمى المرة والهيـئة، والمصـدر الميمى، واسـمى الزمان والمكان. ولـم يأت فيهـا بجديد سـوى النظم والاختصار.

---

(١) وهو الرأى الذى اختاره المؤلف وسار عليه.

(٢) ورقة ١٢

(٣) انظر الورقة ٨٠

وبعـد:

فهذه دراسة مركزة لما علمت وصوله إلينا من معاجم الأبنية، سواء منها ما يدخل تحت المعاجم النوعية أو المعاجم الشاملة، أتبعتها بدراسة مختصرة لأهم الجهود التى قدمت فى دراسة الأبنية وإن لم تأخذ شكل المعجم.

وهى دراسة اتخذت الفارابى محوراً باعتباره صاحب أول معجم شامل من معاجم الأبنية. كما أنها راعت التسلسل التاريخى من ناحية، وإبراز التأثير العربى على المعاجم التركية والفارسية من ناحية أخرى.

وأرجو أن أكون قد وفقت فى إلقاء الضوء على هذا الجانب من المعاجم الذى لم يلق من الباحثين قديمهم وحديثهم العناية الكافية.

مصادر البحث ومراجعه

١ ـ أبنية الأسماء والمصادر لابن القطاع ـ مصورة دار الكتب المصرية رقم ٦١١١هـ.

٢ ـ اتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر للشوكانى ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٢٤ مصطلح الحديث طلعت.

٣ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافى ـ تحقيق طه الزينى وعبدالمنعم خفاجى طـ . أولى.

٤ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة ـ طـ . ليدن سنة ١٩٠٠، والمكتبة التجارية بالقاهرة.

٥ ـ الاستدراك على سيبويه للزبيدى ـ طـ . روما سنة ١٨٩٠.

٦ ـ اسماء الوحوش وصفاتها للأصمعى ـ طـ . أوربا ١٨٨٨ م.

٧ ـ إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبى المحاسن عبدالباقى بن على بن المجد ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٦١٢ تاريخ.

٨ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ـ تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبدالسلام هارون طـ . المعارف سنة ١٩٥٦ ـ طـ. ثانية.

٩ ـ الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦١.

١٠ ـ إضاءة الراموس للفاسى ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٠٠ لغة.

١١ ـ الأعلام للزركلى.

١٢ ـ الأفعال الثلاثية والرباعية لابن القوطية ـ طـ ليدن سنة ١٨٩٤م.

١٣ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طـ . دار الكتب.

١٤ ـ إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا اليابانى طـ إستنبول سنة ١٣٦٤.

١٥ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغوين والنحاة للسيوطى ـ ط ـ السعادة طـ أولى سنة ١٣٢٦هـ.

١٦ ـ بلدان الخلافة الشرقية ـ تأليف لسترنج وترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد ـ ط بغداد سنة ١٩٥٤ .

١٧ ـ البلغة فى أصول اللغة للسيد محمد صديق حسن خان ـ ط ـ القسطنطينية.

١٨ ـ تاج العروس للزبيدى.

١٩ ـ تاج المصادر لبوجعفرك (عربى) ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٣٢ لغة.

٢٠ ـ تاج المصادر لبوجعفرك (عربى فارسى) ط حجر بالهند سنة ١٣٢٠ .

٢١ ـ تاريخ آداب اللغة العربية لجرجى زيدان ـ ط الهلال سنة ١٩٣٦ .

٢٢ ـ تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ـ تأليف بارتولد، ترجمة أحمد السعيد سليمان ـ ط الأنجلو ـ من سلسلة الألف كتاب.

٢٣ ـ تاريخ الحضارة الإسلامية ـ تأليف بارتولد وترجمة حمزة طاهر ط المعارف ـ ط ثالثة.

٢٤ ـ تذكرة النوادر من المخطوطات العربية للسيد هاشم الندوى ـ ط حيدر آباد سنة ١٣٥٠.

٢٥ ـ التكملة والذيل والصلة للصاغانى ـ تحقيق مجموعة من الأساتذة ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٢٦ ـ التنبيه والإيضاح لابن برى تحقيق مصطفى حجازى وعبدالعليم الطحاوى ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠، ١٩٨١ .

٢٧ ـ تهذيب ألفاظ ابن السكيت للتبريزى ـ ط الكاثوليكية ببيروت ١٨٩٥ .

٢٨ ـ تهذيب اللغة للأزهرى ـ تحقيق مجموعة من العلماء ـ ط القاهرة.

٢٩ ـ الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق ـ ط الجوائب بالقسطنطينية سنة ١٢٩٩ .

٣٠ ـ الجمهرة لابن دريد ـ تحقيق كرنكو ـ ط حيدر آباد ـ ط أولى.

٣١ ـ دستور اللغة لأبى عبدالله الحسين بن إبراهيم النطنزى ـ مخطوطة دار الكتب

المصرية رقم ٢١٠ لغة.

٣٢ ـ دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ـ طـ الأنجلو سنة ١٩٥٨ طـ أولى.

٣٣ ـ ديوان لغات الترك الكاشغرى ـ طـ دار الخلافة العلية ١٣٣٣هـ.

٣٤ ـ سر الصناعة لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين ١٩٥٤.

٣٥ ـ شجر الدر فى تداخل الكلام بالمعانى المختلفة لأبى الطيب اللغوى تحقيق محمد عبدالجواد.

٣٦ ـ شرح أدب الكاتب للجواليقى ـ طـ القدسى سنة ١٣٥٠هـ.

٣٧ ـ شرح درة الغواص للشهاب الخفاجى ـ طـ أولى سنة ١٢٩٩ طـ القسطنطينية.

٣٨ ـ شرح الشافية للرضى ـ تحقيق نور الحسن وآخرين ـ طـ حجازى.

٣٩ ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للقاضى نشوان بن سعيد، تحقيق ك. و. سترستين ـ طـ ليدن سنة ١٣٧٠/ طبعة الحلبى سنة ١٠٤٣هـ ١٩٨٣م.

٤٠ ـ الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس ـ نشر المكتبة السلفية سنة ١٩٤٠.

٤١ ـ الصحاح للجوهرى ـ تحقيق أحمد عبدالغفور العطار.

٤٢ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طـ أولى سنة ١٩٥٤.

٤٣ ـ العمدة لابن رشيق ـ طـ أولى سنة ١٣٤٤هـ ـ طـ أمين هندية بمصر.

٤٤ ـ الغريب المصنف لأبى عبيد ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٢١ لغة.

٤٥ ـ الفائق للزمخشرى ـ طـ الحلبى ـ طـ أولى.

٤٦ ـ فصيح ثعلب ـ طـ ليبزج سنة ١٨٧٦.

٤٧ ـ فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ـ تحقيق الدكتور خليل العطية ـ البصرة ١٩٧٩.

٤٨ ـ فقه اللغة للثعالبى ـ طـ الحلبى سنة ١٣١٨.

٤٩ ـ فهارس دار الكتب (الخاصة بعلم اللغة).

٥٠ ـ فهارس معهد المخطوطات (الخاصة بعلم اللغة).

٥١ ـ الفهرست لابن النديم ـ ط الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨هـ.

٥٢ ـ في النقد اللغوي ـ مقال للأستاذ على النجدى ناصف ـ مجلة رسالة الإسلام ـ السنة العاشرة ـ العدد الثاني.

٥٣ ـ في اللهجات العربية: للدكتور إبراهيم أنيس ـ ط ثانية.

٥٤ ـ القاموس المحيط: للفيروزابادى.

٥٥ ـ القلب والإبدال لابن السكيت ـ ط الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٠٣ (ضمن مجموعة الكنز اللغوى).

٥٦ ـ كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ـ تحقيق عزالدين التنوخى ـ ط دمشق سنة ١٩٦٠.

٥٧ ـ كتاب الإبل للأصمعى ط الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٠٣ (ضمن مجموعة الكنز اللغوى).

٥٨ ـ كتاب الأفعال لابن القطاع ـ ط حيدر آباد سنة ١٣٦٠ ـ ط أولى.

٥٩ ـ كتاب الأفعال لأبى عثمان سعيد بن محمد السرقسطى ـ تحقيق د. حسين شرف ـ مجمع اللغة العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠.

٦٠ ـ كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى ـ تحقيق مجموعة من العلماء ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٦١ ـ كتاب الخيل للأصمعى ـ ط فينا سنة ١٨٩٥.

٦٢ ـ كتاب سيبويه ـ ط بولاق سنة ١٣١٦هـ.

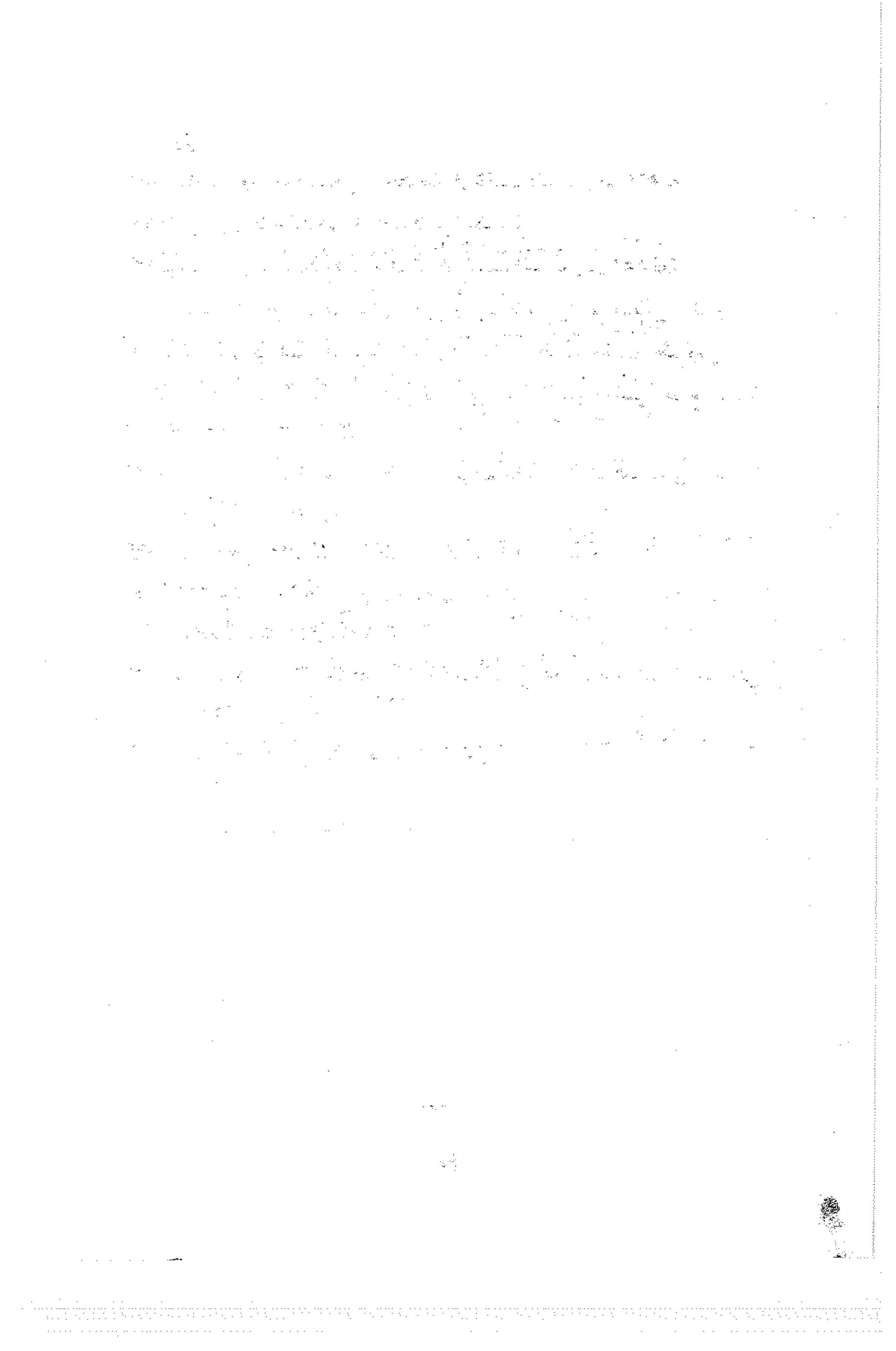
٦٣ ـ كتاب العين للخليل بن أحمد ـ تحقيق د. مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى ط ثانية.

٦٤ ـ كتاب فعلت وأفعلت للزجاج ـ ط السعادة ـ ط أولى سنة ١٣٢٥هـ.

٦٥ ـ كتاب المصادر للزوزنى ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٨ مجاميع.

٦٦ ـ كتاب الهمز لأبى زيد ـ طـ الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩١٠.
٦٧ ـ الكشاف للزمخشرى ـ طـ بولاق سنة ١٢٨١.
٦٨ ـ كشف الظنون لحاجى خليفة ـ طـ إستنبول سنة ١٣٦٠ إلى سنة ١٣٦٢.
٦٩ ـ لامية الأفعال لابن مالك.
٧٠ ـ لسان العرب لابن منظور.
٧١ ـ مجالس ثعلب ـ تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ـ طـ المعارف.
٧٢ ـ المحكم لابن سيده ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ طـ أولى سنة ١٩٥٨.
٧٣ ـ المخصص لابن سيده ـ طـ أولى سنة ١٣١٦ طـ بولاق.
٧٤ ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ـ طـ بريل (اختلف فى مؤلفه).
٧٥ ـ المزهر للسيوطى تحقيق جاد المولى وآخرين.
٧٦ ـ المصباح المنير للفيومى.
٧٧ ـ معانى القرآن للفراء ـ تحقيق أحمد يوسف نجاتى وآخرين ـ طـ أولى.
٧٨ ـ معجم الأدباء لياقوت ـ طـ الحلبى ـ تحقيق فريد رفاعى ـ الطبعة الأخيرة.
٧٩ ـ معجم البلدان لياقوت.
٨٠ ـ المعجم العربى للدكتور حسين نصار ـ طـ دار الكتاب العربى بمصر سنة ١٩٥٦.
٨١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ـ نشر الدكتور أ. ى. ونسنك ـ طـ ليدن.
٨٢ ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس ـ تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ـ طـ أولى سنة ١٣٦٦.
٨٣ ـ مغنى اللبيب لابن هشام ـ طـ التجارية ١٣٥٦هـ.
٨٤ ـ المقتضب للمبرد ـ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٩٩هـ.
٨٥ ـ مقدمة الأدب للزمخشرى ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٠٠، ٢٧٢ لغة.
٨٦ ـ مقدمة الصحاح لأحمد عبدالغفور العطار ـ طـ دار الكتاب العربى بمصر ـ طـ

أولى.
٨٧ ـ المقصور والممدود للقإلى ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٦٣ لغة.
٨٨ ـ من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ـ طـ ثانية.
٨٩ ـ المنتخب والمجرد لكراع ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٥٨ لغة.
٩٠ ـ المنصف (شرح تصريف المازنى) لابن جنى ـ تحقيق إبراهيم مصطفى ـ طـ أولى.
٩١ ـ النثر الفنى فى القرن الرابع للدكتور زكى مبارك ـ طـ دار الكتب ـ طـ أولى.
٩٢ ـ نزهة الألبا في طبقات الأدبا لابن الأنبارى ـ طبع بإحدى أحاسن المطابع المصرية سنة ١٢٩٤هـ.
٩٣ ـ نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم لخليل بن أيبك الصفدى ـ مصورة المجمع اللغوى بالقاهرة.
٩٤ ـ الوافى بالوفيات للصفدى ـ طـ استنبول سنة ١٩٣١ ـ مطبعة الدولة.
٩٥ ـ الوشاح وتثقيف الرماح فى رد توهيم المجد الصحاح لأبى زيد عبدالرحمن بن عبدالعزيز ـ طـ بولاق سنة ١٢٨١.
٩٦ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ـ تحقيق محمد محيى الدين ـ طبعة السعادة طـ أولى سنة ١٩٤٨.
٩٧ ـ يتيمة الدهر للثعالبى ـ طـ الصاوى ـ طـ أولى.



كتب أخرى للمؤلف

* تاريخ اللغة العربية فى مصر ـ الهيئة العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة ١٩٧٠ .
* النشاط الثقافى فى ليبيا من الفتح الإسلامى حتى بداية العصر التركى ـ منشورات الجامعة الليبية ١٩٧١
* البحث اللغوى عند العرب ـ مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ـ عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٨
* البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب ـ دار الثقافة ببيروت ١٩٧٢ .
* أسس علم اللغة ـ ترجمة عن الانجليزية ـ طبعتان ١٩٧٣ ، ١٩٨٣ ـ عالم الكتب بالقاهرة .
* من قضايا اللغة والنحو ـ عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٤ .
* ديوان الأدب للفارابى ـ تحقيق ودراسة ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ خمسة أجزاء ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ .
* المنجد فى اللغة لكراع ـ تحقيق بالاشتراك ـ عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٨ .
* العربية الصحيحة ـ عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨١ .
* اللغة واللون ـ دار البحوث العلمية بالكويت ١٩٨٢ .
* علم الدلالة ـ دار العروبة الكويت ١٩٨٢ ، وعالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٨ .
* معجم القراءات القرآنية ـ ثمانية أجزاء ـ تأليف بالاشتراك ـ جامعة الكويت ١٩٨٥، ١٩٨٨ .
* النحو الأساسى ـ تأليف بالاشتراك ـ ذات السلاسل بالكويت ١٩٨٤ ، ودار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٨٨ .
* المعجم العربى الأساسى ـ تأليف بالاشتراك ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٩ .
* دراسة الصوت اللغوى ـ عالم الكتب بالقاهرة ـ ١٩٩١ .
* لغة القرآن: دراسة توثيقية فنية ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ١٩٩٣ .

رقم ايداع ١٩٨٥ / ٩٥
I.S.B.N
977 - 232 - 063 - 0



المطبعة النموذجية للأوفست